الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي اليومي الإسبوعي

(584)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	15
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	21
حقوق الإنسان في العالم	75

مقرر الأمم المتحدة: المملكة واجهت 1075 مخططاً إرهابياً .. وأحبطت 231 عملية

المصدر: جريدة المدينة السبت 10 شعبان 1438هـ - 6 مايو 2017م
http://www.al-madina.com/article/522572

قال المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، السيد بن إيمرسون: إن المملكة واجهت 1075 مخططًا إرهابيًا من جانب القاعدة وداعش وغيرها من الجماعات الإرهابية، منذ عام 1987م، مشيرًا إلى أن 844 مخططًا منها كانت فعالة، فيما تم إحباط 231 عملية إرهابية، وأشار إلى أن العمليات الإرهابية أدت إلى استشهاد وإصابة 3178 شخصًا، منوهًا بالجهود السعودية في مواجهة الإرهاب والتكفير والتطرف، جاء ذلك في تصريحات لايمرسون أمس في ختام زيارة وفد الأمم المتحدة للمملكة التي استمرت 4 أيام، بهدف تقييم التقدم الذي احرزته في نظمها وسياساتها وممارستها في مجال مكافحة الإرهاب بالقياس على القانون الدولي لحقوق الانسان، معربًا عن شكره لتوجيه الدعوة له لزيارة الرياض، وأشاد المقرر الخاص بالشفافية والطريقة الراقية والبناءة والتعاونية التي جرت فيها الزيارة وكذلك زيارته السابقة في نوفمبر 2016، على نحو أتاح إجراء حوار صريح ومفتوح.
وابدى شكره لرؤساء جميع المؤسسات الحكومية الذين التقاهم ولا سيما وزير العدل، ورئيس هيئة التحقيق والادعاء العام، والمدير العام للمديرية العامة للمباحث العامة في وزارة الداخلية، ورئيس المحكمة الجزائية المتخصصة، ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ورئيس هيئة حقوق الإنسان.
ولفت إلى مناقشاته مع مدير مركز شرطة المنار، ومديري وموظفي سجني الحائر وذهبان، والمسؤولين في مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية ومع أشخاص متهمين وأدينوا في جرائم إرهابية، وممثلي أسر ضحايا العنف الإرهابي.
وأبرز السجلات الرسمية التى اطلع عليها المبعوث الأممي الآتي:
- 1عانت السعودية على مدى العقود الثلاثة الماضية من عدد كبير من الهجمات الإرهابية الموجهة ضد أهداف عسكرية ومدنية وأفراد مدنيين، من جانب القاعدة، وداعش وغيرهما.
- 2اكتشاف 1075 مخططًا إرهابيًا في البلاد منذ عام 1987، 844 منها كانت فعالة، وكان للعديد منها آثار مدمرة.
- 3احباط 231 مخططًا إرهابيًا، وراح ضحية الإرهاب أو أصيب ما مجموعه 3178 شخصًا خلال هذه الفترة.
- 4التزام المملكة بالتعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة، واستحداث نظام صارم لمكافحة غسيل الأموال لوقف تدفق التمويل إلى الإرهابيين.
وأشاد المقرر الخاص بالجهود التي تبذلها الحكومة ومؤسساتها للتخفيف من معاناة ضحايا الإرهاب من خلال برامج شاملة تنطوي على الدعم المالي والنفسي والتعليمي والفرص الوظيفية، فضلاً عن الدعم المعنوي. ويشكل الدعم المالي، والإسكاني، والنفسي والاجتماعي لضحايا الإرهاب وأسرهم جزءًا أساسيًا من إستراتيجية متكاملة لمكافحة الإرهاب، على نحو ما أوصى به المقرر الخاص في مبادئه الإطارية لحماية حقوق ضحايا الإرهاب وتعزيزها.
وتطرق المسؤول الأممى في ختام جولته للآتي:
- 1جهود سعودية كبيرة لمكافحة انتشار التطرف من خلال العمل المنسق في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.
- 2الإشادة بشكل خاص بظروف الاحتجاز في السجون الخمسة المخصصة لإيواء المشتبه بهم في القضايا الإرهابية والمدانين بالإرهاب.
- 3التنويه بالمرافق الطبية والترفيهية في سجني الحائر وذهبان، التي تعد من بين الأعلى على مستوى العالم.
- 4توفرالزيارات الأسرية والزوجية، وتشجيع السجناء على البقاء على مقربة من أسرهم، والسماح لهم بحضور المهام الأسرية وربما إتمام الزواج في السجن.

حقوق الإنسان في الصحافة

- 5يحق للمملكة أن تفخر بالطبيعة التأهيلية للمرافق التي تضم السجناء المتهمين بالإرهاب.
- 6التنوية بجهود إعادة التأهيل والإدماج المصممة في مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية بهدف ترسيخ خطاب مضاد للتطرف، وتحضيرهم للإفراج عنهم.
7 - معدل عدم الانتكاس في مركز المناصحة بلغ 86%، والمنهجية المتبعة فيه تستحق اهتمام الدول الأخرى التي تسعى إلى اعتماد برامج لمكافحة التطرف.

حقوق الإنسان.. ثقافة غائبة.. أصـــــــلتها الشريعة وتجاهلتها المجتمعات

المصدر: جريدة المدينة السبت 10 شعبان 1438هـ - 6 مايو 2017م
http://www.al-madina.com/article/522608

غابت ثقافة حقوق الإنسان، وتكاد أن تكون معدومة في مجتمع لا يبحث عنها إلا عند الحاجة، ليفقد بعضًا من حقوقه فأصبح الضعف مهيمنًا على طالب الحق سواء من الرجال أو النساء، فبعضهم تمسك بثقافة العادات والتقاليد وآخرون أخلوا في إطار العيب والجهل في معرفة الأنظمة والتعليمات فازداد الأمر سوءًا وهو ما يخالف ما هو معمول به في دول العالم ليعلم ما هي حقوقه وما عليه من واجبات. وقد كفل الدين الإسلامي حقوق الإنسان وواجباته ونشر المعرفة الحقوقية الأساسية وتبسيطها.

ويرى عدد من الأكاديميين والمختصين في الجانب الاجتماعي والشرعي والحقوقي أن نسبة انتشار الثقافة الحقوقية في أوساط المجتمع المختلفة لم تصل إلي ذروتها وتشوبها بعض المفاهيم الخاطئة، ويعود ذلك لطبيعة الثقافة السائدة كوننا مجتمعًا محافظًا وتسود فيه قوانين يحكمها العرف والتقاليد، وبيَّنوا أن الباحث عن حماية حقوق الإنسان هو ذلك الشخص الذي تقع عليه مظلمة تدفعه للجوء إلى جمعيات أو هيئات حقوق الإنسان، وأشاروا إلى أنه لا بد أن يحظى موظف حقوق الإنسان بقدر كاف من المسؤولية، فهو النواة الأولى التي تعكس الرسالة وأن تدني المؤهلات لدى الموظف قد تنعكس سلبيًا على الأداء.

«المدينة» طرحت قضية غياب الثقافة الحقوقية للنقاش بين عدد من المختصين للتعرف على أبعادها، وكيفية تنميتها في المجتمع، عبر هذا الموضوع.

د.القحطاني: يوجد انتشار نسبي لثقافة حقوق الإنسان بالمجتمع

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعميد كلية الحقوق والعلوم بجامعة الملك سعود الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني أن نسبة انتشار الثقافة الحقوقية بين أوساط المجتمع تعتبر جيدة نسبيًا، موضحًا أن هناك جوانب عديدة تم العمل عليها منها تدريب بعض المكلفين بتنفيذ الأنظمة والقوانين لتكون لديهم ثقافة حقوقية، كما أن لدى الجمعية جهدًا في الرقابة على الالتزام بالأنظمة والتعليمات وتقوم بزيارات للتحقق من ذلك بما في ذلك زيارة السجون ودور التوقيف واستقبال القضايا بأنواعها سواء تلك المتعلقة بالسجناء او العنف الأسري أو قضايا العمالة والأحوال الشخصية وتلك المتعلقة بإثبات الهوية والجنسية. والتي يلاحظ تكاثرها في الفترة الأخيرة في ظل بطء الجهات المعنية بها من إيجاد حلول مناسبة لها والتي نأمل ان تساهم دراسة تعدها الجمعية في هذا الشأن في المساعدة في إيجاد حلول لها بعد رفعها إلى الجهات ذات العلاقة.

وأوضح القحطاني أن جمعية حقوق الإنسان تعمل في إطار نشر الثقافة الحقوقية في المجتمع، وأن دور الجمعية ليس رقابيًا وحسب على التزام الجهات بالأنظمة والتعليمات بل تقديم النصح والمشورة والتوصية المناسبة لحل ما قد يظهر من إشكاليات أو تجاوز او انتهاك على أرض الواقع، وقال أن الجمعية مشاركة بكثير من اللجان ومساهمة في اقتراح بعض مشروعات الأنظمة واللوائح، وأشار أن هناك تقدمًا في بعض الجوانب والمجالات ذات العلاقة بحقوق الإنسان في المملكة خلال الفترة الماضية بينما هناك مجالات أخرى لا زالت دون المأمول ونأمل من خلال العمل المستمر والتعاون بين

الجهات ذات العلاقة أن نصل ونحقق الأهداف المرجوة ونعتقد بأن واقع حقوق الأنسان جيد في المملكة ولكن نحتاج لكثير من العمل في بعض الجوانب ذات العلاقة بأوضاع بعض الفئات في المجتمع لكي نحقق المأمول.

المعدي: متابعة الجهات الحكومية ثقافة حقوقية مجتمعية

قال مدير مركز الإعلام والنشر بهيئة حقوق الإنسان محمد المعدي أن من أبرز دلائل انتشار الثقافة الحقوقية في المجتمع هو حرص المجتمع على التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة واللوائح السارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والكشف عن التجاوزات المخالفة للأنظمة المعمول بها والتي تشكل انتهاكًا لحقوق الإنسان واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في هذا الشأن، وأضاف أن هيئة حقوق الإنسان تهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقًا لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وهي الجهة الحكومية المختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان وتتمتع بالشخصية الاعتبارية ولها الاستقلال التام في ممارسة مهماتها، وكذلك إبداء الرأي في مشروعات الأنظمة المتعلقة بحقوق الإنسان ومراجعة الأنظمة القائمة واقتراح تعديلها وفقًا للإجراءات النظامية، متابعة الجهات الحكومية لتطبيق ما يخصها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها المملكة، كما تتلقى الهيئة الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان والتحقق من صحتها واتخاذ الإجراءات النظامية في شأنها، كما يتم وضع السياسة العامة لتنمية الوعي بحقوق الإنسان واقتراح سبل العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بها، وذلك من خلال المؤسسات والأجهزة المختصة بالتعليم والتدريب والإعلام وغيرها.

الفاخري: ننشر ثقافة حماية الحقوق من أي تجاوز

أوضح الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري أن الجمعية تعمل على حماية حقوق الإنسان والدفاع عنه وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية وللنظام الأساسي للحكم والأنظمة المرعية، وتحرص على حماية حقوق الأفراد من أي تجاوز، ونشر تلك الثقافة بين الناس، فمن الضروري أن يساهم كل إنسان في حماية حقوق الإنسان بما ينتج عنه حماية حقوق المجتمع بالكامل.

وبيَّن الفاخري أن الثقافة الحقوقية تختص بحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها ونشر ثقافتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الشكاوى والتجاوزات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان للحد منها ووقفها وإزالة آثارها وإعداد الدراسات والمؤتمرات والندوات وورش العمل وإصدار المطبوعات والتقارير التي تعمل على نشر تلك الثقافة في المجتمع.

وقال الفاخري إن من اختصاصات العمل الحقوقي التأكد من تنفيذ ما ورد في الأنظمة ذات العلاقة بحقوق الإنسان، وهو ما تحرص عليه الجمعية، وكذلك التأكد من تنفيذ التزامات المملكة تجاه قضايا حقوق الإنسان وفق ما أقرته الشريعة الإسلامية، وما ورد في المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، كما تقدم الآراء والمقترحات للهيئات الحكومية والأهلية للعمل على التثقيف ونشر المعلومات في مجال حقوق الإنسان، كما يتم التعامل مع قضايا حقوق الإنسان في الهيئات الدولية بشكل عام والمنظمات الدولية غير الحكومية بشكل خاص، كذلك إقامة المؤتمرات والندوات والحلقات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، كذلك دراسة المواثيق والصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان الدولية وتطبيقاتها، وتشجيع التعاون الإقليمي والدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وكذلك نشر إصدارات متخصصة تعنى بحقوق الإنسان.

شرعي: الشريعة الإسلامية أهم المصادر الحقوقية

يؤكد عضو هيئة التدريب بجامعة طيبة وإمام وخطيب جامع الخندق الدكتور عبدالله بن علي الميموني أن كل حقّ وإحسان تأمر به الشريعة الإسلامية وتنهى عن ضده، فالعدل والمساواة أمام القضاء مثلًا في الأنظمة حق شرعي وإنساني، والمناداة برفع الظلم بكافة أشكاله، واحترام إنسانية البشر والتذكير بأنهم يعودون لأصل واحد وغير ذلك كل ذلك حق نادت به شريعتنا السمحاء. ولذلك من الضروري بيان وقوف الشريعة مع نشر الثقافات الداعمة لتلك الحقوق والتي لا تتعارض بشكل صريح مع الشريعة وحكمتها، وكذلك نشر الثقافات التي تكفل دعم الحريات التي لا تتعدى على حقوق الغير، وبيان ارتباط ذلك بالشريعة حكمًا وعملًا، وإيضاح ما ينتج عن تبني المجتمعات المسلمة لذلك من تقدم ورقي ومساعدة على توفير حياة كريمة ترتقي بالإنسان.

وأوضح الميموني أن البشر عانوا طوال تاريخهم ولا زالوا من أنواع من الظلم والبؤس والحروب التي تهدر كرامتهم وإنسانيتهم، وبعد توقف الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٨م، نشرت الأمم المتحدة ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وغالب ما جاء فيه يتوافق مع الشريعة وتؤيده مقاصدها النبيلة، بل إن موقف الشرعية في الحقوق والإحسان أبعد غورًا وأحسن مآلًا. وفي بلادنا نجد أن محاكمنا الشرعية بمساواتها وعدلها داعم أساسي لهذا المقصد الإنساني الشريف.

أكاديمي: دور كبير على الهيئات والجمعيات وكوادرها

قال وكيل كلية الحقوق بجامعة طيبة الدكتور فواز بن خلف اللويحق إن على الهيئات وجمعيات حقوق الإنسان دورًا كبيرًا ويرتكز في الدرجة الأولى على حفظ حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها وفقًا للمعايير الشرعية والقانونية، ولا يقف دورها كما يظن البعض في الاطلاع على القضايا الإنسانية من خلال وسائل الإعلام والتفاعل معها وقتيًا أو من باب ردة الفعل فقط بل الدور المنوط بها أكبر من ذلك بكثير، وأن على العاملين والموظفين في هذه الجمعيات والهيئات أن يفهموا جيدًا قبل كل شيء الوظيفة الحقيقية التي يقومون بها وأنها تتطلب الكثير من الإخلاص والإتقان وتجريد النفس من عناصر الهوى والزمن والعاطفة أضف إلى ذلك أن العمل في هذا المجال يتطلب مقومات أساسية في الموظف تتمثل في الحصول على المؤهل العلمي المناسب سواء الشرعي أو القانوني وامتلاكه للمهارة اللغوية الكافية التي تسهل عليه إعداد التقارير الحقوقية ومخاطبة الجهات المختصة مع توفر متطلبات ومهارات شخصية كمعرفته بأعراف الناس وعادتهم وثقافة المنطقة والحالة الاجتماعية فيها مع الالتزام بأعلى مستويات النزاهة والسلوك الوظيفي بالإضافة إلي ضرورة إنصافه بالحكمة والحنكة في إدارة المواقف وفي التعامل مع مختلف شرائح المجتمع لكن للأسف نجد أن هناك ضعفًا ونقصًا في تحقيق مثل هذه المقومات الأساسية وغيرها، فالبعض قد لا يحمل المؤهل العلمي المناسب أو لديه ضعف واضح في بعض المهارات التي تتطلبها جودة العمل سواء الميداني أو المكتبي في هذا المجال ولا شك أن مثل هذا التدني والضعف قد يسبب فشلًا لكل أعمال المؤسسة وقد يعرض أهدافها وخططها للخطر، فنجاح المنظومة الحقوقية الإنسانية بشكل عام قد يتوقف أحيانًا على كفاءة العاملين فيها والموظفين بدرجة أكبر من الجهود الأخرى.

قانوني: غرس ثقافة حقوق الإنسان عبر المناهج الدراسية

يشير المحامي بشير البلوي المتخصص في الحقوق إلى أنه إذا أردنا لمجتمعنا النهوض بثقافة حقوق الإنسان علينا أن ننمي ذلك في الناشئة من خلال إدخال هذه الثقافة ونشرها عبر المناهج الدراسية، وكذلك عبر وسائل الإعلام بمختلف أنواعها لكي نضمن مجتمعًا محصنًا يعرف حقوقه وكيفية التواصل مع الجهات التي تعنى بهذا الأمر، وبذلك نستطيع أن ننشر حقوق الإنسان في أوساط المجتمع كثقافة، حتى يعلم الجميع يعلم ما له و ما عليه.

وأضاف البلوي أن حقوق الإنسان قد عني بها الإسلام منذ بزوغ فجره فكرس مبدأ العدل والمساواة وأنه لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى، كما أن هذه الدولة المباركة التي نتفيأ ظلال عدلها أكدت على أهمية حقوق الإنسان من خلال جمعية تعنى بهذا الأمر والتي بدورها استقطبت كفاءات علمية ذات مؤهلات عالية وعلى مستوى رفيع، حيث إن من الأولوية بمكان أن يحظى موظف حقوق الإنسان بقدر كافٍ من المسؤولية فهو النواة الأولى التي تعكس رسالة الحق في هذا المجال، لذا فإن تدني المؤهلات لموظف هذا المرفق له أثره السلبي على مستوى الأداء، وبالتالي فإن تعاهد المختصين وتكثيف الدورات واستقطاب الكفاءات له أثره الإيجابي في تحقيق هذه الرسالة، وقال البلوي إنه من المهم حقًا.

اختصاصية اجتماعية: الوعي الحقوقي تشوبه مفاهيم خاطئة

قالت الاختصاصية الاجتماعية رانيا عسيلان إن الوعي بحقوق الإنسان في مجتمعنا لم يصل إلى ذروته وتشوبه بعض المفاهيم الخاطئة، ويعود ذلك لطبيعة الثقافة السائدة كوننا مجتمعًا محافظًا وتسود فيه قوانين يحكمها العرف والتقاليد، لذلك يعتبر الخروج عن ضوابط الأسرة أيًا كان سواء في دائرة المقبول أو غير المقبول يعتبر سلوكًا يستلزم القمع، ومن هنا تنشأ قوائم العنف التي يتم استقبالها على مدار العام والتي تختلف بالطبع من مكان لآخر حسب البيئة والمجتمع المحيط، ولكن لا ننكر أن الوعي بحقوق الإنسان بشكل مجمل وبمفاهيمه العريضة موجود وهو حق الأفراد في الشعور بالأمان على شخصهم وضمان تمتعهم بحقوقهم المدنية والشخصية وهو ما فرضه علينا ديننا الحنيف منذ آلاف السنين، وقبل وضع منظومات حقوق الإنسان حيث تم تحريم وتجريم انتهاك الحقوق من الدم والعرض والمال والنفس في القرآن والسنة.

وبيَّنت رانيا أن المفاهيم التفصيلية لحقوق الإنسان تحتاج إلى التأهيل والتطبيق في بعض المناطق والأسر داخل المجتمع، ومن هنا ننتهي إلى أن الوعي موجود لكن التأهيل ما زال يحتاج المزيد من البرامج التثقيفية والتوعية في الإعلام والمشاركة في الدورات المجانية والفرق التطوعية في المهرجانات والفعاليات الموسمية.

"القحطاني" يكشف ثمار تمكين المرأة من الخدمات دون موافقة ولي أمرها

قال: بعض الأولياء أساؤوا مفهوم الولاية وألحقوا الضرر بها

المصدر: جريدة سبق الجمعة 9 شعبان 1438هـ - 5 مايو 2017م
https://sabq.org

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية، الدكتور مفلح القحطاني، لـ"سبق"، أن الأمر السامي القاضي بتمكين المرأة من الخدمات دون موافقة ولي أمرها؛ سيساهم في إيجاد حلول لبعض الإشكاليات التي كانت تواجهها في السابق بما فيها الحصول على جواز السفر؛ مشيراً إلى أن توجيهات سابقة قد صدرت تحثّ على عدم اشتراط موافقة ولي الأمر لحصول المرأة على بطاقة الهوية الوطنية.

وقال "القحطاني": "يشكل صدور هذا الأمر ركناً هاماً في مجال دعم حقوق المرأة وتمكينها من الحصول على الخدمات بدون اشتراط الحصول على موافقة غيرها"؛ موضحاً أن الأمر أشار إلى وجوب قيام الجهات التي لديها أسانيد نظامية لطلب مثل هذه الموافقة بالرفع بهذه الأسانيد خلال مدة ثلاثة اشهر.

وواصل" :من المعلوم أن هناك بعض الأولياء قد أساؤوا مفهوم الولاية على المرأة، وألحقوا الضرر بها وحرموها من بعض حقوقها وتعسفوا في استخدامها؛ ولذلك فإن هذا الأمر يحاول أن يُحدث توازناً في هذا المجال؛ فمن ناحية تدعو الحاجة إلى المحافظة على الأسرة كنواة للمجتمع، كما ينص على ذلك النظام الأساسي للحكم في المملكة وبين حصول المرأة على حقوقها، وعدم قيام بعض الأولياء تعسفاً بحرمانها منها.

وأوضح: "يُفترض أن أي علاقة بين الفرد -رجل أو امرأة- وبين الدولة لا تشترط موافقة شخص آخر لإتمام تلك العلاقة أو التصرف؛ فجميع الأشخاص ذكوراً وإناثاً متساوون في الحقوق في مواجهة الدولة؛ وإذا صدرت بعض التصرفات من بعض أفراد الأسرة تُلحق الضرر بهذه الأسرة؛ فعلى المتضرر أو الولي المطالبةُ برفع هذا الضرر؛ وفق ما تنص عليه أحكام الشريعة الإسلامية."

لأمم المتحدة: السعودية نجحت في مكافحة التطرف وواجهت أكثر من ألف مخطط إرهابي

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الجمعة 9 شعبان 1438هـ - 5 مايو 2017م
http://aawsat.com/home/article/918776

الرياض: فتح الرحمن يوسف

أكد بن إيمرسون، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، أن السعودية على مدى العقود الثلاثة الماضية عانت كثيرا من الإرهاب الذي ضرب أهدافا عسكرية ومدنية، مشيرا إلى أن السعودية واجهت ألفا و75 مخططا إرهابيا في البلاد منذ عام 1987، منها 844 كان لها تأثير مدمّر، مع إفشال 231 مخططاً، إضافة إلى وفاة وإصابة 3 آلاف و178 شخصا بسبب الإرهاب خلال هذه الفترة.

ADVERTISING

inRead invented by Teads

وأضاف المقرر الخاص، أنه على وعي كذلك بكثير من التحديات والتهديدات الأمنية الأخرى الناجمة عن عدم الاستقرار الإقليمي التي يتعين على الحكومة السعودية مواجهته يومياً، منوها بالجهود المبذولة لإنفاذ القانون في مجال منع الإرهاب وصون حياة الإنسان، مؤكدا التزام السعودية بالتعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة، واستحداث نظام صارم لمكافحة غسل الأموال.

وتطرق المسؤول الأممي إلى الجهود التي تبذلها الحكومة السعودية ومؤسساتها للتخفيف من معاناة ضحايا الإرهاب من خلال برامج شاملة تنطوي على الدعم المالي والنفسي والتعليمي والفرص الوظيفية، إذ يشكل الدعم المالي، والإسكاني، والنفسي والاجتماعي لضحايا الإرهاب وأسرهم جزءاً أساسيا من استراتيجية متكاملة لمكافحة الإرهاب، على نحو ما أوصى به المقرر الخاص في مبادئه الإطارية لحماية حقوق ضحايا الإرهاب وتعزيزها.

وأبدى إعجابه بالجهود التي تبذلها السعودية لمكافحة التطرف المبني لسياسات العنف والأيديولوجيات المرتبطة به، إذ لا يقتصر ذلك فقط على التدابير الأمنية، بل يشمل العمل المنسق في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كذلك، مثنيا على ظروف الاحتجاز في السجون الخمسة المخصصة لإيواء المشتبه بهم في القضايا الإرهابية والمدانين بالإرهاب.

وقال إيمرسون، في تصريحات صحافية بالرياض أمس: «زرت المحكمة الجزائية المختصة زيارتين قصيرتين، ورأيت الإجراءات والمرافعات في حالتين، في مرحلة أولى من المحكمة والنظر في القضية، ولكن ليس من المنصف الحكم على ذلك بهذه السرعة حتى لا يكون مجرد انطباع، فالالتزام هو بناء صورة من خلال النظر في القرارات والأحكام التي تصدرها المحكمة، وبطبيعة الحال أحترم ضمير القضاء وضمير رئيس المحكمة، ولا يمكن أن أقول إن هناك خللا في سلامة الإجراءات القانونية، لأن هذا غير حقيقي».

وبعد إطلاعه على جهود السعودية في مكافحة الإرهاب، أشاد إيمرسون «بالشفافية والتعاون الرائع الذي أبدته الحكومة ويسرته سواء في هذه الزيارة أو الزيارة الأولى التي قمت بها في نوفمبر (تشرين الثاني) من عام 2016، حيث سمحت بإقامة حوار حر ومفتوح وشفاف فيما بيننا، وأتيحت لي فرصة فريدة لتبادل النظر والآراء حول جهود الحكومة في مكافحة الإرهاب، مع عدد من المسؤولين والمؤسسات الحكومية الفاعلة».

وذكر أنه قابل وزير العدل السعودي، ورئيس هيئة التحقيق والادعاء العام، والمدير العام للمديرية العامة للمباحث في وزارة الداخلية، ورئيس المحكمة الجزائية المتخصصة، ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ورئيس هيئة حقوق الإنسان.

وأجرى إيمرسون وفريقه مناقشات مع مدير مركز شرطة المنار، ومديري وموظفي سجني الحائر وذهبان، وكذلك مع المسؤولين في مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية، إضافة إلى مقابلات مع متهمين أدينوا في جرائم إرهابية، وممثلي أسر ضحايا العنف الإرهابي. وأشار إلى أن النقطة التي يركز عليها هي أنه عند الحكم على شخص ما بالقتل أو الإعدام، فإن معايير إجراءات المحكمة يجب أن تكون سليمة ودقيقة وألا تنحرف قيد أنملة. ولفت إيمرسون إلى أنه زار سجني الحائر وذهبان، وفحص المرافق وتحدث مع كل من الموظفين والنزلاء في كلتا المؤسستين، وكان مستوى الرعاية، وظروف الاحتجاز في هذه المرافق، بما في ذلك المرافق الطبية والترفيهية، من بين الأعلى على مستوى العالم، حيث توفر بسخاء الزيارات الأسرية والزوجية، ويشجع السجناء على البقاء على مقربة من أسرهم، والسماح لهم بحضور المهام الأسرية المهمة، وربما إتمام الزواج في السجن.

وقال: «يحق للسعودية أن تفخر بالطبيعة التأهيلية للمرافق التي تضم السجناء المتهمين بالإرهاب، ومما يثير الإعجاب بشكل خاص البرامج الفريدة، والمهنية القائمة على التواهد الإبداعية لإعادة التأهيل والإدماج المصممة في مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية، حيث يضم هذا المرفق سجناء الإرهاب الذين أوشكوا على إنهاء مدة عقوبتهم، ويزودهم المركز بمجموعة متنوعة من المهارات الحياتية البديلة، بدءا من العلاج النفسي إلى الإرشاد الديني، بهدف ترسيخ خطاب مضاد للتطرف، وتحضيرهم للإفراج عنهم».

ووفق المقرر الخاص، فإن مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية، أفاد بأن معدل عدم الانتكاس بلغ 86 في المائة، مبينا أن المنهجية المتبعة فيه تستحق اهتمام الدول الأخرى التي تسعى لاعتماد برامج لمكافحة التطرف للمجرمين المدانين.

تأكيداً لما نشرته «عكاظ»

تمكين المرأة السعودية من الخدمات دون موافقة ولي الأمر

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 9 شعبان 1438هـ - 5 مايو 2017م
http://okaz.com.sa/article/1544591

فاطمة آل دبيس (الدمام)
fatimah_a_d@

تأكيداً لما نشرته «عكاظ» وجه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر حال تقديم الخدمات لها، ما لم يكن هناك سند نظامي لهذا الطلب.

وحصلت »عكاظ» على مستند يبين الجهات التي لها مستند نظامي في شرط موافقة ولي الأمر، والتي يجب عليها الرفع بهذا المستند إلى الجهات العليا خلال ثلاثة أشهر، لينظر في كيفية التعامل مع المستند والتي من ضمنها الابتعاث، واستخراج أو تجديد جواز السفر، وتصريح السفر.

وأشار الخطاب إلى أن هناك جهات تطلب موافقة ولي الأمر كإجراء متعارف من بينها بعض الجامعات في التعليم العالي، وبعض مستشفيات الصحة، وبعض الشركات التابعة للعمل، وبعض العلاقات البنيكة.

من جهته، شدد رئيس جمعية حقوق الإنسان مفلح القحطاني على أهمية تمكين المرأة وإلغاء موافقة ولي الأمر في الخدمات المقدمة لها، معتبراً أن اشتراط موافقة ولي الأمر يترك داخل الأسرة ولا يكون «هناك أي قواعد تحد من الخدمات المقدمة للمرأة». وقال القحطاني لـ«عكاظ»: «أما موافقة ولي الأمر من عدمها، فإن جمعية حقوق الإنسان ترى أن بعض أولياء الأمور يتجهون للتحفظ على التوقيع بالموافقة على رغم موافقتهم الفعلية، كما أن هناك بعض النساء ليس لديهن أولياء أمور قادرون على التوقيع، إما لمرضهم أو سجنهم.«

وأكد المتحدث باسم هيئة حقوق الإنسان محمد المعدي، أن الأمر السامي أتى ليؤكد على ما يريد خادم الحرمين الشريفين من أهمية للمرأة على وجه الخصوص وبما يحقق لها المزيد من الحقوق، ويوفر لها بيئة مناسبة سواء أثناء تلقي الخدمة أو العمل، وتأكيده على إلغاء اشتراط موافقة ولي الأمر أثناء تقديم الخدمات لها، إضافة إلى توفير وسائل النقل المناسبة للمرأة، وبالتالي فإن جميع الخدمات التي تقدمها جهات الدولة والجهات الأهلية ستلغي شرط الموافقة ما لم يكن هناك مستند نظامي.

ويرى المحامي والمستشار القانوني يعقوب المطير أن إلغاء اشتراط موافقة الولي يأتي في إطار سن اللوائح إلى الحرص على توفير الخدمات المتساوية سواء للرجل أو المرأة، دون أي معوقات أو عراقيل.

وأشار إلى من الشروط السابقة في الحصول على الخدمات التي تقدم لـ«المرأة» اشتراط موافقة ولي الأمر الكتابية، وإلغاء اشتراط موافقته الخطية أو المكتوبة، وهذا دليل على سعي المنظم السعودي على تسهيل أمور المرأة دون معوقات في تنفيذ هذه الخدمات، مضيفاً أن موافقة ولي أمرها هذا شأن داخلي بالمرأة، ومن الطبيعي أنها في الأساس لا تقوم بالتقدم على طلب هذه الخدمات إلا بعد موافقة أسرتها، وهذا تعديل إيجابي وليس سلبيا ولا يحتاج إلى إضافته، والمنظم السعودي يحرص على توفير بيئة مناسبة للمرأة السعودية حتى تسهم في دفع عجلة المجتمع إلى الأمام، باعتبارها أحد العناصر المهمة في المجتمع.

من جهته، شدد مفلح القحطاني على ضرورة أن تضم الفترة الحالية نصاً صريحاً بعدم اشتراط موافقة ولي الأمر في توظيف المرأة، معتبراً أن اشتراط موافقة ولي الأمر يترك داخل الأسرة ولا يكون «هناك أي قواعد تحد من عمل المرأة في ما يتعلق بالتحاقها بالعمل سوى الضوابط الشرعية المعتادة.»

بنات الوطن شريكات في البناء والتنمية.. والجهات الخدمية مطالبة بتطوير إجراءات وأنظمة ˙عفا عليها الزمن«

المرأة تتجاوز زمن ˙روحي جيبي ولي أمرك!..«

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م
http://www.alriyadh.com/1592521

تحقيق - نورة العطوي

جاء الأمر السامي بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر عند تقديم الخدمات لها أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها - ما لم يكن هناك سند نظامي لهذا الطلب - تأكيدا على عزم الدولة في المضي قدماً بخطوات جادة عنوانها التمكين والإنصاف بأن تتولى المرأة شؤونها الشخصية بنفسها، بدءاً بتمكينها من حقوقها في التعليم والعمل والعلاج واستخراجها لجميع وثائقها الرسمية دون حاجتها لتوقيع أو موافقة ولي أمرها.

وشدد الأمر السامي على الجهات المعنية بضرورة مراجعة الإجراءات المعمول بها لديها ولدى الأجهزة المرتبطة بها ذات الصلة بالتعامل مع الطلبات والخدمات المقدمة للمرأة، وحصر جميع الاشتراطات التي تتضمن طلب الحصول على موافقة ولي أمر المرأة لإتمام أي إجراء، أو الحصول على أي خدمة مع إيضاح أساسها النظامي والرفع عنها في مدة لا تتجاوز 3 أشهر من تاريخ صدور الأمر.

أهلية كاملة

بداية أكدت د. سهيلة زين العابدين – عضو بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان –أن خادم الحرمين حفظه الله أراد بهذا الأمر السامِ أن يعطي للمرأة كامل اهليتها التي جاءت بها الشريعة الاسلامية فيما أبدت أسفها لمتابعتها بعض القراءات الخاطئة للأمر السامي إذ تم اخراجه من معناه واهدافه من خلال الاصرار على وجود بعض الاستثناءات رغم ما يتصف به الأمر السامي من مرونة وشمولية، متسائلة من أين جاء البعض بهذه الاستثناءات وما قيمة الأمر إذا لم يكن يتضمن إسقاط ولاية الرجل عن المرأة التي فرضها المخلوق ولم يفرضها الخالق جل شأنه؟ مؤكدة بأنه من الأهمية إن تكون قراءتنا بالفهم الصحيح للإسلام، وبعدم اجتثاث النصوص من سياقها ودلالاتها وتنقية فهمها من الموروثات الثقافية والفكرية.

وعن قراءتها للأمر السامي قالت: هناك دلالة صريحة على ما جاء في الشريعة الاسلامية بعدم فرض الولاية على المرأة الراشدة والبالغة ومن المعلوم أن الشرع لم يفرض ولاية الرجل على المرأة البالغة الرشيدة، فالولاية على القاصر والمعتوه والمجنون، والمرأة كاملة الأهلية مثلها مثل الرجل في القصاص والحدود والتعزيرات ولم يسقط عنها حد أو تعزير لأنوثتها، مبينة بأنه جاء في الامر السامي «مالم يكن هناك سند نظامي طبقا لإحكام الشريعة الاسلامية» ما يعني أن السند النظامي لابد أن يكون متوافقا مع الشريعة الاسلامية ومن هنا نطالب كافة الجهات الحكومية مراجعة هذه الأنظمة بحيث أنه اذا كانت مخالفة لسند شرعي يساندها تلغى وهذا هو تعديل جميع الانظمة والقوانين التي لا تتفق مع الشريعة الاسلامية مع الفهم الصحيح للآيات القرآنية واستبعاد الاحاديث الموضوعة والضعيفة.

وقالت لا يوجد حاليا في انظمتنا شروط تتطلب موافقة ولي الأمر عند اجراء عمليات جراحية وقد سبق وان أجريت شخصيا عمليات جراحية خطيرة لم يطلب مني توقيع ولي الامر كذلك عند الاجراءات البنكية أو في النظام القضائي وعقود البيع والشراء لم يطلب أو يشترط موافقة ولي الأمر وهذه الأنظمة موجودة حاليا وتتمتع بها كثير من السيدات ومن هنا لا يمكن القول بأن الأمر السامي يوجه بتعديل انظمة هي حتما موجوده وأنما يوجه بتعديل أنظمة غير موجودة.

انتهاء عصر الاجتهاد الشخصي

فيما ترى د. هتون الفاسي - أستاذة مشاركة في تاريخ المرأة وكاتبة - أنه أمر استثنائي يدشن لحقبة جديدة من التعاطي مع قضايا المرأة السعودية. حقبة جديدة تتصف بالحزم والعزم لتخليص السعودية من جذور السمعة التي ترافقها خارجياً وداخلياً بأن حقوق النساء فيها لا تُرام.

وقالت إن هذا الأمر السامي ينقلنا إلى مسار الحقوق والقانون وانتهاء عصر الاجتهاد الشخصي .
وأضافت أرى أن القرار يعني أن وصول المملكة إلى موقع عضوية لجنة حقوق المرأة المعنية بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين بين عامي 2018 و2022 بالأمم المتحدة، كان عن جدارة تأخذها المملكة بجدية لمراجعة ملف المرأة في السعودية للانتهاء من التباساته التي دوماً ما تُحرج السعودية في الخارج، وأيضا أنا سعيدة بأن المملكة تأمر أخيراً بنشر ثقافة الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها المملكة وتوضيح تحفظاتها التي لا تتعارض مع أهداف الاتفاقيات، وتوضيح ما التزمت به المملكة، وسعيدة أيضاً بأن هذا الأمر منضبط بجدول زمني مما يعني أنه لن يُترك على عواهنه لكني بالمقابل، اؤكد انه لا يعُقل أن تبقى المرأة رهينة التفسيرات والاجتهادات البشرية التي يمكن أن تضيق عليها، في حين ينبغي أن نكون قد وصلنا إلى مرحلة يتساوى فيها جميع المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات، كما أرى أن الأمر فيما يتعلق بالمواصلات يحتاج لحل أكثر حسماً مما تقدم، وألا يقتصر على خدمات وزارة العمل بتوفير المواصلات، كما يتبقى ضرورة رفع التقييد على سفر المرأة البالغة العاقلة الراشدة، فالشق كبير والإصلاح في هذا الشأن لا يكفيه مجرد السماح بتجديد الجواز، بل يجب أن يمتد إلى أن يُقضى فيه بما يقضى فيه للرجل البالغ العاقل الراشد، كما إننا لا يمكن أن نتقدم خطوة بعد من دون أن ننهي أزمة تحديد سن رشد المرأة البالغة العاقلة الراشدة ببلوغها سن الثامنة عشرة وضرورة أن تضاف هذه المادة الخاصة في النظام الأساسي وقوانين الدولة.
نشر الوعي
من جهتها ترى د. سامية العمودي – مؤسس ورئيس أول وحدة للتمكين الصحي والحقوق بجامعة الملك عبدالعزيز – أن الأمر السامي فتح ملف ولاية الأمر على المرأة وهذا انجاز وكسر لتابوت الاقتراب من هذا الملف، كما جاء الأمر السامي تأكيدا على عدم المطالبة بموافقة ولي الأمر على القضايا التي كانت متروكة لاجتهادات الأفراد والجامعات والشركات ومنها حق تأجير السكن للمرأة واستقلاليتها، ونجد أن عبارة «ما لم يكن هناك سند نظامي « وتعني بأنه سيتم الرفع بها خلال ثلاثة أشهر وبما يؤكد أنها قابلة للدراسة وهناك توجه لتعديلها، وفيما يتعلق بتوجيه هيئة حقوق الإنسان بنشر الوعي بحقوق المرأة فأنه يعد اعتراف بالحقوق وأهميتها كما أن توجيه الهيئة بنشر الوعي بالاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية السيداو يعد ايضا يعني اعتراف ببنودها المهمة مثل الحق في حرية التنقل.
وذكرت أن التوجيه جاء لتعزيز الاجتهادات لبعض الاطباء والطبيبات وبعض المستشفيات لتمكين المرأة من حقوقها الصحية مثل حق التوقيع على العمليات وعدم وجود شرط موافقة ولي الأمر في النظام ومن هنا كانت مبادرتنا في انشاء أول وحدة لتمكين المرأة من حقوقها الصحية، فيما ترى أن هذا القرار السامي سيتلوه في خلال أشهر الكثير من استعادة حقوق المرأة المسلمة.
أهداف الرؤية
وقالت فاطمه القحطاني – كاتبة إعلامية -ان القرار التاريخي مؤشر لأنظمة جديدة وفعاله للمرأة السعودية، مضيفة انه ليس غريبا أو جديدا انما هو مستمد من الشريعة الإسلامية التي تأمر بتكريم المرأة واحترام كيانها والعناية بها وبأولادها، فالمرأة مثلها مثل الرجل في الحقوق والواجبات، إلا اننا في زمن طغت فيه العادات والتقاليد على أمور الشرع فطغت بعض الفرضيات الخاطئة بحق المرأة ويمارس عليها التسلط والتقهقر وهضم الحقوق، مؤكدة على أن الدولة أكرمت المرأة بما يكفل حقوقها، ولها الحق بممارستها فهي شريك في التنمية والبناء وهذا يأتي امتدادا لحرص المملكة على تعزيز دور المرأة في المجتمع خاصة في ظل المرحلة الحالية، وأهمية مشاركتها في رؤية 2030، إذ إن من أهداف الرؤية رفع ومساهمة مشاركة المرأة بما لا يقل عن 35% خلال المرحلة المقبلة سواء في القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية وغيرها ولدينا سيدات مجتمع ناجحات وعالمات وسيدات اعمال وقد بلغت الاستثمارات والأرصدة 60 بليون ريال تتركز في المصارف والشركات والعقارات.
نقله نوعية
فيما ذكرت بيان زهران – محامية - أن صدور الأمر السامي يمثل نقله نوعية حيال حماية وإنفاذ حقوق المرأة كما أن له عدة محاور مهمة لتمكين النساء ومراجعة السياسات التنظيمية وفرض تحقيق المصلحة على الصعيد الدولي والوطني.
وقالت: يتضح مدى حرص القيادة الرشيدة على رفع أي ضرر وتعسف تعاني منه المرأة في كافة جوانب حياتها الأسرية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية سواء من خلال انتفاعها بالخدمات أو إنهاء الإجراءات المقدمة لها من خلال المواقع الرسمية للجهات الحكومية المختلفة
موضحة بأن الأمر السامي الحكيم جاء مشتملا على عدة بنود من أولها عدم اعتبار أي قيد إلا ما كان له مستند نظامي، وثانياً التأكيد على الجهات المعنية بضرورة مراجعة الإجراءات المعمول بها لديها ولدى الأجهزة المرتبطة بها بالتعامل مع الطلبات والخدمات المقدمة للمرأة وحصر جميع الاشتراطات التي تتضمن طلب الحصول على موافقة ولي أمر المرأة

لإتمام أي إجراء أو الحصول على أي خدمة مع إيضاح أساسها النظامي والرفع عنها في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذا الأمر السامي ومعنى ذلك أن أي إجراء خاص بالمرأة يتطلب موافقة الولي دون سند صحيح يعتبر لاغياً بقوة الأمر السامي الكريم وهو أعلى سلطة تشريعية لا يجوز لمصدر نظامي أدنى منه معارضته بل وألزم الأمر جميع الجهات إيضاح المستند ومصدره.

وأضافت أن الأمر الآخر متعلق برفع تلك المستندات النظامية التي تتطلب وجود أي موافقة ولي أمر للمرأة لتمحيصها ومراجعتها وبالتالي فإن القواعد النظامية المتعلقة بتلك الحقوق ستكون خاضعة للمناقشة والتعديل لتصبح أكثر وضوحاً وشفافيةً بموجب أساس ومستند شرعي ونظامي معلن وواضح ويسهل الوصول والاطلاع عليه وفق منظومة قانونية منسجمة مع المبادئ التي ارستها الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي للحكم والمواثيق الدولية وصادقت المملكة عليها بما لا يتعارض مع أحكام الشرع الحنيف.

دعم وتحفيز

من جهتها اوضحت د. نوف الغامدي - مستشارة تنمية اقتصادية وإقليمية - ان القرار يدعم مسيرة المرأة السعودية ويعزز من نجاحاتها على جميع المستويات، ويكمل سلسلة الدعم التي تتبناها الدولة وبالفعل فقد تم تطبيق هذه القرارات منذ شهور عدة من خلال القنوات المختلفة التي تتعاطى معها المرأة السعودية ومن خلال التعاملات الإلكترونية وتعاملاتها مثل إصدار السجلات الالكترونية وبطاقة الأحوال والبنوك والمستشفيات والفنادق وغيرها ونتمنى ان يتم تعميم هذه القرارات على جميع الدوائر الحكومية والغاء إذن السفر وغيرها من القوانين التي تؤخر تقدم المرأة.

واعتبرت الغامدي أن القرار اعلان لجميع أطياف المجتمع بأن المرأة تتقدم ولن تعيقها الأصوات السلبية، فالمرأة السعودية بصماتها كبيرة على جميع المستويات وتستحق التكريم والدعم والتشجيع من وطنها وخادم الحرمين – حفظة الله - بهذه القرارات يؤكد ان القيادة تقف خلف سيدات المجتمع وتحترم إنجازاتهن.

إزالة العوائق النظامية

فيما أشارت د. حنان القحطاني – مبتعثة بكندا – أن القرار يعتبر من اهم القرارات بالنسبة لها مشيرة إلى أن دلالته تأتي بالتأكيد على حرص الحكومة الرشيدة بتوفير كافة الخدمات وتسهيلها لكافة أفراد المتجمع كما يتناسب مع كل فئة.

وقالت فيما يتعلق بالتمكين الصحي يأتي هذا القرار من اهم التسهيلات سواء في الحالات الطارئة او العادية لما قد واجهنا من حالات تأخر فيها تقديم ما يلزم في انتظار موافقة ولي الامر والتي في بعض الأحيان لا نحصل عليها في الوقت المناسب مما يترتب عليه تأثر الحالة على الصحية للمواطنة.

وقالت عالية ال فريد – كاتبة وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الانسان في المنطقة الشرقية - بأن المرأة السعودية بإنجازاتها اليوم وما وصلت اليه وحققته جديرة أن تبذل من أجلها الجهود التي تتناسب مع كرامتها ومكانتها الطبيعية في الحياة وفي صناعة التنمية، فيما اعتبرت اتاحة الخدمات لها دون »شرط الولي» قرارا صائب وحكيم وشجاع، وأسعدنا كثيرا وخفف علينا الكثير من المعاناة وسيزيح عن كاهل المرأة الكثير من العوائق النظامية التي طالما اعاقت مسيرتها وممارسة دورها الحيوي.

مضيفة: لاشك أن القرار تاريخي يأخذ أهمية كبيرةً في عصر التحول والتطور الذي يمر به المجتمع والذي تسعى فيه المملكة لأن تكون في موقع الصدارة أكثر من أي وقت مضى لافتة إلى أن حقوق الإنسان بشكل عام تتبلور وتتطور وتنمو وتتغير مع حياة الانسان بشكل مستمر بناء على اتساع نشاطاته وتنوعها، وكاستجابة لتأثيرات متنوعة ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية تواكب الزمن مما يجعل الحاجة ملحة الى التجديد والتغيير والتطوير في القوانين والتشريعات والأنظمة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية في تلبية احتياجات المواطن اولا ومع أهداف ورؤى وتطلعات المملكة في التنمية والاقتصاد .

»عسير«: ° حقوق الإنسان" تتابع تطورات قضية فتاة القحمة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 15 شعبان 1438هـ - 11 مايو 2017م
http://okaz.com.sa/article/1546036

عبدالله آل يحيى (أبها(
aabayahya@

تسلمت جمعية حقوق الإنسان في عسير تقريرا عن حالة الفتاة المعنفة في القحمة، وأوضح رئيسها الدكتور علي الشعبي أن الجمعية رصدت الحالة، وتواصلت مع شرطة القحمة للحصول على المعلومات، واتضح للجمعية أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية اتخذت الإجراءات المناسبة لحماية الفتاة بعد استدعاء والدها وجدتها وأخذ إقرار على الأب بعدم العودة إلى تعنيفها، كما التزمت الجدة بحمايتها.

وأضاف الشعبي أن فرع الجمعية يتابع تطورات القضية، وفي حال تعرض الفتاة إلى تعنيف جديد ستطلب الجمعية من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية نقل الفتاة إلى دار الحماية.

وكانت فتاة القحمة البالغة من العمر 17 عاما تعرضت لعنف شديد من والدها أثناء إقامتها معه، وبدأت معاناتها بعد رحيل والدتها، إذ ظلت تحت رعاية والدها، ولاحظ أخوالها آثار عنف عليها، وأبلغوا الجهات المعنية بالأمر.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة تحصل على صفة "استشاري" بالأمم المتحدة

المصدر: جريدة كل اخبارك الخميس 15 شعبان 1438هـ - 11 مايو 2017م
http://www.kolakhbark.net/arabic-news/article-608964

قال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني إن اللجنة حصلت على صفة استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة.

ووصف "القحطاني" هذه الخطوة بـ "المهمة في مسيرة عمل الجمعية" وأنها "ستسهم في زيادة صحيفة كل أخبارك الجمعية مع محيطها الإقليمي والدولي بما يخدم حقوق الإنسان في #المملكة". /<وذكر إنها ستساعد على "بيان وجهة نظر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بشأن العديد من القضايا الحقوقية والإنسانية."

وتقدم الدكتور مفلح القحطاني بالتهنئة لأعضاء وعضوات الجمعية وكافة منسوبيها بهذه المناسبة التي ستعزز مسيرة عمل ودور الجمعية.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تأسست في 18-1-1425هـ الموافق 9 مارس 2004م وذلك لحماية حقوق الإنسان في #المملكة والدفاع عنها ونشر ثقافة حقوق الإنسان ومن أهدافها الوقوف ضد الظلم والتعسف والتعذيب والعنف وعدم التسامح.

وفقاً للمادة الثانية من النظام الأساسي للجمعية فأهدافها "العمل على حماية حقوق الإنسان وفقاً للنظام الأساس للحكم الذي مصدره القرآن والسنة ووفقاً للأنظمة المرعية وما ورد في الإعلانات والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان الصادرة عن الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة ووكالاتها ولجانها المختصة وبما لا يخالف الشريعة الإسلامية."

والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تختلف عن هيئة حقوق الإنسان بالمملكة التي أُنشئت بتاريخ 8-8-1426 هـ. فهي جهة مستقلة غير حكومية.

«حقوق الإنسان» لـ«الحياة»: موافقة ولي الأمر شرط لابتعاث المرأة وسفرها.. وقيادة المرأة «خلافي»

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 9 شعبان 1438هـ - 5 مايو 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21681110

الرياض - سعاد الشمراني

صدرت توجيهات عليا بعدم مطالبة المرأة بموافقة ولي الأمر في حال تقديم الخدمات لها، فيما أكد لـ«الحياة» متحدث هيئة حقوق الإنسان أن الابتعاث وتصريح السفر واستخراج الجواز يشترط موافقة ولي الأمر للمرأة لوجود مستند نظامي، إذ وجه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي أمرها حال تقديم الخدمات لها، ما لم يكن هناك سند نظامي لهذا الطلب وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

جاء ذلك في تعميم من المقام السامي على جميع الجهات الحكومية المعنية بعد الموافقة على المقترحات التي رفعتها الأمانة العامة لمجلس الوزراء لحل الإشكالات في ما يتعلق بحقوق المرأة. وأكد الأمر السامي على الجهات المعنية بضرورة مراجعة الإجراءات المعمول بها لديها ولدى الأجهزة المرتبطة بها ذات الصلة بالتعامل مع الطلبات والخدمات المقدمة للمرأة، وحصر جميع الاشتراطات التي تتضمن طلب الحصول على موافقة ولي أمر المرأة لإتمام أي إجراء أو الحصول على أي خدمة مع إيضاح أساسها النظامي والرفع عنها في مدة لا تتجاوز 3 أشهر من تاريخ صدور الأمر.

كما تضمن مطالبة الجهات الحكومية باتخاذ ما يلزم من إجراءات لتوفير وسائل النقل المناسبة لمنسوبات الجهة من النساء، وذلك حسب الإمكانات المتاحة، مع التأكيد على وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بإلزام أصحاب العمل بتوفير وسائل النقل للعاملات من النساء، وفقاً لما تقضي به أحكام نظام العمل. وأشارت التوجيهات السامية إلى دعم هيئة حقوق الإنسان لتتولى بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية وضع ما يلزم من برامج للتعريف بالاتفاقات الدولية التي انضمت إليها المملكة، وذلك من خلال وضع خطة شاملة للتوعية بحقوق المرأة من خلال وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والتدريبية، على أن يشمل ذلك توضيح البنود التي تحفظت عليها المملكة في تلك الاتفاقات وطبيعة التزامات المملكة بهذه الاتفاقات.

كما طالبت التوجيهات الملكية جميع الجهات الحكومية التي تقدم خدمات للمرأة بنشر تلك التعليمات والإجراءات المعمول بها في مواقعها الرسمية.

وقال لـ«الحياة» متحدث هيئة حقوق الإنسان محمد المعدي أن توجيه خادم الحرمين الشريفين يؤكد أن تكون المرأة شريكاً في التنمية إيمانا بدورها وتأثيرها في المجتمع السعودي. كما يأتي ذلك محققاً لرؤية المملكة 2030 ومشاركة المرأة الفعالة في إنجاح هذه الرؤية.

وأوضح المعدي أن الخدمات التي يشملها التوجيه عدم المطالبة بموافقة ولي الأمر هي التعليم في إكمال الدراسة وغيرها والصحة والموافقة على العمل والخدمات البنكية والاستثمارية والتجارية والحماية الاجتماعية.

مشيراً إلى أن قيادة المرأة للسيارة لا يزال موضوعاً خلافياً وقراراً مجتمعياً.

هذا وردت هيئة حقوق الإنسان على لجنة «سيداو» بشأن اتفاق القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بأن الولاية في السعودية للرجل والمرأة على حدٍّ سواء على عديمي أو ناقصي الأهلية، إذ عرفت الهيئة مصطلحات (القوامة والولاية والوصاية) وقالت إنها لاحظت إساءة استعمال هذه المبادئ التي قررتها الشريعة الإسلامية وجعلها ذريعة للتسلط على المرأة وانتهاك حقوقها، وما يحدث في إطار الممارسات الفردية الخاطئة التي تتضافر أنظمة المملكة والمؤسسات ذات الصلة بمكافحتها والقضاء عليها، ولذلك ترد الكثير من الملاحظات على السعودية من اللجنة، وغيرها من آليات ومنظمات حقوق الإنسان عند تناولها لحال حقوق الإنسان في المملكة، واعتبارها تمثل انتقاصاً من حقوق المرأة، في حين أنها تمثل مبادئ تعزز حقوق الإنسان بشكل عام.

وأشارت حقوق الإنسان إلى أن القوامة تعني تكليف الرجل برعاية شؤون ما تحتاجه المرأة، ومن ذلك الإنفاق عليها سواء أكان زوجاً أم أباً أم ابناً، ولا تعني أو تسوغ بأي حال من الأحوال تسلط الرجل على المرأة أو الإقلال من شأنها، والولاية

تعني تصرف من تثبت له الولاية شرعاً، سواء أكان رجلاً أم امرأة بالنيابة عن عديمي أو ناقصي الأهلية، أما الوصاية فهي نوع من أنواع النيابة تثبت بعد موت الموصي، وتشمل رعاية شؤون القاصرين المالية من الوصي، وقد تثبت للرجل أو للمرأة وغالباً ما تثبت للأم. وأكدت حقوق الإنسان بالنسبة لمسألة «قيادة المرأة للسيارة» بأنه ليس لهذه المبادئ علاقة بها، إذ إنها مسألة اجتماعية بحتة، في حين أن الحق في حرية التنقل مكفول للجميع بموجب أنظمة المملكة.
يذكر أن عضوات الشورى الدكتورة لطيفة الشعلان والدكتورة هيا المنيع تقدمتا خلال الدورة الشورية السابقة بتعديلات على نظام وثائق السفر لإصدار تصاريح سفر للمرأة من دون موافقة ولي الأمر، وينتظر إدراجه ضمن جدول الأعمال بالدورة الشورية الحالية لمناقشته.

العيبان يلتقي وفداً من طلاب ماجستير القانون

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 12 شعبان 1438هـ - 8 مايو 2017م
http://www.alriyadh.com/1592233

الرياض - "الرياض "
التقى رئيس هيئة حقوق الإنسان د. بندر العيبان وفداً من طلاب ماجستير القانون العام في كليات الشرق العربي للدراسات العليا، يرافقهم أستاذ الشريعة والقانون بالكلية د. علي محمد حمّاد .
واطلع الوفد على طبيعة عمل الهيئة من نائب رئيس الهيئة ومديري الإدارات .ثم عقدت جلسة حوار موسعة مع د. العيبان، وأجاب فيها على استفسارات الطلاب .وفي الختام سلم د. حمّاد درع الكليات لرئيس هيئة حقوق الإنسان وتسلم منه درع الهيئة.

الأنظمة وتمكين المرأة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م
http://www.alriyadh.com/1592368

هيا عبدالعزيز المنيع

الأمر السامي الكريم رقم (33322) الذي صدر الأسبوع الماضي والمرتكز على مساواة المرأة بأخيها الرجل في الحصول على الخدمات المقدمة من الأجهزة الحكومية، مع تأكيد الأمر على ألا يكون هناك مستند نظامي يمنع، وأيضا التأكيد على الأجهزة الحكومية لمراجعة أنظمتها والرفع لمجلس الوزراء بما لا يتجاوز ثلاثة أشهر، مع توجيه هيئة حقوق الإنسان بنشر الثقافة الحقوقية والتوعية بالاتفاقيات التي وقعت عليها المملكة والبنود التي تحفظت عليها، ثلاث نقاط مهمة وتستحق الوقفة أمامها.
الأمر السامي يكشف بوضوح الإرادة الملكية في تغيير وضع المرأة مع الأنظمة بما يتفق مع استحقاقاتها باعتبارها مواطنة وشريكا في المشروع التنموي، وأنه حان وقت المراجعة والتطوير دون إخلال بثوابت الدين.
واقع المرأة السعودية وإلى سبع سنوات مضت تقريبا كان محاطا بسياج المنع دون مرتكز شرعي في بعضها، بل كانت رؤى أفراد مرتكزة على العرف، إلى أن بدأ الملك عبدالله رحمه الله بتفكيك تلك القيود فكان عملها في القطاع الخاص

يتوسع حيث باتت المرأة جزءا من الفضاء العام خارج أسوار المدرسة والمؤسسة الاجتماعية ثم دخولها الشورى والانتخابات البلدية ليأتي الملك سلمان حفظه الله بنقلة أخرى لتفكيك تلك القيود على المستوى العملي بتعيينها في مراكز وظيفية عليا كما نصت على ذلك الرؤية السعودية 2030، والآن وبالأمر السامي بإعادة النظر في الاشتراطات النظامية الحكومية وهي خطوة نوعية ننتظر نتائجها الأهم بعد ثلاثة أشهر وهي المهلة التي أعطاها الملك للأجهزة الحكومية لمراجعة أنظمتها، حيث أكد "حصر جميع الاشتراطات التي تتضمن طلب الحصول على موافقة ولي أمر المرأة لإتمام أي إجراء أو الحصول على أي خدمة مع إيضاح أساسها النظامي والرفع عنها في مدة لا تتجاوز 3 أشهر من تاريخ صدور الأمر."

هنا يأتي دور هيئة الخبراء المطبخ الفعلي لصياغة الأنظمة وهيئة حقوق الإنسان في متابعة الأمر ومعالجة الخلل في بعض الأنظمة المعمول بها في بعض المؤسسات الحكومية والتي خضعت في أوقات ماضية للعرف الاجتماعي أكثر من الشريعة ولا تتفق مع واقع المرأة السعودية اليوم، وكما قلت في مقال سابق نحن نعاني من اضطراب النظام في المشهد النسائي، مثلا الأم الحاضنة تستطيع استخراج جواز لأبنائها ولا يمكنها لنفسها!

الأمر السامي الآن يضع المسؤولية في ميدان المؤسسات الحكومية لإعادة النظر في واقع تعاملاتها النظامية مع المرأة، فبعض الممنوعات نتاج تعاميم صدرت من وزراء لمواجهة موقف ما في زمن مضى.. واستمر العمل به رغم عدم وجود المنع في مستند نظامي.. خاصة أن جميع الأنظمة في المملكة العربية السعودية لا بد أن تكون متسقة مع نظام الحكم الذي أكد مواطنة المرأة ومساواتها بأخيها الرجل وفق ثوابت الشريعة الإسلامية، ولا يوجد أي استثناء لها في مضمون نظام الحكم إلا ما حرمه الشرع.

الأمر السامي نوعي في مطالبته المؤسسات الحكومية نفض الغبار عن أنظمتها التي مر عليها عشرات السنوات بل إن بعضها يناقض واقع المرأة والتحولات الوطنية، وفي إيقافه للممارسات الاستثنائية التي يقوم بها بعض المسؤولين اجتهادا دون مسوغ نظامي بضرورة وجود ولي أمرها فيما يخص تعليمها وعملها أو علاجها حيث لا يوجد نص نظامي يمنع ومن يقوم بذلك فهو اجتهاد تعسفي لا يتفق مع النظام أو حقوق الإنسان.

1

أحلام امرأة سعودية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=34109

مرام مكاوي

في بيئة العمل بشكل عام، لا تزال المرأة في المقعد الخلفي، حتى عندما تسلم منصبا ما، فإنه يتم تصميمه بحيث يكون منزوع الصلاحيات، ولا بد أن يمر عبر قناة ذكورية

لست متأكدة بأنني كنت سأصبح كاتبة أكتب بانتظام في الشأن المحلي منذ ما يقارب خمس عشرة سنة، وأنا يومها طالبة على مقاعد الدراسة الجامعية، فيما لو كانت أحوال المرأة في بلادي مرضية أو متوافقة مع طموحاتي. فشعلة الكتابة في أحيان كثيرة تولد من رحم المعاناة، وهذه المعاناة ليست بالضرورة أن تكون شخصية، ولكنها معاناة تلامسها حولك وتدرك بأنك لست سوى قاب قوسين منها فيما لو تغيرت الظروف. ولو أحصيت عدد المقالات التي كتبتها في صحيفة «الوطن» فقط -عددها يزيد عن 400 مقالة- لوجدت بأن نصفها تقريبا يدور حول المرأة وقضاياها التي لا تنتهي عندنا. في السنوات الأخيرة حاولت ألا أكتب عن هذا الموضوع بقدر استطاعتي، فقد بات بالنسبة لي مكررا حد التشبع، والتكرار ممل جدا بالنسبة لي. لكنني أقر اليوم بأن هذا القرار ليس صائبا! فقد وجدت بأن مرده الأساسي ليس الملل، وإنما اليأس الذي لا يليق بأصحاب القضايا المصيرية، كما أنه لا يصح أن تتوقف عن التسويق لقضية أنت مؤمن بعدالتها حتى يتحقق ما تصبو إليه. فماذا يجب أن نكتب عن المرأة السعودية؟

لا شك أن ما صدر عن الأمر السامي مؤخرا من توجيهات لأجهزة الدولة في كيفية التعامل مع المرأة، وعدم اشتراط موافقة ولي الأمر المطلقة على كل قرار متعلق بها، يصب في اتجاه تعزيز مواطنة المرأة السعودية، وفي تمكينها من مباشرة أمور حياتها، وتحقيق طموحاتها بقدر أقل من التعقيدات. وفي واقع الأمر، فإن الدولة قد أصدرت في أوقات متفاوتة تعليمات جيدة تصب في الاتجاه نفسه، وتهدف إلى حماية المرأة من تعسف محتمل لبعض أولياء الأمور. إلا أن الكثير من الأجهزة الحكومية ومن شركات القطاع الخاص، كانت تختار جهلا أو تجاهلا أو توجسا أو عدم قناعة أن تتجاهل هذه التعليمات والقرارات، وتقوم باجتهادات إجرائية وقانونية تنسف هذه الجهود. أما الآن بعد أن أصدر راعي هذه البلاد وقائدها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز – حفظه الله- توجيهاته السامية بهذا الخصوص، فلم يبق لأحد عذر. والجهة التي تختار أن تواصل التجاهل عليها أن تتعرض للتحقيق والعقوبة. فهل ما زال للمرأة السعودية مطالب بعد الآن؟

للأسف ما كدنا نفرح بالتوجيهات الجديدة حتى تداول المغردون في شبكات التواصل تصريحا منسوبا لمتحدث من هيئة حقوق الإنسان يوضح فيه بأن «ابتعاث المرأة وتصريح السفر واستخراج الجواز يُشترط لها موافقة ولي الأمر، وقيادة المرأة للسيارة موضوع خلافي وقرار مجتمعي». فإن صح ذلك، فهذا يعني أنه ما زال أمامنا الكثير والكثير لنناضل من أجله كنساء سعوديات. وأستغرب استمرار استخدام حجة المجتمع فيما يتعلق بموضوع قيادة المرأة للسيارة. فلو استمعنا للمجتمع إياه – خاصة في قضايا المرأة- لكنا لليوم بلا بطاقة هوية شخصية للإناث، وبلا مدارس نظامية للبنات، ودون جامعات حكومية للنساء، ومن غير مبتعثات ولا طبيبات ولا مهندسات ولا محاميات. باختصار لظلت المرأة متاعا يتصرف فيه ذكور العائلة فيزوجونها قاصرة لمن يرونه مناسبا لهم، دون أن يكون لها من الأمر شيء. المصلحة العامة للنساء المتضررات من الحظر هي من يجب أن تحسم هذا الموضوع الذي يكبل حياتنا اقتصاديا واجتماعيا من ناحية، ويسيء إلى سمعة ديننا، ويعرض بلادنا للأسف للتندر والسخرية والنقد اللاذع على صعيد عالمي. ولو كان ذلك النقد موجها لشيء من صميم ديننا وقيمنا وثوابتنا الوطنية، لدافعنا عنه بضراوة، رضي من رضي، وغضب من غضب، لكن كيف تدافع عن الأوضاع المائلة؟

وبعيدا عن السفر والقيادة والابتعاث وجواز السفر، ما زالت النساء حتى من تشغل مناصب مهمة موازية لمناصب الرجال، وتتمتع بتعليم عالٍ قد يفوق إخوتها الذكور تعاني من محدودية سلطاتها وصلاحيتها بدون سبب إلا لجنسها.

لنأخذ مثالا البنوك، يطلبون منا دائما أن نراجع الفرع النسائي، لكن ما أن تجلسي لدى الموظفة، وتطلبين طلبات مختلفة عن المعتاد (أي غير فتح حساب وسحب وإيداع)، أو تكون لديك مشكلة ما، ستجدينها ترفع السماعة على مديرها، حتى لو كانت هي نفسها مديرة الفرع، لتسأله وتستشيره وتأخذ إذنه. في صورة توضح للأعمى بأن موظفات البنوك هن في الغالب موظفات استقبال يقمن بأعمال سكرتارية وخدمية، لكن «القرار» المهم هناك.. خلف الجدار.

ولا تختلف الدوائر الحكومية عن ذلك كثيرا، نفس المشهد يتكرر، بل حتى في الجامعات، صروح المعرفة وديار العائدين من أميركا وأوروبا، نجد أنه – باستثناء الجامعات النسائية البحتة- فإن الرئيس رجل، والوكلاء والعمداء ورؤساء الأقسام والمراكز والبرامج كلهم رجال، مع استثناءات قليلة لا تُرى بالعين المجردة. ربما درس الدكتور وزميلته في نفس الجامعة الأميركية، وربما حصلا على الشهادة في السنة نفسها، لكنها ستكتشف فور العودة بأنه ينتمي للجهة التشريعية، فيما تسكن هي الجهة التنفيذية، وبالتالي ينعدم مبدأ تكافؤ الفرص، ليس في المناصب فقط، وإنما في البحث العلمي والتدريب وريادة الأعمال وغيرها. فليس مستغربا أن نجد في نفس الكلية عضو هيئة تدريس يشغل ثلاثة أو أربعة مناصب مختلفة، في حين لم تحصل هي، بغض النظر عن علمها أو كفاءتها أو أقدميتها أو قدراتها الإدارية، على منصب إداري واحد. وهذه المناصب لا تطلب لذاتها، ولكنها تفتح أبوابا أخرى للدخل المادي الإضافي، وللترقية وللتعاون خارج وداخل الجامعة. باختصار، في بيئة العمل بشكل عام، لا تزال المرأة في المقعد الخلفي، حتى عندما تسلم منصبا ما، فإنه يتم تصميمه بحيث يكون منزوع الصلاحيات، ولا بد أن يمر عبر قناة ذكورية.

فنعود للسؤال السابق: ما هي أحلام المرأة السعودية اليوم؟

التمكين الحقيقي الذي يعني مواطنه حقيقية، تتساوى فيها مع شقيقها الرجل في الحقوق والواجبات، إلا ما يستثنى – وذلك محدود جدا- من قبل الشرع الحنيف.

المرأة لا تهدف إلى الاستيلاء على وظائف الرجل أو على مناصبه، لأنها في الأصل لا ينبغي أن تكون تلقائيا لا له ولا حتى لها. ينبغي أن يكون المعيار هو الأفضلية والأهلية، ويصبح الجنس (النوع ذكر أو أنثى) أمرا ثانويا بل وهامشيا. في أوروبا وأميركا كنت أنسى أحيانا أنني امرأة، أي لا أفكر بذلك بشكل متعمد، بينما أعي ذلك جيدا كل صباح، حينما أنتظر بضجر رد سائقي على مكالمتي لتجهيز سيارتي.

قرار حقوق المرأة ليس لكل النساء

المصدر: جريدة مكة الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://makkahnewspaper.com/article/602474

شاهر النهاري

وجه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي أمرها حال تقديم الخدمات لها، ما لم يكن هناك سند نظامي لهذا الطلب وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
وأشارت التوجيهات الملكية إلى دعم هيئة حقوق الإنسان لتتولى بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية وضع ما يلزم من برامج تعريفية بالاتفاقيات الدولية، التي انضمت إليها المملكة، وتدشين خطة شاملة للتوعية بحقوق المرأة من خلال وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والتدريبية.
قرار اجتاح معظم حوارات المجتمعات في الأيام الأخيرة، وألهب مواقع التواصل الاجتماعي، بين مؤيد ورافض. وقد سألتني ابنتي الصغيرة عن معاني هذا القرار التاريخي، وعما يمكن أن يغير من العلاقات بين الأب وابنته.
وحقيقة أني شعرت بأهمية النقاش معها، وحري بكل أب حريص على أسرته أن يفعل، فهي بسنها اليافعة تريد أن تفهم، وأنا كمسؤول عن تربيتها أردت أن تصلها الحقائق بمفهومي، وليس عن طريق مواقع التواصل.
أخبرتها أن هذا القرار لا يشمل كل نساء المملكة، ولو أنه يفيد كثيرا منهن، وبالذات من تضررت طوال حياتها بحياة عسيرة، وبإساءات ومنع، وإكراه من أسرة قاسية.
أخبرتها أن هذا القرار غير مطلوب لمن هي مثلها، باعتبار أنها كانت تزاول جميع ما ترغب بمزاولته من خلال علاقات أسرية متينة، وتفاهم، واحترام متبادل بينها وبيننا في المنزل، وخارجه.
لا أظن أن فتاة تعيش وسط أهلها بحب وعقلانية ستقدم على دراسة لا يرغبونها، أو السفر دون إذنهم، ولا أظنها ستغضب يوما وتذهب للسكنى في أحد الفنادق من خلفهم، أو تقوم بأي إجراء يخدش سمعتها وسمعتهم.
القرار يعطي الحرية لمن كانت تعاني من أب أو زوج أو إخوة قساة، لا يسمحون لها بنيل حقوقها، من تعليم، وعمل، وحقوق مالية.
ولكن أغلبية الأزواج والأسر يثقون في النساء، ويعطوهن كامل الحقوق، منذ زمن طويل، ولن يغير القرار عليهم أي شيء.
يا ابنتي، حتى في الدول المتقدمة، والتي تعطي كامل الحقوق للمرأة، هنالك أغلبية ممن يقدسون العلاقات الزوجية والمنزلية، ويتفاهمون مع أبنائهم، فلا يحرمونهم من حقوق، ولا تقوم البنات أو الأولاد بخرق أصول التربية، والأسرة، والمجتمع، مع أن القانون يحميهم.
مثل هذه القرارات، تزيد الأسر قدرة على التواد، والترابط، والمحبة، وتمنع الخروج عن المنطق والتربية السليمة، ولا يمكن أن يكون مسيئا لأصول الأسرة، المحافظة، ولكنه يحمي المتضررات فقط.
سمعنا عن بنات يخرجن عن أصول التربية السليمة، وينزلقن للشر، فيتم عقابهن، وبعد الحبس يرفض أولياؤهن استلامهن من الإصلاحية، ومن هنا تقوم بعضهن بارتكاب جرائم أكبر، ومحاولات للهرب، واللجوء لدول أخرى، طلبا للحماية.
وهذا ما يسيء لنا كمجتمعات؛ ولكن صدور القرار يخفف الوطء على من تمر بمثل هذه الظروف، وربما أنه يجعل الأسرة أكثر حرصا ودراية ورعاية لبناتها، قبل وقوعهن في المحذور.
قرار يا ابنتي لا يطالب كبيرات السن بمحرم، ووكيل لها عند مراجعة القطاعات الحكومية والخاصة، ويصلح الخلل، ولكنه لا يدعو البنت لكسر جدران مملكتها، بين أهل يحبونها، ويرعونها، ويسعون معها للبقاء بنفس القدر من الأخلاق، والترابط، والاحترام المتبادل.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مؤشرات الأداء في مداخل فروع «العمل»

المصدر: جريدة الحياة الاحد 11 شعبان 1438هـ - 7 مايو 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21715853

وجه وزير العمل والتنمية الاجتماعية الدكتور علي الغفيص الوكلاء ومديري فروع الوزارة في المملكة بضرورة التركيز على العمل الميداني، وزيارة المراكز والدور الاجتماعية ومكاتب الضمان والعمل بشكل مستمر، والالتزام بوضع مؤشرات الأداء في المدخل الرئيس للفرع.

وأكد الوزير خلال اجتماع عقد في فرع الوزارة بمنطقة حائل الخميس الماضي، بحضور المشرف العام على قطاع التنمية والوكلاء ومديري الفروع، على الاهتمام العالي بنزلاء الدور وعملاء الوزارة والمستفيدين من خدماتها، كذلك وضع مؤشرات أداء وجودة لتقويم مستوى الخدمات المقدمة وتحسينها، وتوفير البيئة المناسبة للعمل، والاستماع للعملاء والنزلاء والمستفيدين وتلبية حاجاتهم وحل قضاياهم. ووجه مسؤولي الوزارة إلى ضرورة تكثيف الجهود في الحملة الوطنية الشاملة «وطن بلا مخالف»، التي تشارك فيها الوزارة مع القطاعات الأمنية وعدد من الجهات الحكومية، والمساهمة الفاعلة في تحقيق أهدافها .وناقش مديري الفروع في كل ما يتعلق بالوزارة وخدماتها، واستمع إلى ملاحظاتهم، والتحديات التي تواجههم.

وزار وزير العمل والتنمية الاجتماعية مركز التأهيل الشامل في حائل، واطلع على المركز ومرافقه والخدمات المقدمة للمستفيدين.

«الصحة» تسعى إلى الاستغناء عن الرعاية الممتدة والتأهيل

المصدر: جريدة الحياة الاحد 11 شعبان 1438هـ - 7 مايو 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21715867

الرياض – أبكر الشريف

أكد وكيل وزارة الصحة الدكتور خالد الشيباني لـ«الحياة» أن الوزارة بصدد التحول الكامل للملف الإلكتروني الموحد للمريض في المملكة، فيما تسعى الوزارة إلى الانفكاك من أقسام معينة كالصيدليات والأشعة وتحويلها إلى القطاع الخاص، فضلاً عن الاستغناء عن الرعاية الممتدة وتحويلها إلى مقاولين.

وقال: «نحن وضعنا هدفاً في الملف الصحي الإلكتروني الذي فيه كل المعلومات، ووعدنا في 2020 أن نصل إلى نسبة كاملة فيه، ونحن الآن لدينا نسبة نمو صفر، فلا يوجد الآن أي ملف إلكتروني، فقد تستطيع أن تفتح ملفاً هنا ومن ثم تنتقل إلى هناك من دونه، وباستخدام التقنية الحديثة 70 في المئة من السكان سيكون لديهم ملفات إلكترونية في 2020وهذا تحدٍّ صعب.»

وأضاف: «بدأنا الآن التجهيز لـ50 مركزاً طبياً بكل هذه التقنية، وبدأنا بإقامة تجارب على هذا النوع مع العمل الحي على موضوع التقنية المحددة لمرضى محددين في مناطق محددة، وسنطلقها تباعاً عند الانتهاء من الأطر التنظيمية والتشريعية كافة لها.»

وقال» :القطاع الخاص ننظر له في جزئيتين: إما أن يلبي ثغرات موجودة في النظام، فاليوم لدينا خدمات تأهيل أو خدمات رعاية ممتدة سنسلمها للقطاع الخاص، ولن نقوم نحن بعملها وسنشتري الخدمة فيها، والجزء الآخر لتحسين الكفاءة، فمثلاً أقسام الأشعة أو الصيدلية أو المختبرات سننتهي من نموذجها بالاتفاق مع وزارة المالية لوضع الأنظمة القانونية ومناقشة تحولها من موازنة رأسمالية إلى موازنة تشغيلية، وهي تحتاج إلى إجراءات محددة لضبطها وتعميمها، ونعمل في 2018

لتكون التسع مبادرات التي حددتها الوزارة عبر مقاولين، وهذا لا يعني التعميم على مستوى المملكة منذ اللحظة الأولى بل نبدأ بتجارب محدودة، فإن حققت نجاحاً توجهنا إلى تعميمها.«
وفي شأن ذي صلة» :وزارة الصحة اليوم عملت نموذجاً لتقديم الخدمة للمواطن وهو أساسه، بمعنى أن نسعى للمواطن بتملكه آليات معينة، من ضمنها آليات تقنية مثل الهاتف النقال الذي باليد، يستطع أن يتواصل مع الطبيب ويأخذ استشارة، ويذهب إلى العيادة الأولية، وليرتب لمواعيد عملياته من دون انتظار أو تأخير، وإن احتاج لعناية طارئة يحصل عليها في الوقت المناسب في المكان المناسب.«
وزاد» :أي تغيير هو تغيير في السلوك، وللتبسيط نحن في وزارة الصحة، كنا دائماً نفكر في بناء المستشفيات والمراكز، الآن نفكر في المريض، كما في مثال مريض السكري الذي نعمل معه على الوقاية فنعمل قبل إصابته، وعبر برامج التطبيقات بالكاميرات والتواصل بالأجهزة، والتقنية الآن في العالم هي التي تقدم الفرق.«
وتابع: «من لا يستطيعون استخدام الأجهزة التقنية هم أساس العمل الصحي القادم، والرقم المجاني 937 في كل مكان وفي كل المناطق، ومنذ أن تتصل بهم تأتيك تذكرة ورسالة نصية بمعلومات اتصالك ومدى رضاك عن الخدمة التي قدمت لك، وكيف أُغلقت، ليستطيع المريض أن يحصل على العلاج في كل مكان وهو الاستخدام الأمثل للعلاج الشامل.«

»العمل" تثير الجدل في سيارات المعوقين... صرفت.. لم تصرف!

المصدر: جريدة الحياة السبت 10 شعبان 1438هـ - 6 مايو 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21697073

الرياض - الجوهرة الحميد
أعادت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الجدل في برنامج سيارات ذوي الاحتياجات الخاصة، ففي حين أكدت أنه مستمر، وأن خمسة آلاف منهم استفادوا من البرنامج، الذي انطلق قبل خمسة أعوام، أكد معوقون أنهم ينتظرون صرف المركبات لهم منذ أعوام، مشيرين إلى تلقيهم إفادات من مراكز التأهيل الشامل بإيقاف البرنامج.
وقال المتحدث باسم الوزارة خالد أبا الخيل: «لم يتم إيقاف الصرف لبرنامج سيارات ذوي الإعاقة، إذ تم الصرف لجميع مستفيدي المرحلة الأولى، وهم أكثر من 5000 مستفيد»، وكانت الوزارة أعلنت قبل أكثر من عامين أنها صرف أكثر من 5500 سيارة.
وجاء كلام أبا الخيل تعقيباً على «وسم»: «إيقاف صرف شيكات المعاقين» الذي ظهر أخيراً عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، وطالب فيه مغردون بإيضاح أسباب إيقاف صرف شيكات برنامج سيارات ذوي الاحتياجات الخاصة وخفض الدعم لهم.
وقال المغرد عبدالله العنزي: «نحتاج إلى توضيح من وزارة العمل عن عدم فتح استقبال السيارات، وكذلك عن إيقاف صرف الشيكات»، فيما علق عليه أبومهند، وهو والد طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة بالقول: «نتمنى الإجابة: متى صدر آخر شيك؟ وكم في قائمة الانتظار؟ ولماذا أوقف التقديم من سنتين؟ والتأجيل سنتين بمثابة إيقاف.«
وعددت رجاوي المساعدات التي توقفت عن ذوي الاحتياجات الخاصة، وقالت: «إعانة مالية توقفت، والأجهزة المساندة لذوي الإعاقة لم تصرف من أكثر من ثلاثة أعوام». وغرد «تجمع ذوي الإعاقة «قائلاً: «الدفعة الثانية تنتظر الصرف من سنتين، نأمل محاسبة المتسببين«، مضيفاً: «الوزارة لا تعمل برامج حقيقية وتدعم ذوي الاحتياجات الخاصة وتساعدهم في الإنتاج، كل عملهم إعلامي فقط.«
وأعلنت الوزارة قبل حوالى عامين، أنها بدأت صرف المبالغ المالية وفقاً للتنظيم الجديد، الذي ينص على منح الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية وأسرهم، ممن تنطبق عليهم الشروط، مقابلاً مالياً قدره 150 ألف ريال، بدلاً من تأمين السيارات التي كانت مخصصة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقالت: «صرف بدل تأمين السيارات لذوي الاحتياجات الخاصة يشمل المتقدمين إلى المرحلة الأولى والذين تقدموا خلال الفترة من 1428هـ حتى نهاية عام 1435هـ، وعددهم 5721 مستفيداً، بمبالغ مالية بلغت 858 مليون ريال، وأن هذه المبالغ استكمال للمرحلة الأولى من برنامج منح السيارات، الذي قدم قبل تحويله إلى مبالغ نقدية أكثر من 6300 سيارة، وأن المرحلة الثانية تشمل الأشخاص الذين تم تسجيلهم هذا العام (1436هـ.»(

وأكد تصريح الوزارة الأخير تساؤلات ذوي الاحتياجات الخاصة عبر «تويتر» عن المرحلة الأولى التي ذكرها أبا الخيل، والتي كانت حتى نهاية 1435هـ. وكان خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وافق عام 2015 على فك الرهن المقيد للتصرف في السيارات الممنوحة لذوي الإعاقة، وفق المعايير المحددة لذلك.

وأعلنت الوزارة في موقعها، قبل حوالى ثلاثة أسابيع، ضوابط صرف الإعانات المالية للأشخاص ذوي الإعاقة، المعتمدة من عام 1433هـ، نصت في إحدى فقراتها على أن حصول الشخص ذي الإعاقة على دخل شهري يزيد على أربعة آلاف ريال يوقف صرف الإعانة، وهو الإجراء المعمول به حالياً في تحديث بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة، ويتم إيقاف إعانة من كان دخله الشهري يتجاوز أربعة آلاف ريال، بحسب ما جاء في موقع الوزارة.

إلى ذلك، أكد عدد من المتضررين لـ«الحياة» أن الشيكات لم تصرف لهم، وما زالوا ينتظرون منذ عام 1436هـ، لافتين إلى أنهم يراجعون الوزارة بصفة مستمرة للاستفسار عن سبب التأخير، والأخيرة تشعرهم بأنهم في قائمة الانتظار.

وقال أبوعبدالعزيز (والد معوق) إنه قدم طلب مكافأة إعانة السيارات في 8 / 14362 / هـ، غير أنه فوجئ بعد مراجعته مركز التأهيل الشامل في أبها أن الصرف متوقف، وشاطره أبوعبدالله (يعول معوق) في الشكوى من عدم الصرف.

أما مازن الخالد (من ذوي الاحتياجات الخاصة)، فأشار إلى أنه فور سماع أمر خادم الحرمين بتخصيص مبلغ 150 ألف بدلاً من تأمين السيارات استبشر خيراً بحلم امتلاك السيارة التي تعينه على التنقل، لكن الأمل «خاب بعد مرور 31 شهراً من الانتظار ولم يتحقق شيء من الحلم»، وقال: «ما يؤلمني كثيراً هو أن ليس لنا نصيب من رؤية المملكة 2030 فلم يوضع ضمن أجندتها خطط للمعاقين وذويهم تعمل على استيفاء حقوقهم وتذليل الصعاب لهم حتى يتمكنوا من ممارسة حياتهم بسهولة ويسر». وأضاف: «نحن بحاجة إلى إقرار هيئة تخدمنا وتسعى إلى تحقيق مصالحنا، والأمل في الله ثم في ملك الحزم والوفاء.«

وشاركهم الرأي خشمان نهار (لديه طفل مصاب بشلل رباعي) الذي أكد هو الآخر أنه لم يستلم مكافأة إعانة السيارة حتى الآن، في حين بين محمد العتيبي (والد طفل معوق) أن معاناة المعوقين لا تقتصر على عدم صرف مكافأة الـ150 ألف فقط، إنما تتعدى إلى متطلبات عدة في شتى مجالات الحياة، وأهمها التعليم، مشيراً إلى أن مناهج التعليم التي أعدت لهم لا تتناسب مع مستواهم العقلي. وأضاف قائلاً: «المعوقون بحاجة ماسة لمن يعلمهم من النساء فهم أقدر على مراعاتهم وتفهم حاجاتهم، والرأفة بهم بعكس الرجال، إذ إن غالبية من يتجه إلى التعليم الخاص من فئة المعلمين يكون في نيته الطمع في الـ30 في المئة وهو بدل صعوبات تعلم». وأكد أنهم لا يجدون من المسؤولين سوى التصريحات الوردية يرددون فئة غالية علينا، فئة عزيزة على قلوبنا من دون تطبيق هذا التقدير والاهتمام على أرض الواقع.

ونوه العتيبي بأن حقوق المعوقين لا تُراعى، فحتى مواقف السيارات الخاصة بهم سلبت منهم ومنحت إلى شركات تأجير السيارات وكان آخرها مطار جدة، كما لا يوجد تأمين طبي لهم، فضلاً عن أن العلاج الطبيعي في مدينة الطائف لا يوجد.

وزاد: «على رغم توافر كل الخدمات فيها إلا أنها تفتقر إلى مراكز التأهيل، أما عن مدينة الأمير سلطان للخدمات الإنسانية فلها صورة في الأذهان أكبر من حجمها، وهي تفتقر للخدمات الفاعلة التي تراعي ذوي الاحتياجات الخاصة.«

المركز السعودي لسلامة المرضى يشارك الصحة العالمية فعالية «نظافة اليدين»

10% من المرضى في العالم يتعرضون للجراثيم عن طريق اللمس

المصدر: جريدة الرياض الاحد 11 شعبان 1438هـ - 7 مايو 2017م
http://www.alriyadh.com/1591853

الرياض - "الرياض "
أطلق المركز السعودي لسلامة المرضى الجمعة حملته التوعوية تماشياً مع اليوم العالمي لنظافة الأيدي، الذى يُسلِّط الضوء على أهمية نظافة الأيدي في مجال الرعاية الصحية. وأكد مدير عام المركز السعودي لسلامة المرضى الدكتور عبدالإله الهوساوي بأن شعار الحملة التي أطلقناها يأتي مواكبة للحملة العالمية التي أطلقتها منظمة الصحة العالمية لهذا العام تحت شعار «واجهوا مقاومة المضادات الحيوية.. الأمر بأيديكم» مشيراً إلى أن هذا الشعار يوضح العلاقة المهمة بين الممارسات الجيدة للوقاية من العدوى ومكافحتها، مثل غسل اليدين، والوقاية من مقاومة المضادات الحيوية. وقال د. الهوساوي إن نظافة الأيدي تعد عنصراً أساسياً من عناصر الوقاية من العدوى ومكافحتها، مؤكدا بأن المركز يسعى في الوقت نفسه إلى نشر أفضل الممارسات والمجلات العلمية المتخصصة ونتائج الدراسات والبحوث وتعميمها على كافة المؤسسات الصحية بالمملكة في مجال سلامة المرضى. وقال د. سالم بن عبدالله الوهابي مدير عام المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية (سباهي) أن معظم الناس ومنهم العديد من المختصين في الرعاية الصحية من أطباء وممرضات وممارسين صحيين يعتقدون أن المطلوب منهم في سبيل مكافحة العدوى والسيطرة عليها هي إجراءات معقدة وصعبة الفهم والواقع أن مجرد الالتزام بغسل اليدين بالماء والصابون هو الوسيلة الأكثر فعالية لمنع انتشار العدوى بالبكتيريا والطفيليات ولا سيما البكتيريا المقاومة للمضادات الحيوية وما ينتج عن ذلك من خفض معدلات الإصابة بالتهابات الجهاز التنفسي والجهاز الهضمي. ودعا الدكتور الوهابي جميع الممارسين الصحيين ومديري الرعاية الصحية وواضعي السياسات الصحية إلى أن يكون غسيل الأيدي بشكل منتظم إحدى أهم أولويات الرعاية الطبية في مستشفيات المملكة وعلى قائمة اهتمام المسؤولين عن سلامة المرضى ومرافقيهم والزوار، والحاجة إلى تخصيص الميزانيات المتعلقة بزيادة التوعية بهذه الممارسات.

إطلاق المركز التأهيلي والترفيهي لسجينات الملز بالرياض

المصدر: جريدة الرياض الاحد 11 شعبان 1438هـ - 7 مايو 2017م
http://www.alriyadh.com/1591882

الرياض - منصور الحسين

افتتحت الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض ممثلة بإدارة التوعية الإسلامية المركز التأهيلي الترفيهي لنزيلات سجن النساء بالملز لعام 1438/1437هـ ويستمر حتى يوم 1438/8/29هـ . وقال المدير العام للتعليم بمنطقة الرياض الدكتور عبدالله بن محمد المانع: إن المركز يأتي ضمن الشراكة المجتمعية والتعاون مع المديرية العامة للسجون بمنطقة الرياض حيث تشارك إدارة التوعية الإسلامية بتقديم محاضرات وفعاليات ترفيهية وترويحية مختلفة وفق خطة يتم إعدادها من قِبل الإدارة وتشارك في التنفيذ مشرفات التوعية الإسلامية في الإدارة والمكاتب. كما تشارك إدارة التوعية في لجان اختبار النزيلات للقرآن الكريم طوال العام بالتعاون مع إدارة السجن. وبدأ البرنامج الترفيهي بكلمة لمشرفة التوعية الإسلامية أ. خلود الهداب بينت خلالها البرنامج الثقافي في السجن حيث أعلنت عن فقرات البرنامج والمتضمن برامج ودورات وورش عمل وأنشطة ومسابقات لحفظ القرآن الكريم والسنة النبوية والتي سيتم تنفيذها خلال البرنامج كما تخلل اللقاء محاضرة بعنوان (أثر القرآن في القلوب) وكان عدد المستفيدات (85) نزيلة و (6) موظفات.

تعريف مستفيدات الضمان بمجالات تمكين المرأة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 11 شعبان 1438هـ - 7 مايو 2017م
http://www.alriyadh.com/1591894

الرياض - "الرياض "

نفذ مكتب الضمان الاجتماعي النسوي بشرق الرياض وبالتعاون مع طالبات التدريب في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن البرنامج التعريفي "مجالات تمكين المرأة" بحضور 50 سيدة من مستفيدات الضمان وبعض منسوبات الجهات الحكومية والأهلية المهتمة بهذا المجال.

وقد اشتمل البرنامج الذي شارك في تقديمه مجموعة من المستشارات والأخصائيات في الجمعيات ومراكز الإصلاح الأسري والإرشاد النفسي على العديد من المحاور مثل: مفهوم تمكين المرأة وخطواته وأهداف هذا التمكين كما استعرض البرنامج معوقات تمكين المرأة الذاتية والاجتماعية والاقتصادية وبرامج تمويل ورعاية المشروعات، إضافةً إلى التعريف بدور الخدمة الاجتماعية في تمكين المرأة وإبرز ماتقدمه في هذا المجال.

وفي ختام البرنامج أتيحت الفرصة للمشاركة والاستفسار عن جميع ماطُرح في البرنامج وقدمت بعض الجوائز النوعية للمستفيدات والمشاركات فيه.

يُذكر أن مكتب الضمان الاجتماعي النسوي بشرق الرياض يخدم مايقارب 31 ألف مستفيدة ويهدف من إقامة مثل هذا البرامج إلى تثقيفهن وزيادة الوعي لديهن بالفرص المتاحة لتمكين المرأة خارج الضمان الاجتماعي.

«الشورى» يناقش نقل 50٪ من موظفي "البلديات" إلى الأمانات

المصدر: جريدة المدينة الاحد 11 شعبان 1438هـ - 7 مايو 2017م
http://www.al-madina.com/article/522692

علمت «المدينة» من مصادر مطلعة بمجلس الشورى أن لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية ستقدم توصية خلال جلسة الغد تدعو إلى تفعيل الرقابة المجتمعية على المساجد من خلال تطبيقات إلكترونية للإبلاغ عن التجاوزات لتعليمات وزارة الشؤون الإسلامية ولوائحها، كما يصوت المجلس على توصيات اضافية تقدم بها عدد من أعضاء المجلس بشان التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية، حيث طالب أحد الأعضاء بنقل 50% من موظفي وزارة الشؤون البلدية والقروية إلى الأمانات وإدارات المجالس البلدية لتعزيز مهامها التنفيذية والرقابية.

وأكد المصادر أن المجلس سيصوت على مطالبة وزارة الشؤون الإسلامية بالتنسيق مع الخدمة المدنية والمالية والتعليم لتحوير بعض الوظائف الشاغرة لديها، وبخاصة في كادر التدريس إلى وظائف هندسية وقانونية.

بدورها تلقت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية عددا من التوصيات على تقرير وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة الإرشاد، التي طالبت بزيادة الاعتمادات المالية السنوية المخصصة لمكافآت الأئمة والخطباء والمؤذنين وخدم المساجد، وأعمال الوزارة في المجال الدعوي في الداخل والخارج، ورفع كفاءة الإنفاق التشغيلي للوزارة بما ينسجم مع برنامج التحول الوطني ورؤية المملكة 2030، إضافة إلى توصية لدراسة تفعيل الشراكة مع القطاع الثالث والقطاع الاستثماري لدعم مناشط الوزارة، وكذلك تنشيط البوابة الإلكترونية لها بما يمكنها من التفاعل مع كل ما يردها من آراء وملحوظات ومقترحات.

أبواب طوارئ للمساجد

وفي ذات السايق أجلت اللجنة الإسلامية توصيات نصت على إعادة مراجعة الأمور الهندسية في إعمار المساجد لتراعي إيجاد أبواب طوارئ تفتح من الداخل في جميع المساجد بشكل كاف ويحقق متطلبات السلامة، وأن تكون المصليات الخاصة بالنساء غير بعيدة عن مصلى الرجال لضمان دواعي الأمن والسلامة، وأن تمكن الحواجز من سماع الصوت عند الضرورة، وإعادة النظر هندسيًا في شكل بوابات المساجد بحيث تمكن المصلين من الدخول بسهولة ويسر، وتخصيص أماكن لأحذية المصلين بشكل هندسي يتوافق مع حاجتهم.

ومن بين التوصيات ايضا الاستفادة من مباني مدارس البنات في الفترة المسائية لتكون مقرًا لدور التحفيظ النسائية وتكليف من يرغب من المعلمات الرسميات للإشراف على تدريس القران الكريم، وذلك لتوفر المناخ الآمن سواء من ناحية المبنى ومستلزمات السلامة، أو الأمن الفكري في نوعية المعلمات اللاتي يمكن أن يشرفن على تعليم البنات وتحفيظهن القرآن الكريم والاستغناء تدريجيًا عن المباني الحالية للدور التحفيظ النسائية خلال ثلاث سنوات.

وطالبت لجنة الإسكان والخدمات وزارة الشؤون البلدية بدراسة إنشاء أنفاق خدمة في الشوارع يتم من خلالها إيصال الخدمات (الكهرباء، المياه، الهاتف، الغاز، الصرف) دون حاجة إلى حفريات بصورة مستمرة عند طلب أي خدمة، مقابل رسوم تدفعها الجهات الخدمية للبلدية.

الاختناقات المرورية

واقترح أحد الأعضاء تطبيق الرسوم البلدية على المحلات التجارية بطريقة تساعد على إعادة توزيعها على الطرق الرئيسة بما يؤدي إلى تحفيف الاختناقات المرورية.. وتبنت اللجنة مضمون توصية لأحد الأعضاء وهي تنص على دراسة تحديد حد أدنى لمساحة المحلات التجارية، التي لا توظف السعوديين كالتموينات وغيرها بحيث لا تقل عن 100 متر مربع.

وأكدت اللجنة على قرار المجلس، الذي صدر منذ نحو أربع سنوات وينص على العمل على سرعة إنشاء صناعة تدوير النفايات في المدن السعودية على أسس اقتصادية وبيئية، بمشاركة القطاع الخاص حسبما هو معمول به الدولة المتقدمة.
ودعا عضو المجلس الدكتور أحمد الزيلعي إلى دراسة إلزام كل مطعم مقهى لا تقل مساحته عن مئة متر مربع بتوفير دورة مياه نظيفة وإخضاع نظافتها لجولات مراقبي البلدية.
مشروعات المياه الجوفية
وفي توصية لعضو المجلس عبدالله الحربي نصت على المطالبة بالإسراع في استكمال تنفيذ مشروعات تخفيض منسوب المياه الجوفية وإعطاء الأولوية للأحياء الأكثر تضررًا، وحذر من اختلاط المياه الملوثة مع مياه الشرب في الشبكة والخزانات عند انخفاض الضغط في شبكات المياه وتخلخل التربة تحت الطرق، مما يؤدي إلى الهبوطات والتشققات فيها إضافة إلى التأثير السلبي على أساسات المباني وأيضًا البنية التحتية للمدن من شبكات المياه والكهرباء والهاتف وغيرها.
أبرز التوصيات
- زيادة الاعتمادات المالية السنوية المخصصة لمكافآت الأئمة والخطباء والمؤذنين وخدم المساجد،
- تفعيل الشراكة مع القطاع الثالث والقطاع الاستثماري لدعم مناشط الوزارة
- إعادة مراجعة الأمور الهندسية في إعمار المساجد
- الاستفادة من مباني مدارس البنات في الفترة المسائية لتكون مقرًا لدور التحفيظ النسائية
- تطبيق الرسوم البلدية على المحلات التجارية
- إنشاء صناعة تدوير النفايات في المدن السعودية

«حماية جدة" بدون نزلاء للمرة الأولى

المصدر: جريدة المدينة الاحد 11 شعبان 1438هـ - 7 مايو 2017م
http://www.al-madina.com/article/522691

أوضح مساعد المدير العام لفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة سعيد بن خلف الغامدي، أنه ولأول مرة منذ ثمانية أعوام تخلو دار الإيواء، التابعة لدار الحماية الاجتماعية بمحافظة جدة من أي نزيل، معللا ذلك بالجهود التي يبذلها فريق العمل بالدار وارتفاع نسبة الوعي فيما يخص العنف الأسري.
وأضاف الغامدي لـ»المدينة»: تقوم وحدة الحماية بفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بجدة بشقيها الرجالي والنسائي، بجهود كبيرة في التعامل مع الحالات، التي ترد إليها، بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وأثمرت تلك الجهود عن خلو دار إيواء الحماية الاجتماعية من أي نزيل.«
كما بين الغامدي أن نزيلات دار الضيافة بجدة يبلغن نحو 22 حالة، لافتا إلى أنه جار العمل على نقل مقر دار الحماية ودار الضيافة إلى موقع جديد، عبارة عن مجمع سكني.
يذكر أن دور الحماية الاجتماعية عبارة عن دار إيواء مؤقتة لتقديم الحماية الاجتماعية للمرأة أيًا كان عمرها والطفل دون سن الثامنة عشرة، وبعض الفئات المستضعفة، التي تتعرض للإيذاء والعنف الأسري بشتى أنواعه؛ حيث يتم التعامل معها بـ(3) استراتيجيات وهي الإصلاح، التأهيل الاجتماعي والنفسي، والإيواء المؤقت.
كما أن دار الضيافة عبارة عن دار إيواء مؤقتة للفتيات اللاتي يرفضن العودة إلى ذويهن بعد انتهاء محكوميتهن، أو يرفض ذووهن تسلمهن، لحين تقريب وجهات النظر، أو تزويجهنّ، وتشير المصادر إلى أن أبرز حالات فتيات دار الضيافة (هروب، وتغيب).

3178قضية خاصة بـ »الأخطاء الطبية" خلال عام

المصدر: جريدة المدينة الاحد 11 شعبان 1438هـ - 7 مايو 2017م
http://www.al-madina.com/article/522567

كشف المتحدث الرسمي لوزارة الصحة مشعل الربيعان عن أن عدد القضايا الخاصة بـ «الأخطاء الطبية»المنظورة لدى الهيئة، فإنه وفقًا لإحصائيات عام 1437هـ، بلغ (3178 قضية) مشيرًا إلى أن تلك القضايا عرضت على جميع الهيئات العاملة بالمملكة، وعددها 22 هيئة، وبين أن عدد القرارات الصادرة في تلك القضايا (1097) قرارًا، وسجلت مناطق الرياض، مكة المكرمة، والمنطقة الشرقية أكثر المناطق التي بها قضايا معروضة على الهيئات، بسبب للتوسع الكمي في المؤسسات الصحية (الحكومية والأهلية) في تلك المناطق،تليها منطقتا عسير والقصيم.

وفيما يخص القضايا التي يتم تحويلها إلى المحاكم، فإنه وفقا لنظام مزاولة المهن الصحية فإنه يجوز التظلم من قرارات الهيئات الصحية الشرعية أمام ديوان المظالم خلال 60 يومًا من تاريخ التبليغ بها، وفي حالة تظلم أحد طرفي الدعوى من قرار الهيئة لدى ديوان المظالم فإنه بناءً على طلب محاكم الاستئناف الإدارية التابعة لديوان المظالم يتم إحالة كامل أوراق القضية لهم للنظر فيها، وفقًا لإجراءات عملها ويتم تزويد الهيئة بصورة من حكم الديوان الصادر فيها.

وأضاف الربيعان أنه فيما يتعلق باختصاصات الهيئات الصحية الشرعية، فإن قضايا الأخطاء الطبية تنظر من قبل الهيئات الصحية الشرعية، التي تعتبر بمثابة محاكم مستقلة تنظر في مثل هذه القضايا وفقًا للاختصاصات المنصوص عليها في النظام، ومن مهامها، النظر في الأخطاء الطبية المهنية التي تنظر بها مطالبة بالحق الخاص(دية/تعويض/أرش)، والنظر في الأخطاء الطبية المهنية التي ينتج عنها وفاة أو تلف عضو من أعضاء الجسم أو فقد منفعته أو بعضها حتى ولو لم يكن هناك دعوى بالحق الخاص.

وقال انه يحدث أحيانا خلط عند المرضى بين الخطأ الطبي، وبين ما يعرف بـ»المضاعفات» التي تنشأ عن الإجراءات الطبية بمختلف أنواعها، حيث إن أي تدخل علاجي أو جراحي لا يخلو من احتمال حدوث بعض المضاعفات غير المحدودة للمريض، ولهذا السبب تؤخذ موافقة المريض العاقل سواءٌ كان رجلًا أو امرأة، أو موافقة من يمثله إذا كان لا يعتد بإرادته قبل القيام بالعمل الطبي أو الجراحي، وفقًا لنظام مزاولة المهن الصحية، واللوائح المنظمة لذلك، وحدوث مثل هذه المضاعفات لا يعد من قبيل الخطأ الطبي.

البراهيم: بعض مستخدمي «التقنية» ساهموا في تضخيمها

أكدت د. لمياء البراهيم - استشارية طب الأسرة والجودة واختصاصية الصحة العامة أن مشكلة الأخطاء الطبية لا تختص بدولة عن أخرى وهي موجودة بجميع دول العالم بنسب متفاوتة، مشيرة إلى أن العولمة واستخدام التقنيات الحديثة ساهما في تبادل المعلومات التي قد تكون صحيحة أو مبالغًا فيها أو كاذبة أحيانًا لا تستند على حقائق علمية، ولهذا صرنا نسمع أكثر عن أخطاء طبية هي أصلًا موجودة ومتكررة لكن لم تصل للجمهور لعدم وجود تقنيات التواصل.

وقالت إنه يحسب لوزارة الصحة تفعيل قسم سلامة المرضى الذي يحرص على إصلاح النظام الصحي الأساسي عبر منع الخطأ قبل حصوله بمعالجة المخاطر، وأضافت: نحن هنا لسنا بصدد محاسبة وتحميل أشخاص بعينهم مسؤولية الخطأ كما في بعض وسائل الإعلام، وبشكل قانوني ليتحول معها المتهم إلى حالة دفاع عن التهمة، لا باحثًا عن الحلول، وبهذا يستمر تكرار الخطأ لأنه لم يتعلم أصلًا كيف يمنع الخطأ، لا قبل ولا بعد حدوثه«.

وأضافت:» نهدف معًا إلى تطوير النظام الصحي مع وضع العنصر البشري الذي يقوم على تطبيق النظام الصحي عين الاعتبار، ومن الطبيعي أنه سيكون معرضًا للخطأ الذي هو طبيعة إنسانية ولكن المهم التعلم من الخطأ لا الوقوع فيه وتكراره مرة ثانية، وبمعالجة الخطأ من خلال تتبع المشكلة ومعرفة مسبباتها بغض النظر عن الشخص الذي وقع في الخطأ، ومحاولة منع الخطأ مستقبلًا بتصميم نظام ممنهج ومصمم لكل خطأ قد يحصل أو حصل سابقًا، لضمان عدم تكراره، وليس بالاعتماد على القرارات والاجتهادات الفردية التي ستجعل تقديم الخدمات الصحية متفاوتة بين مكان وآخر.«

ودعت الى تأمين العاملين بالقطاع الصحي وإشراكهم وتوعيتهم وتدريبهم ووضع سياسات واستراتيجيات واضحة لتفادي وقوع الأخطاء مستقبلًا.

الحوت: الخطأ المؤدى للوفاة جريمة «قتل بالخطأ»

أكد المحامي والمستشار القانوني أحمد عيد الحوت أن الخطأ الطبي المؤدي لوفاة المريض إذا كان من غير متمرس في الطب أو كان نتيجة تقصير شديد وإهمال أو ممن لم يؤذن له بعمله فهو قتل بالخطأ يتوجب فيه دفع الدية لأهل الميت إلا إذا تنازل الورثة ولا تسقط عن الطبيب الكفارة، ويبقى الحق العام قائمًا.

وقال: إن اللجنة التي تنظر الأخطاء الطبية يرأسها قاضي درجة (أ) يشترك معه في اللجنة طبيبان من ذوي الخبرة وخبير نظامي وعضو هيئة تدريس بأحد الكليات الطبية للبحث عن أوجه الأخطاء الطبية التي أودت بالمريض إلى الوفاة أو سببت له تلف عضو أو مضاعفات وتصدر اللجنة قرارها بالأغلبية مع القاضي

وأشار إلى انه إذا كان الطبيب غير مؤهل، أو خالف الأصول العلمية في مجال الطب، أو كان غير مأذون له بمزاولة هذه المهنة من هيئة التخصصات الطبية، عُد مخالف يتحمل جريرة الخطأ الطبي، وعند تقدير المسؤولية عن الوفاة جراء العلاج بالمستشفى يظل هناك تساؤل:هل الطبيب متخصص في العمل ومأذون له بمزاولته؟،وهل هو مشهود له بالجدارة في عمله؟ وهل اتبع كل الاحتياطات التي تتخذ عادة في مثل ما قام به ؟

»الصحة»: مجموعة عناصر مطلوبة لإثبات «الخطأ الطبي«

تعرف وزارة الصحة «الخطأ الطبي» بأنه الإخلال بالالتزامات الخاصة التي تفرضها مهنة الطب دون قصد الإضرار، ويكون هذا الإخلال إما بترك ما يجب فعله أو فعل ما يجب الإمساك عنه، كما يعرفه البعض بأنه تصرف الطبيب أو لممارس الصحي المخالف للأصول الطبية الفنية المتعارف عليها سواء في التشخيص أو العلاج أو المتابعة.

ويقوم الخطأ الطبي على توفر مجموعة من العناصر تتمثل بعدم مراعاة الأصول والقواعد العلمية المتعارف عليها في علم الطب، وبالإخلال بواجبات الحيطة والحذر وعدم بذل العناية التي كان باستطاعة الطبيب أو الممارس الصحي المأذون له فعلها، وأن أي إجراء طبي أو جراحي يقوم به الطبيب أو الممارس الصحي المأذون له (المرخص له) هو عمل مشروع حتى ولو ساءت حالة المريض ولكن إذا اقترن هذا العمل بخطأ فني يكون الطبيب أو الممارس الصحي مسؤولًا عنه مسؤولية غير عمدية.

فرص العمل تتصدر متطلبات المسؤولية الاجتماعية

المصدر: جريدة الوطن الاحد 11 شعبان 1438هـ - 7 مايو 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=302765&CategoryID=3

الدمام: علي عبدي 2017-05-06 11:14 PM

كشفت دراسة أعدتها الباحثة صيتة السبيعي، بعنوان «برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في الوقاية من الجريمة لدى الشباب»، وحصلت بموجبها على الماجستير من جامعة نايف للعلوم الأمنية، أن توفير فرص العمل في مقدمة متطلبات تفعيل المسؤولية الاجتماعية.

ضعف القروض

بينت الدراسة -التي طبقت على 130 مستفيدا، و20 من العاملين ببرامج مؤسسة عبداللطيف جميل «باب رزق» في الرياض- أن «برامج المسؤولية الاجتماعية التي تقدمها المؤسسة تدور حول القروض، والتدريب المنتهي بالوظيفة، وتمليك السيارة، ودعم المشاريع الصغيرة»، مشيرة إلى أن هذه البرامج تعزز الثقة بالذات وتأهيل الشباب اجتماعيا لتحمل المسؤولية وشغل أوقات الفراغ للشباب، وهي من أهم عوامل الوقاية من الجريمة.

وأضافت أن «ضعف القروض المقدمة لتمويل المشروعات، وقصر مدة البرامج التدريبية، ونمطية البرامج المقدمة من أكثر الصعوبات التي تواجه المستفيدين من برامج المؤسسة.«

توفير فرص العمل

استطلعت الدراسة آراء المشاركين في مقومات تفعيل دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الوقاية من الجريمة، فرأى 56.3% من العينة أن تفعيل هذا الدور يستلزم توفير فرص العمل المناسبة للشباب لسد احتياجاتهم المادية، وقال «53.1% إن ذلك يحتاج إلى تبسيط الإجراءات الإدارية لتسهيل الحصول على القروض، فيما طالب 49.6% بالحرص على استقطاب الشباب لمساعدتهم في إيجاد فرص عمل مناسبة، بينما رأى 52.9% أن ذلك يتطلب تقديم تمويلات مالية لدعم مشاريع الشباب.»

الوقاية من الجريمة

حول دور البرامج التي تقدمها المؤسسة في وقاية الشباب من الجريمة، «رأى 58% من العينة أن هذا الدور يجب أن يعزز الثقة بالذات، وطالب

56%بتأهيل الشباب اجتماعيا لتحمل المسؤولية، بينما رأى 52 % أن دور هذه البرامج شغل أوقات الفراغ للشباب، وقال 53% إن على المؤسسة تدريب الشباب على العمل الجماعي، وذكر 47% مشاركة الشباب في المجتمع كأفراد فاعلين، ورأى 46% أن هذا الدور يكمن في الاستفادة من الطاقات البشرية وتسخيرها في الإنتاج، بينما رأى البعض أنه سد الاحتياج المادي بتوفير دخل بنسبة 52%، ورجح 45% أن دور البرامج هو تأهيل الشباب مهنيا، ورأى 43% من العينة أهمية تشجيع ابتكارات الشباب، وذكر 43% أن هذا الدور رفع مستوى الوعي لدى الشباب، بينما رأى 44% أنه تهيئة الظروف الملائمة لاستقرار الشباب.»

تفعيل المسؤولية الاجتماعية

أوصت الدراسة بتفعيل دور برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من خلال مساعدة الشباب لتسويق منتجاتهم بإقامة أسواق دائمة، والاشتراك في المعارض على مستوى الدولة، وزيادة البرامج لتدريب الشباب على العمل الجماعي، وزيادة الفترة التدريبية لتحقق الفائدة المرجوة منها، وكذلك تذليل الصعوبات التي تواجه المستفيدين في التقديم والحصول على القروض، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وسرعة إنجازها، لتسهيل الحصول على القروض التي تسهم في الحد من البطالة.

كيفية تفعيل البرامج في مكافحة الجريمة

توفير فرص العمل المناسبة للشباب لسد احتياجاتهم المادية
تبسيط الإجراءات الإدارية لتسهيل الحصول على القروض
استقطاب الشباب لمساعدتهم في إيجاد فرص عمل مناسبة
تقديم تمويلات مالية لدعم مشاريع الشباب

بالفيديو.. مواطن يوثّق نقل عمال نظافة بسيارة مكشوفة في بيشة وقت الأمطار

المواطن: نَقْلُهم بهذه الطريقة يشكِّل خطراً عليهم في حال وقوع حادث لا قدر الله

المصدر: جريدة سبق الاحد 11 شعبان 1438هـ - 7 مايو 2017م
https://sabq.org

وثَّق مواطن بمحافظة بيشة عصر اليوم عملية نقل عمال النظافة في بلدية المحافظة على متن سيارة مكشوفة وسط الأجواء الممطرة، وقد احتمى العمال بأكياس نايلون من الأمطار التي شهدتها المحافظة!

وقال المواطن ناصر الحسيني لـ"سبق" إنه رصد عصر اليوم بأحد شوارع المحافظة وجود عدد من عمال نظافة داخل صندوق شاحنة وقت هطول الأمطار، وجريان المياه في الشوارع، واحتمى عدد منهم بأكياس نايلون من الأمطار. مؤكدًا أن نقل العمال بهذه الطريقة يشكِّل خطرًا عليهم في حالة حدوث حادث لا قدر الله.
وطالب "الحسيني "بإيجاد سيارة نقل، تحمي عمال النظافة من الأمطار أو لهيب الشمس، وعدم تعريضهم لخطورة الحوادث، وعدم المغامرة بأرواحهم.

"الضمان" يرفض تغطية جثامين "الإرهاب والإضراب والشغب"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 12 شعبان 1438هـ - 8 مايو 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21736171

الدمام – رحمة ذياب
كشف مجلس الضمان الصحي أن وثيقة التأمين لا تغطي إعادة جثمان المتوفى أو علاج المصاب في حالات أعمال الشغب أو الإرهاب أو الإضراب، مبيناً أنه «لا يحق لأي من المؤمن لهم والمستفيدين من خدمات المجلس ووثيقته المطالبة بتغطيات غير متوافقة مع سياسة المجلس، إذ لن تغطي المنافع الصحية وإعادة الجثمان للمتوفين إلى الموطن الأصلي في حال المطالبة الناشئة مباشرة عن أعمال الشغب أو الإرهاب أو الإضراب»، وفقاً لما تم إقراره أخيراً.
وأوضح المجلس، بحسب معلومات حصلت عليها »الحياة» أنه «لا يحق لشركات التأمين تغطية نقل جثامين أو مصابين إلى الموطن الأصلي لموقوفين أو متوفين لأسباب تم تحديدها، وهي: الشغب والإرهاب والإضراب، وجاء هذا التوضيح بناء على استفسارات من مستفيدين من الخدمات التأمينية الصحية.«
وأشار إلى أن الإخلاء الطبي داخل المملكة وخارجها يكون في حد المنفعة الأقصى للوثيقة، وأما إعادة رفاة المتوفى إلى موطنه الأصلي فيكون بحد أقصى 10 آلاف ريال خلال مدة الوثيقة طبقاً لوثيقة «الزوار.«
من جهة أخرى، ذكر المجلس أنه تم خلال هذا العام إعفاء التأمين من المفصل الاصطناعي، مبيناً انه تم الاستثناء من الوثيقة حالات زرع الأعضاء المنقولة والنخاع العظمي أو زرع الأعضاء الاصطناعية البديلة التي تحل محل أي عضو في الجسم بشكل كلي أو جزئي.
ومن المطالبات المستثناة من وثيقة التأمين الصحي التعاوني كذلك الإصابة التي يسببها الشخص لنفسه متعمداً، فيما أصبحت الوثيقة الصحية تشمل نفقات حالات الإعاقة بحد أقصى 100 ألف ريال خلال مدة الوثيقة، وتشمل المنافع الصحية أيضاً جميع مصاريف الكشف الطبي والعلاج والأدوية والأشعة لمنافع الوثيقة ونفقاتها قابلة للاستعاضة. وأكد على شركات التأمين أن تشمل الوثيقة الحالات المرضية المعدية التي تحتاج إلى عزل في المستشفيات المحددة من وزارة الصحة.
وأكد المجلس على جميع الشركات والمؤسسات بضرورة إتباع التعليمات الجديدة الصادرة المتعلقة في وثيقة التأمين الجديدة، موضحاً انه «يتوجب على صاحب العمل توفير التغطية التأمينية للموظفين بوثيقة الضمان الصحي في حد أدنى بغض النظر عن صيغة عقد التوظيف، فالصيغة لا تضيع حق العاملين في المؤسسات، لأنها حق طبيعي لأي عامل، فيما يحق للمجلس إلغاء مزاولة شركة التأمين أو مزود الخدمة في تقديم خدمات الرعاية الصحية ضمن التغطية التأمينية حال ثبوت وجود إخلال باشتراطات التأهيل، ومعايير الجودة تتضمن استيفاء المنشأة الصحية للحد الأدنى من متطلبات الجودة والمحافظة عليها، إذ يعمل المجلس على مراجعة وتعديل اللائحة التنفيذية للنظام كل ثلاثة أعوام أو عند الحاجة لضمان التطبيق الفعال، لاسيما أنه من مهام المجلس اعتماد المنشآت الصحية الحكومية والخاصة بعد استيفائها متطلبات الاعتماد.
إلزام شركات التأمين بوضع حد أدنى لشبكة مقدمي الخدمة الصحية المعتمدة
شدد مجلس الضمان الصحي التعاوني على جميع شركات التأمين الصحي المؤهلة بوضع حد أدنى لشبكة مقدمي الخدمة الصحية المعتمدة، ضمن تغطية وثيقتها التأمينية وفقاً للتوزيع الجغرافي، مؤكداً أنه لن يتم السماح من بعد يوم أمس 2017/5/7م ، إصدار وثيقة جديدة لصاحب العمل تحوي شبكة مقدمي خدمة أقل من الحد الأدنى المعتمد.

وطالب المجلس في تعميم وزعه على شركات التأمين الصحي، بوضع حد أدنى لشبكة مقدمي الخدمة الصحية المعتمدة، يشمل أعداداً في كل منطقة ومدينة، بحيث لا تقل فيما يخص المستوى الأول للرعاية الأولية والمستويين الثاني والثالث فيما يخص المستشفيات عن الحدود التي وضعها المجلس وفق جدول تلقت الشركات نسخةً منه.

وأوضح الأمين العام لمجلس الضمان الصحي محمد الحسين، أن الهدف من هذا التنظيم هو »تعزيز الإجراءات التي تسهم في حفظ حقوق المؤمن لهم وضمان حصولهم على خدمات الرعاية الصحية كافة من خلال إلزام شركات التأمين الصحي بتحديد شبكة لمقدمي الخدمات الصحية تغطي جميع مناطق ومحافظات ومدن المملكة ونطاقها الجغرافي، على أن تتضمن الشبكة جميع مستويات الخدمة الصحية حسب اشتراطات الوثيقة الموحدة.«

وأضاف أن القرار جاء بعد دراسة مستفيضة لأعداد المؤمن لهم وتوزيعهم الجغرافي واحتياجاتهم والممارسات العالمية للتغطية التأمينية الصحية المماثلة، لا سيما ملاحظة عدم التزام عدد من شركات التأمين الصحي بذلك وإصدارها وثائق تأمين صحي لأصحاب العمل تحوي شبكة محدودة لمقدمي الخدمة الصحية، ولا تغطي مختلف مناطق المملكة كافة.

ودعا الحسين، جميع الشركات المؤهلة إلى التقيد بما جاء في التعميم وتزويد المجلس بالشبكة المعتمدة لها التي تتماشى مع الحد الأدنى الذي وضعه المجلس وفق الجدول التوضيحي، مبيناً أنه سيتم متابعة التزام الشركات بذلك من خلال الجولات الميدانية لفرق العمل ورسائل المجلس التوعوية المستمرة للمؤمن لهم وكذلك من خلال الشكاوى التي ترد إلى المجلس.

ولفت إلى أن المجلس خصص قنوات اتصال للأطراف ذات العلاقة: المؤمن لهم، وشركات التأمين الصحي، ومقدمي خدمات الرعاية الصحية، وأصحاب العمل، إذ تقدم للمتصل جميع المعلومات عن نظام الضمان الصحي التعاوني واللائحة التنفيذية والوثيقة الموحدة، إضافة إلى أسماء شركات التأمين المؤهلة وأسماء مقدمي خدمات الرعاية الصحية المعتمدين وكذلك الرد على الاستفسارات كافة وتلقي الملاحظات واستقبال الشكاوى من خلال الهاتف الموحد رقم 920001177، إضافة إلى البوابة الإلكترونية أو البريد الإلكتروني، وكذلك تطبيق الهواتف الذكية وقنوات التواصل الاجتماعي «تويتر» و«فايسبوك» و«لنكد إن. «

»حوارات تنموية" يناقش الحماية الاجتماعية في سوق العمل

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 12 شعبان 1438هـ - 8 مايو 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21736182

الرياض - «الحياة«

تناقش الدورة السادسة من ملتقى «حوارات تنموية»، موضوع »الحماية الاجتماعية في سوق العمل»، وتعقد في مقر مؤسسة الملك خالد في مدينة الرياض غداً (الثلثاء). ويناقش الملتقى التحديات التي تواجه سوق العمل الوطني، ودور القطاعين الحكومي والخاص في تأمين العدالة والحماية الاجتماعية للعاملين وأصحاب العمل، من توفير الاستقرار الوظيفي وفرص العمل اللائق وتطوير آليات تسوية الخلافات العمالية لتحقيق النمو الإيجابي على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

ويشارك في الملتقى نائب وزير العمل والتنمية الاجتماعية أحمد الحميدان، ونائب وزير التعليم الدكتور عبدالرحمن العاصمي، ومستشار وزير العدل الدكتور عبدالله العبداللطيف، ونائب المحافظ للاستراتيجية والشراكات في هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الدكتور عبدالله الصغير، ورئيس اللجنة التأسيسية لاتحاد اللجان العمالية نضال رضوان، إضافة إلى خبراء ومتخصصين وأصحاب المصلحة في سوق العمل.

وأوضحت المديرة العامة لمؤسسة الملك خالد الأميرة البندري الفيصل، أن المؤسسة عندما اختارت هذا العام تناول التحديات التي تعانيها سوق العمل من منظور الحماية الاجتماعية، ومناقشة البرامج والسياسات المعنية بتوفير الحماية والتغطية للعاملين، تهدف إلى تحقيق تقدّم ملموس على مستوى تحفيز فرص العمل اللائقة، وتعزيز برامج دعم التوظيف، وبرامج إعانة الباحثين عن عمل، إضافة إلى تطوير التدابير الوقائية الخاصة بحماية العامل في جميع مراحله الحياتية: باحث للعمل، وموظف، وبعد إنهاء خدمته، وعند تقاعده.

وقالت الفيصل إن «المؤسسة تتبنى هذه الفعاليات إدراكاً منها لما لتوفير فرص العمل من أهمية في ايجاد انعكاسات إيجابية على نمط حياة الأفراد، التي من شأنها دفعهم نحو المشاركة بشكل منتج في اقتصاد الدول، الأمر الذي يكرس من عوامل استقرار المجتمعات ومتانتها، ويعزز من التوظيف الأمثل لقدرات موارده البشرية وطاقاته الإنسانية.»

الوفد زار سجني الحائر وذهبان ومركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة ومؤسسات قضائية والتقوا بموقوفين

الأمم المتحدة تشيد بتعامل المملكة مع المتورطين في قضايا إرهابية.. وتصف السجون بالأفضل عالمياً

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 12 شعبان 1438هـ - 8 مايو 2017م
http://www.alriyadh.com/1592147

حائل - إبراهيم الجنيدي

صنفت هيئة الامم المتحدة السجون في المملكة لإيواء المشتبه بهم في قضايا الارهاب من بين الافضل سجون على مستوى العالم من حيث مستوى الرعاية والمرافق الطبية والترفيهية. واشار تقرير وفد الامم المتحدة بعد اطلاعه على المجريات القانونية وزيارته لسجون المباحث العامة المعنية بموقوفي الإرهاب في المملكة، برئاسة "بن إيمرسون"، المقرر الخاص للأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب الى أن البرامج الفريدة والمهنية في مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية مثيرة للأعجاب. واكد التقرير على انه يحق للمملكة ان تفخر بالطبيعة التأهيلية للمرافق التي تضم السجناء المهتمين بالإرهاب، مشيدا في الوقت نفسه بالجهود التي تبذلها ومؤسساتها للتخفيف من معاناة ضحايا الارهاب من خلال المبادرة بإطلاق برامج شاملة.

ولفت تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب إلى ان مستوى الرعاية وظروف الاحتجاز في المملكة بما في ذلك المرافق الطبية والترفيهية هي الاعلى على المستوى العالمي، مشيداً على جهود المملكة في مكافحة انتشار التطرف المتبني لسياسات العنف والايديولوجيات المرتبطة به. وأكد تقرير الوفد على تعاون المملكة مع الجهود الدولية في مجال مكافحة التطرف وغسيل الأموال، مشيراً إلى دور المؤسسات الحكومية في دعم ضحايا الإرهاب؛ حيث يحظى المتهمون بمحاكمة عادلة بحسب القوانين الدولية، وتعطى لهم كامل حقوقهم، كالتعليم والعلاج والتأهيل النفسي والمعنوي وصولاً إلى إعادة دمجهم بالمجتمع السعودي. وزار بن إيمرسون، المقرر الخاص للأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب واعضاء الوفد سجن الحائر بالرياض، وسجن ذهبان بجدة، ومركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية، ومؤسسات قضائية، والتقوا بموقوفين، بعضهم مازالوا متهمين، والبعض الآخر أدينوا بجرائم إرهابية. وأكد المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة بن إيمرسون، أن ما يتمتع به الموقوفون والمتهمون بقضايا إرهاب في السعودية، يعد "مثالاً يحتذى به على المستوى الدولي". وقال إيمرسون في حديث صحفي: "وجدت دعماً كبيراً وشفافية من قبل المسؤولين السعوديين المعنيين، بدءاً بهيئة التحقيق والادعاء العام ووزارة الداخلية وكذلك المسؤولون في وزارة العدل وهيئة حقوق الإنسان ومركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية للاطلاع على كافة الجوانب المتعلقة بالموقوفين الأمنيين، ورغم قصر الزيارة إلا أنها كانت ناجحة بتقديم كل المساعدات اللازمة لإتمام زيارتي لهم". وأضاف: "وقفت شخصياً خلال زيارتي على أوضاع الموقوفين والمتهمين بقضايا الإرهاب في سجن الحائر. وأستطيع القول إن الحالة العامة للأقسام والأجنحة

بسجن المباحث العامة بالحائر تراعي الحقوق الإنسانية للموقوفين بشكل عال، بدءاً من أوضاع الزنازين المعرضة للشمس والهواء، وكذلك أقسام الرعاية الصحية التي كانت على مستوى عال جداً."
وأثنى إيمرسون على حزمة الإجراءات المتبعة من قبل السعودية، والتي تشمل إدراك أهمية الأفكار التي قد تلقي بانعكاساتها بعد وقوع أي عمل إرهابي وهو ما يشمل متابعة الأسر التي يتورط أبناؤها في الأعمال الإرهابية، وكذلك بالمقابل ما يقدم من دعم لضحايا الإرهاب، إلى جانب السماح باستمرار تواصل الأفراد المتهمين بالإرهاب مع أسرهم سواء أكانوا سعوديين أو مقيمين.
وعن مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية، اعتبره إيمرسون "مركزاً متفرداً ليس له مثيل على مستوى العالم"، بما يعتمده من برامج وفق عملية متكاملة تجمع بين العلاج النفسي والاجتماعي والدعم الاقتصادي، كتوفير الوظيفة للمستفيدين من البرنامج، وتوفير الدعم للأسر، إلى جانب ما يقدمه المركز من أنشطة كالعلاج بالرسم، والمتابعة الدينية الشرعية لمن يحملون الفكر المتطرف البعيد عن التعاليم الإسلامية، ومساعدتهم على الانخراط في المجتمع من جديد: "برنامج الدعم المستمر الذي يقدمه مركز المناصحة يعد عملية مذهلة في كيفية إعادة تأهيل الشباب المتطرفين، وإعادة دمجهم كعناصر فاعلة في مجتمعاتهم، من خلال سلسلة البرامج والأنشطة المعتمدة في المركز ."وتابع إيمرسون: "كنت محظوظاً بما فيه الكفاية لحضور إحدى جلسات المحاكمة بالمحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض والوقوف عن قرب على ما يتعلق بمحاكمة المتورطين بالأعمال الإرهابية والحصول على فهم كبير لطبيعة سير أعمال المحاكمات، مؤكداً أن زيارة كانت إيجابية بكل التعاون الذي حصلت عليه من قبل المسؤولين". وشدد المسؤول الأممي البريطاني على أن كل من يرغب في تقييم أو انتقاد ظروف الموقوفين الأمنيين بالسعودية ومدى الالتزام بمعايير حقوق الإنسان الدولية فعليه أن يرى بنفسه: "أستطيع القول إن ظروف الموقوفين ومن حيث الطريقة التي يتم التعامل بها مع السجناء بشكل يومي والإجراءات المتبعة هي من بين الأفضل في العالم ."

الملتقى يستضيف وزراء الاتصالات والتجارة والمالية في جلسات حوارية

مركز الملك سلمان للشباب يطلق أعمال "الشباب والفرص في رؤية 2030".. الأربعاء

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 12 شعبان 1438هـ - 8 مايو 2017م
http://www.alriyadh.com/1592177

تنطلق الأربعاء المقبل أعمال "الشباب والفرص في رؤية 2030"، الذي ينظمه مركز الملك سلمان للشباب، في «مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية» بمدينة الرياض، ويستهدف فئة الشباب في المملكة، لاسيما طلاب وطالبات الجامعات منهم، وأقرانهم المبتعثين بالخارج.
ويتضمّن الملتقى خمسة محاور رئيسية، تركز على هدف رئيس يتمثل تبسيط مفهوم «رؤية المملكة 2030» بأسلوب يتناسب وعقلية الشباب وطريقة تفكيرهم، بما يضمن فهمها بشكل دقيق، والتعرف على الفرص المتاحة لهم وكيفية مشاركتهم في توليدها واستثمارها وإنتاجها، فيما سيشهد الملتقى مشاركة ثلاثة من أصحاب المعالي الوزراء، الذين سيشرفون جلسات الملتقى وإثراء محاوره وحواراته.
وأوضح المدير التنفيذي لـمركز الملك سلمان للشباب رئيس اللجنة المنظّمة لملتقى «الشباب والفرص في رؤية 2030»، هاني بن مقبل المقبل، أن الملتقى يأتي بعد مرور سنة كاملة على انطلاق رؤية 2030، وبناء على مبادرة سابقة قام بها المركز فيما يخص برنامج التحول الوطني، انطلاقا من دور المركز فيما يخص قطاع الشباب بصفتهم العمود الفقري للمملكة بنسبتهم العالية في المجتمع، التي أكدت دراسات إحصائية أنهم يشكلون 70% من عدد السكان.

ونوه بدور القطاعين العام والخاص في هذا الصدد، مشيراً إلى ضرورة مشاركتهما في التحفيز والتعريف بالرؤية، خصوصاً وأن "رؤية المملكة 2030 "تستهدف مختلف القطاعات بشكل واضح وجلي، لافتاً النظر إلى المهام التي يتولى مركز الملك سلمان للشباب تنفيذها، والتي وضعت الشباب محور الاهتمام، والمستهدف الأول من مبادرات المركز.
وبين المقبل أن الملتقى يعد أول مشروع غير حكومي يخص الشباب و«رؤية «2030، وهذا ما ينطبق أيضاً على كل البرامج التي تستهدف الشباب ويتبناها »مركز الملك سلمان للشباب»، وأنه سيكون هناك تعاون مع الجامعات في هذا الخصوص سيتم إعلانها في حينه.
وأفاد أن الملتقى بدأ العمل فيه بعد نجاح ملتقى فرص الشباب في برنامج التحول الوطني 2020 الذي أقامه المركز في رمضان الماضي وشهد نجاحاً لافتاً، وجاءت فكرة الملتقى الجديد بعد سلسلة من الإجراءات المختلفة لتطوير الفكرة بعد دراسة الحالة العامة لتقديم مبادرة تتماشى وحاجة الشباب في هذا المشروع الوطني الكبير."
وأشار إلى الخطط والإستراتيجيات التي تضمنتها بداية مشروع الملتقى، التي أتفق على أن يكون تبسيط «رؤية 2030» هدفاً رئيساً في السنة الأولى من عمر الملتقى، أي بلغة تناسب فكر الشباب واهتماماتهم، لاسيما وهم المكسب الأول والأهم من فعاليات وأعمال الملتقى، إلى جانب التركيز على تعزيز الصورة الإيجابية لـ «رؤية 2030» لدى فئة الشباب.
من جهته أوضح مدير الإعلام والنشر بمركز الملك سلمان للشباب، رئيس اللجنة الإعلامية بالملتقى يوسف الهزاع أن الملتقى سيستضيف معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الأستاذ عبدالله السواحة للحديث حول محور التحول الرقمي، فيما سيشارك معالي وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي ومعالي وزير المالية الأستاذ محمد الجدعان في جلسة حوارية.
وحول تفاصيل محاور الملتقى الخمسة، أبان الهزاع أن المحور الأول سيتناول تعريف الرؤية بشرح وتبسيط الرؤية، ويتحدث فيه معالي مدير جامعة الباحة الدكتور نبيل كوشك، وعضو مجلس إدارة هيئة الترفيه الدكتورة لمى السليمان . فيما يستعرض المستشار في الإعلام والعلاقات العامة الدكتور إبراهيم البعيز، تجارب دولية ناجحة في هذا الجانب، في حين سيركز المحور الثاني على مفاهيم ركيزة العمق العربي والإسلامي، من خلال ما سيقدمه المتحدث في هذا المحور رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للدراسات الأثرية الدكتور محمد العتيبي، الذي من المنتظر أن يسلط الضوء على تاريخ الحضارات في الجزيرة العربية.
وسيشهد الملتقى مشاركة كل من أمين العاصمة المقدسة الدكتور أسامة البار، والشيخ صالح المغامسي، ومقدم برنامج "على خطى العرب" الدكتور عيد اليحيى، للحديث عن خدمة ضيوف الرحمن وكرم الضيافة وحسن الوفادة للحجّاج، بينما ستتناول جلسة حوارية الفرص الواعدة في زيادة عدد المعتمرين من 8 ملايين إلى 30مليون معتمر، ويتحدث فيها الرئيس التنفيذي لشركة جبل عمر للتطوير ياسر الشريف، والكاتب الاقتصادي فضل البوعينين، فيما يسلط المحور الثالث الضوء على الفرص الواعدة في خطط توطين الصناعات العسكرية، ويتحدث فيه المستشار في صندوق الاستثمارات العامة عبدالله بن زرعة.
ولفت الهزاع النظر إلى المحور الرابع الذي يتطرق إلى استغلال الموقع الجغرافي للمملكة كمنصة لوجستية لربط القارات، ويتحدث فيه كل من رئيس هيئة النقل العام الدكتور رميح الرميح، ومدير عام الجمارك أحمد الحقباني، والمدير العام للشؤون التجارية والدولية في مجموعة الزامل القابضة مساعد الزامل، والرئيس التنفيذي لمجموعة الطيار عبدالله الداود، فيما سيتناول المدير العام المكلف للمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة حسام المدني أبرز مفاهيم قياس الأداء والشفافية والحوكمة في رؤية المملكة 2030، فيما يستعرض وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتنمية الدكتور سالم الديني في المحور الأخير يستعرض فرص التطوع ونشاطاته في الرؤية.
وبيّن مدير الإعلام والنشر بالمركز أن أهمية الملتقى تنبع من قيمة الشباب، بوصفهم ركيزة أساسية في رؤية 2030، ومن هذا المنطلق حرص مركز الملك سلمان للشباب أن يكون هذا الملتقى باكورة المبادرات الوطنية التي أطلقها، وهذه المرة بالشراكة مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، لتوضيح وتعزيز قيمة الشباب، وموقعهم في "رؤية المملكة 2030.«
.

أبا الخيل يفتتح "ملتقى المهنة" لتمكين الطلاب والطالبات من سوق العمل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 12 شعبان 1438هـ - 8 مايو 2017م
http://www.alriyadh.com/1592227

الرياض – راشد السكران

افتتح مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور سليمان بن عبدالله أبا الخيل صباح أمس الأحد بمبنى المؤتمرات، ملتقى المهنة 2017 لتوظيف الخريجين من الطلاب والطالبات، ويستمر على مدى 3 أيام، ويتواصل حتى يوم غد.

ويضم الملتقى 25 جهة حكومية وخاصة، و20 دورة تدريبية وأوراق عمل، ويهدف لتمكين المستفيدين من سوق العمل وتعريفهم بآلية صناعة السيرة الذاتية قبل تقديمها لصاحب المنشأة.

وبهذه المناسبة قال عميد مركز خدمات التوظيف والأعمال الريادية، الدكتور محمد بن عبدالعزيز المنصور: إن هذا الملتقى هو ثمرة من ثمار الجامعة التي لا تخلو أيامها طوال العام الدراسي والإجازات والمواسم الدينية والوطنية من مساهمات ذات أثر يشهد بها القاصي والداني داخل البلاد وخارجها.

وأضاف، منطلقا من رؤية المملكة وتنفيذا لتوجيهات قادة هذه البلاد -حفظهم الله- في زيادة فرص العمل وتقليل نسبة البطالة وزيادة فرص عمل المرأة حرصت الجامعة على إقامة هذا الملتقى تفعيلا لدوره في ربط الطلاب والطالبات بسوق العمل ومتطلباته وتعريفهم بالفرص الوظيفية المتوفرة وشروطها، والإجراءات المتطلبة للتقديم عليها لدى الجهات المشاركة من القطاعين الحكومي والخاص التي يزيد عددها على 25 جهة، وأيضا يضم الملتقى دورات تأهيلية وأوراق عمل تتجاوز الـ 20 ورقة ودورة ستسهم بإذن الله في زيادة الوعي المهني لدى الطلاب والطالبات.

وشكر الدكتور "المنصور" في نهاية كلمته الجهات المشاركة والراعية، ووحدات الجامعة المختلفة المساندة للحدث، كما شكر مدير الجامعة وبنك التنمية الاجتماعية.

من جانبه حثّ مدير عام بنك التنمية الاجتماعية الدكتور عبد الله بن عبد الرحمن النملة في كلمة ألقاها بهذه المناسبة، الخريجين من الطلاب والطالبات التوجه للاستفادة من الخدمات والقروض المسيرة، لإنشاء وإدارة المشروعات، مشيرا الى أن البنك منذ تأسيسه خدم مليونين ونصف المليون مستفيد لعدد كبير من المشروعات، كما شجع الأفراد والمؤسسات على الادخار في عدد من البرامج الموجهة، ومول أكثر من 39 ألف مشروع تنموي في قطاعات متنوعة.

كما ألقى مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور سليمان بن عبدالله أبا الخيل كلمة قال فيها: هذا الملتقى لأبنائنا يأتي ضمن الجهود العظيمة والمباركة التي تقوم بها حكومتنا الرشيدة وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع -حفظهم الله- ووفقهم وزادهم نصرا وسدادا فقد فتحوا قلوبهم قبل أبوابهم وسخروا الإمكانات المادية والمعنوية وأوجدوا الوسائل والسبل والطرق والمناهج التي تكفل الرفاهية والطمأنينة والاستقرار والعمل الشريف والمهنة المتميزة لكل أبناء هذا الوطن.

وفي نهاية الحفل جرى توقيع اتفاقيات بين جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وبنك التنمية الاجتماعية، وأيضا بين الجامعة وتكامل القابضة، كما جرى تكريم الجهات الراعية والداعمة لملتقى المهنة.

تفجر أزمة.. الاستغناء عن خدمات 200 موظف سعودي بمطار المدينة المنورة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 12 شعبان 1438هـ - 8 مايو 2017م
http://www.al-madina.com/article/522823

لم تشفع السنوات الطويلة التي قضاها الموظفون السعوديون العاملون في خدمات الصيانة بمطار الأمير محمد بن عبدالعزيز الدولي بالمدينة المنورة خلال العقدين الماضيين، في تجديد عقودهم الوظيفية لدى المشغل الجديد المسؤول عن تلك الخدمات بالمنفذ الجوي عقب انتهاء عقد المشغل القديم نهاية ديسمبر الماضي.

ففي الوقت الذي تنظر فيه الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية بمكتب العمل في المنطقة، حيثيات القضية المنظورة ضد المشغل الجديد بسبب عدم ضم الموظفين السعوديين الذين يشكلون نحو 30 %من إجمالي الموظفين بالشركة السابقة إلى المشغل الجديد واحتواء الأزمة، تقلصت حظوظ المفصولين عن وظائفهم المهنية في الحصول على فرص وظيفية في الشركة المسؤولة عن تشغيل مطار المدينة المنورة وفق كامل الامتيازات المالية السابقة، وطبقا للشباب السعوديين فقد اشترط مسؤولو المشغل الجديد على المفصولين الراغبين الالتحاق بوظائف بديلة، تخفيض الرواتب الشهرية فضلا عن نزع الامتيازات المالية التي كانت ممنوحة لهم سابقا في الوظائف الجديدة.

وروى عدد من المتظلمين إلى مكتب العمل بالمدينة –فضلوا عدم ذكر أسمائهم –سيناريو القضية التي بدأت عندما تفاجأ الموظفون البالغ عددهم نحو 200 موظف وعامل (سعوديين ووافدين) بإنهاء عقد الشركة المشغلة لخدمات الصيانة في مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز الدولي بالمدينة المنورة مطلع العام الجاري، لتتولى بعد ذلك الشركة المسؤولة عن تشغيل المنفذ الجوي للمدينة المنورة، مهام الدعم الكهربائي والإلكتروني وكذلك الأعمال الإنشائية وخدمات الأمن والسلامة ووحدة تلقى البلاغات، بالإضافة إلى خدمات النظافة والتي تندرج جميعها تحت بند خدمات الصيانة في المطار الدولي بشكل مباشر.

وبحسب عدد من المفصولين فإن الشركة عمدت على الفور بنقل خدمات نظرائهم غير السعوديين، فيما أرجأت التواصل مع الموظفين السعوديين وتبيان موقفها منهم حتى نهاية الشهر الجاري ليتم بعد ذلك –بحسب قولهم - مساومتهم على تخفيض أجورهم الشهرية بالرغم من أن بعضهم استمر أكثر من 20 عاما وهو يُمارس مهام عمله متنقلا بين الشركات المتعاقبة على مهام الصيانة في مطار المدينة المنورة.

وطبقا لوثيقة قدمها ممثل الشرعي للشركة المسؤولة عن المطار إلى الهيئة الابتدائية لتسوية الخلاقات العمالية بمنطقة المدينة المنورة –تحتفظ الصحيفة بنسخة منها - فإن الشركة استندت على القاعدة الفقهية (العقد شريعة المتعاقدين) برفض الدعوى المقدمة من المتظلمين مفصولي شركة (س. أ) وهو الأمر الذي يؤول إلى عدم صحة الدعوى المقدمة ضد الشركة بسبب عدم وجود عقود عمل للمتظلمين مع الشركة المشغلة.

انطلاقا من الأمانة المهنية لوسائل الإعلام وتحقيقا لشعار الصحيفة «صوتك قلمنا» حاولنا استيضاح آراء كل أطراف القضية، حيث تواصلت «المدينة» مع خالد عويضة المتحدث الرسمي لشركة طيبة لتشغيل المطارات (المشغل التجاري لمطار المدينة)، الذي وجه انتقادات للصحيفة في بداية المكالمة الهاتفية بسبب تناول هذه القضية.. وقال: «بأي صفة توجه الصحيفة أسئلة لمشغّل المطار عن هذا الموضوع وأخشى أنكم لا تملكون أي خلفية قانونية عن الأمور التعاقدية حول هذه القضية. وأضاف: «لا يوجد أي التزام بين الشركة المشغلة للمطار وهؤلاء الموظفين الذين كانوا في الأصل معينين على الشركة السابقة التي كانت مسؤولة عن خدمات الصيانة وانتهت علاقة هذه الشركة بالمطار». وخلال محاولة الصحيفة باستيضاح موقف الشركة المشغلة للمطار المدينة المنورة الدولي من الشباب السعوديين الذين لم يتضح مصيرهم بعد، أنهى المتحدث باسم الشركة المكالمة بعبارة «أنا في اجتماع.«

»المدينة» بدورها حاولت الحصول تعليق من الهيئة العامة للطيران المدني الجهة المسؤولة عن متابعة أعمال الشركة في المدينة المنورة إلا أن جميع محاولاتنا باءت بالفشل.
متحدث المشغل التجاري للمطار لـ«لمدينة»: بأي صفة تسأل عن هذا الموضوع؟!!

رصدت إصدار وثائق لا تغطي مختلف المدن والمناطق

«الضمان الصحي": إلزام شركات التأمين بـ٠ حد أدنى" من مقدمي ٠ الخدمة»

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 12 شعبان 1438هـ - 8 مايو 2017م
http://okaz.com.sa/article/1545266

محمد مكي (الرياض (

شدد مجلس الضمان الصحي التعاوني على جميع شركات التأمين الصحي المؤهلة بوضع حد أدنى لشبكة مقدمي الخدمة الصحية المعتمدة ضمن تغطية وثيقتها التأمينية وفقاً للتوزيع الجغرافي. بحيث لا تقل في ما يخص المستوى الأول للرعاية الأولية والمستويين الثاني والثالث في ما يخص المستشفيات عن الحدود التي وضعها المجلس.
وأوضح الأمين العام لمجلس الضمان الصحي محمد سليمان الحسين، أن الهدف من التنظيم هو تعزيز الإجراءات التي تسهم في حفظ حقوق المؤمن لهم وضمان حصولهم على خدمات الرعاية الصحية كافة من خلال إلزام شركات التأمين الصحي بتحديد شبكة لمقدمي الخدمات الصحية تغطي جميع مناطق ومحافظات ومدن السعودية ونطاقها الجغرافي على أن تتضمن الشبكة جميع مستويات الخدمة حسب اشتراطات الوثيقة الموحدة.
وأضاف الحسين أن القرار جاء بعد دراسة مستفيضة لأعداد المؤمن لهم وتوزيعهم الجغرافي وحاجاتهم والممارسات العالمية للتغطية التأمينية الصحية المماثلة، عقب ملاحظة عدم التزام عدد من شركات التأمين الصحي بذلك، وإصدارها وثائق تأمين صحي لأصحاب العمل تحتوي على شبكة محدودة لمقدمي الخدمة الصحية ولا تغطي مختلف المدن والمناطق.
وأهاب الحسين، بجميع الشركات المؤهلة بالتقيد بما جاء في التعميم وتزويد المجلس بالشبكة المعتمدة لها التي تتماشى مع الحد الأدنى الذي وضعه المجلس وفق الجدول وأن لا يتم السماح بعد تاريخ 11 /8 /2017 بإصدار وثيقة جديدة لصاحب العمل، تحتوي على شبكة مقدمي خدمة أقل من الحد الأدنى المعتمد. مبيناً أنه ستتم متابعة التزام الشركات بذلك من خلال الجولات الميدانية لفرق العمل ورسائل المجلس التوعوية المستمرة للمؤمن لهم وكذلك من خلال الشكاوى التي ترد إلى المجلس.
ولفت الحسين إلى أن المجلس خصص عدداً من قنوات الاتصال للأطراف ذات العلاقة (المؤمن لهم، شركات التأمين الصحي، مقدمو خدمات الرعاية الصحية، أصحاب العمل)، إذ تقدم للمتصل جميع المعلومات عن نظام الضمان الصحي التعاوني واللائحة التنفيذية والوثيقة الموحدة، إضافة إلى أسماء شركات التأمين المؤهلة وأسماء مقدمي خدمات الرعاية الصحية المعتمدين وكذلك الرد على الاستفسارات كافة وتلقي الملاحظات واستقبال الشكاوى.

رصد 5235 ملاحظة على منشآت صحية بالقصيم

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 12 شعبان 1438هـ - 8 مايو 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=302863&CategoryID=5

بريدة: محمد الشويعي 08-05-2017 12:34 AM
نفذت الإدارة العامة لصحة البيئة ممثلة في برنامج المسح الشامل 4298 جولة رقابية على المنشآت الصحية ومحلات الأغذية الخاضعة لإشراف بلدية الديرة، شملت 2063 منشأة بمختلف أنواعها، وذلك خلال الشهرين الماضيين، تم خلالها رصد 5235 ملاحظة، وتغريم 553 منشأة، وإغلاق 8 منشآت. كما تمت مصادرة المواد الغذائية والأدوات والمعدات المخالفة والتي شملت الدواجن واللحوم ومواد سائلة وأخرى جافة، إضافة إلى مصادرة عدد من أدوات ومعدات الحلاقة غير الصالحة.
وتعزز أمانة القصيم الحملات التفتيشية خلال الفترة المقبلة (الصيف والإجازات) لكشف المخالفات الصحية في المنشآت التابعة لها، وذلك تنفيذا لخطة الإدارة العامة لصحة البيئة لإحكام الرقابة على الأسواق ومنافذ البيع.

«الشورى» يوافق على خمس دقائق فقط بين الأذان والإقامة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21754174

الرياض - سعاد الشمراني
طالب مجلس الشورى في قراره وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد بالعمل على دراسة تحديد الفارق الزمني بين الأذان والإقامة في المساجد القريبة من الأسواق والمجمعات التجارية بخمس دقائق، وهي توصية إضافية تقدم بها للمجلس العضو عطا السبيتي.
ويرى مقدم التوصية في مسوغاته أن المذهب الحنبلي أشار إلى أن المدة بين الأذان والإقامة بقدر الوضوء والصلاة ركعتين، إذ إنه لا تستحب الإطالة. وقال إن ابن عثيمين دعا إلى المبادرة للصلاة في أول وقتها، كما أشار إلى المدة بين الأذان والإقامة في الحرمين الشريفين القصيرة كما تشير توصيته. وبعد الموافقة من أعضاء المجلس على التوصية بعد الاستماع لهذه المسوغات رد رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ على هذه المبررات بأن ابن عثيمين دعا إلى المبادرة للصلاة أول وقتها في صلاة الفجر فقط، مشيراً للمتقدمين والمتأخرين في مذهب الحنابلة، داعياً مقدم التوصية إلى فتح التلفزيون والاستماع للأذان والإقامة في الحرمين لمعرفة الوقت بدقة، بأنه غير ما أشار إليه مقدم التوصية. في حين طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية الـ34 التي عقدها أمس (الإثنين) برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ وزارة المالية بزيادة الاعتمادات المالية السنوية المخصصة لمكافآت الأئمة والخطباء والمؤذنين وخدم المساجد وأعمال الوزارة في المجال الدعوي في الداخل والخارج. وعلق اللواء علي التميمي بعد الموافقة على زيادة الاعتمادات أن يقوم المؤذن نفسه بتأدية الأذان، وألا يوكل ذلك للعمال الأجانب، إذ يكون أذانهم غير واضح بسبب لحنهم، مطالباً بعد التوصية بألا يوكلوا أعمالهم لغيرهم.
جاء ذلك بعد استماع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد للعام المالي 1436/1437هـ التي تلاها رئيس اللجنة عبدالعزيز العيسى. وطالب المجلس في قراره وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد بدراسة تفعيل الشراكة مع

القطاع الثالث (الخيري) والقطاع الاستثماري لدعم مناشط الوزارة، ورفع كفاءة الإنفاق التشغيلي للوزارة بما ينسجم مع برنامج التحول الوطني 2020 ورؤية المملكة 2030.
كما دعا المجلس وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، بالتنسيق مع وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية، إلى تحوير بعض الوظائف الشاغرة لديها، خصوصاً الوظائف الشاغرة في كادر التدريس وفق حاجة الوزارة، وتطوير البوابة الإلكترونية للوزارة وتفعيل التطبيقات الإلكترونية بما يمكنها من التفاعل مع كل ما يردها من آراء وملاحظات ومقترحات حيال المساجد.
وفي الوقت نفسه طالب المجلس الوزارة بحثّ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف على الإسراع في إنجاز طباعة القرآن الكريم بطريقة «برايل» للمكفوفين، وهي توصية إضافية تقدم بها عضو المجلس الدكتور ناصر الموسى.

الحياة
AL HAYAT

«العمل» تنهي قوائم الانتظار في «الإعانة المالية» بإدراج 1713 معوقاً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 6 شعبان 1438هـ - 2 مايو 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21627466

الرياض - الحياة
أدرجت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية 1713 شخصاً من ذوي الإعاقة ممن هم في قوائم الانتظار في برنامج الإعانة المالية، وذلك بعد التأكد من انطباق شروط الاستحقاق عليهم.
وأوضح وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور نايف الصبحي، أن الصرف لمن تم إدراجه في البرنامج سيبدأ اعتباراً من شهر شعبان الجاري، مبيناً أن هذا العدد يمثّل جميع قوائم الانتظار للأشخاص ذوي الإعاقة ممن تنطبق عليهم شروط الاستحقاق، بعد البدء بتطبيق شروط الاستحقاق بشكل آلي، وإيقاف الإعانة عن غير المستحقين. وأشار إلى أن المستفيدين من البرنامج تم إلحاقهم في البرنامج، بعد تحديث بياناتهم الشخصية، ورقم الحساب المصرفي لهم. وأكد أنه سيتم إشعار جميع المستفيدين الذين تم ضمهم للبرنامج برسالة نصية، تحوي إمكان تحققهم من حال حسابهم المصرفي (الآيبان)، من خلال بوابة الخدمات الإلكترونية على موقع الوزارة، مشيراً إلى أن الوزارة ماضية في إدراج جميع من يتقدم لها بطلب الإعانة المالية من الأشخاص ذوي الإعاقة.
إلى ذلك، أطلقت الوزارة المرحلة الأولى من مشروع الخدمات الإلكترونية لمستفيدي الضمان الاجتماعي. وأوضح المشرف العام على وكالة الضمان الاجتماعي الدكتور عبدالعزيز آل فريان، أن المشروع يهدف إلى «التيسير على مستحقي الضمان الاجتماعي، وتخفيف نسبة المراجعين للمكاتب، وذلك بتقديم خدمات وبرامج المستحقين عبر البوابة الإلكترونية للوزارة.«
وتشمل المرحلة الأولى من مشروع الخدمات الإلكترونية: تقديم خدمة التسجيل في المعاش الضماني لفئة الأرملة منفردة، والأرملة مع أولادها، والمطلقة منفردة، والمطلقة مع أولادها، ومن بلغ سن الشيخوخة. وشدد آل فريان على ضرورة أن تنطبق على المستفيد إحدى الفئات المستهدفة، وشروط الاستحقاق للمعاش الضماني، لافتاً إلى أن المستفيد من هذه الخدمة يتعين عليه بعد دخوله على البوابة الإلكترونية للوزارة تعبئة بيانات الطلب الخاصة ببيانات العائل والدخل والأسرة، وبيانات الحساب المصرفي، إضافة إلى إرفاق الأوراق المطلوبة وبياناتها، على أن يقوم المستفيد بتقديم الطلب ومتابعته من قائمة »طلباتي»، حتى يتم درسه، ومن ثم اتخاذ القرار المناسب في شأنه.

رؤساء "نزاهة" في الخليج يناقشون مكافحة الفساد

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21754172

الرياض - الحياة

ناقش رؤساء الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عدداً من المواضيع المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد في دول مجلس التعاون، من بينها نظام «القانون» الاسترشادي لحماية المال العام لدول المجلس، والمبادئ الاسترشادية لرفع الكفاءة وتحسين الأداء بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتوصيات ورشة العمل الخليجية حول التجارب الدولية في قياس الشفافية والنزاهة وتأثيرها في السياسات العامة لمكافحة الفساد.

جاء ذلك خلال الاجتماع الرابع الذي عُقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرياض أمس (الاثنين)، برئاسة مملكة البحرين، وحضور رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الدكتور خالد المحيسن.

كما تناول الاجتماع مرئيات ومقترحات الأجهزة المسؤولة، وجائزة التميز للموظف المثالي، ومدونة السلوك الوظيفي الاسترشادية، ودراسة جدوى إيجاد مؤشر خليجي لمدركات الفساد، وزيارة ممثلي الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول المجلس لمركز حكم القانون ومكافحة الفساد والمركز الدولي للأمن الرياضي في قطر، والآليات التنفيذية لتنظيم الفعاليات التوعوية التي تقام تزامناً مع اليوم الدولي لمكافحة الفساد، ومشاركة الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول المجلس في المحافل الإقليمية والدولية.

مجلس الوزراء يقر نقل موظفي "الكهرباء والمياه" الملغاة إلى وزارتي الطاقة والبيئة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21747571

جدة - الحياة

أصدر مجلس الوزراء اليوم (الإثنين) عدداً من القرارات من ضمنها نقل وكالة الوزارة لشؤون الكهرباء وموظفيها من وزارة المياه والكهرباء الملغاة إلى وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، ونقل وكالة الوزارة لشؤون المياه وإدارة الصرف الصحي وموظفيها من وزارة المياه والكهرباء إلى وزارة البيئة والمياه والزراعة.

وأصدر مجلس الوزراء الذي عقد برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز في قصر السلام في جدة بعد ظهر اليوم أيضاً، عدداً من القرارات من بينها نقل الموظفين والوظائف «الشاغرة والمشغولة» وعددها 178 وظيفة إلى وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام عواد العواد، في بيانه لـ «وكالة الأنباء السعودية» (واس) عقب الجلسة، أن المجلس استمع إلى جملة من التقارير عن مستجدات الأوضاع على الساحات العربية والإقليمية والدولية، مجدداً المواقف الثابتة للمملكة تجاه مختلف الأحداث، وأعرب عن التهنئة لإيمانويل ماكرون بمناسبة انتخابه رئيساً لفرنسا.

وبيّن أن مجلس الوزراء قدر ما توليه المملكة من رعاية وعناية بالمسابقات القرآنية على المستويين المحلي والدولي، ورصد الجوائز والمكافآت المالية والمعنوية للفائزين والمشاركين بها، مشيراً إلى مسابقة الأمير سلطان بن عبدالعزيز

السنوية لحفظ القرآن الكريم والسنة النبوية في جاكرتا، ومسابقة الأمير نايف لحفظ القرآن الكريم لمنسوبي القطاعات الأمنية، اللتين اختُتمت أعمالهما الأسبوع الماضي.
وتطرق مجلس الوزراء إلى افتتاح الدورة الـ 12 لمؤتمر «يورو موني السعودية 2017»، منوهاً بالموضوعات الاستراتيجية المهمة التي اشتمل عليها المؤتمر والمتعلقة بالمشروعات المنسجمة مع رؤية المملكة 2030 والآفاق الاقتصادية للعام 2017، معبراً عن الاعتزاز بمتانة المركز المالي للمملكة في ظل ارتفاع حجم الاحتياطات المالية، وتضاعف الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات العشر الماضية، إذ يمثل حوالى 50 في المئة من اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي.
وأفاد العواد أن المجلس اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، وانتهى المجلس إلى ما يأتي:
أولاً :وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير الخارجية، أو من ينيبه، بالتباحث مع الجانب السويدي في شأن مشروع مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة الخارجية السعودية ووزارة الخارجية السويدية، والتوقيع عليه.
ثانياً :قرر المجلس الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الإسكان بين وزارة الإسكان السعودية ووزارة الإسكان المصرية، الموقع عليها في القاهرة في 1/7/1437هجري. وأعد مرسوم ملكي بذلك.
ثالثاً: أقر مجلس الوزراء عدداً من الترتيبات من بينها:
أولاً -تنقل وكالة الوزارة لشؤون الكهرباء ووثائقها وممتلكاتها من وزارة المياه والكهرباء (الملغاة) إلى وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية.
ثانياً -تنقل كل من: وكالة الوزارة لشؤون المياه، وإدارة الصرف الصحي ووثائقها وممتلكاتها، ومديريات المياه في المناطق ذات الموازنات المستقلة، ومديريات المياه المدمجة ضمن موازنة وزارة المياه والكهرباء (الملغاة) والإدارات المساندة بوثائقها وممتلكاتها، إلى وزارة البيئة والمياه والزراعة.
ثالثاً -تنقل مقرات مديريات المياه في المناطق ذات الموازنات المستقلة ومديريات المياه المدمجة ضمن موازنة وزارة المياه والكهرباء (الملغاة) إلى وزارة البيئة والمياه والزراعة.
رابعاً- ينقل إلى وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية الموظفون والوظائف «الشاغرة والمشغولة» وعددها 178 وظيفة.
خامساً- ينقل إلى وزارة البيئة والمياه والزراعة الموظفون والوظائف «الشاغرة والمشغولة» وعددها 9993 وظيفة.
رابعاً :يقوم وزير المال بإصدار الترخيص اللازم لـ «بنك الخليج الدولي السعودية«، تحت التأسيس، وفقاً للمادة (الثالثة) من نظام مراقبة البنوك.
خامساً: وافق مجلس الوزراء على ترقيات وتعيين بالمرتبتين الـ 15 والـ 14 ووظيفة (سفير.(
واطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها التقرير السنوي لوزارة العدل عن أعمال مكاتب المصالحة، والتقرير السنوي لوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية عن عام مالي سابق، وأحاط المجلس علماً بما جاء فيهما ووجه حيالهما بما رآه.

فيصل بن بندر يشدد على ضرورة توفير أماكن مناسبة للشباب

أمير الرياض يترأس جلسة مجلس المنطقة ويدعو لتلبية احتياجات المواطن

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م
http://www.alriyadh.com/1592523

الرياض - متعب أبو ظهير

ترأس صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض رئيس مجلس المنطقة أمس، جلسة المجلس الأولى لدورته الثالثة لعام 1437-1438هـ في مكتب سموه بقصر الحكم، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة الرياض نائب رئيس مجلس المنطقة.

ونوه سموه في كلمته التي افتتح بها الاجتماع بما تنعم به هذه البلاد من أمن وأمان ورغد عيش تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله-، وسمو ولي عهده، وسمو ولي ولي العهد.

كما رحب سموه بصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز، وقدم لسموه التهاني بمناسبة تعيينه نائباً لأمير منطقة الرياض متمنياً له التوفيق، كما رحب سموه بوكيل إمارة منطقة الرياض د. ناصر الداود، وهنأه بمناسبة تكليفه وكيلاً لإمارة منطقة الرياض وتمنى له التوفيق.

من جانبه، بين أمين عام مجلس المنطقة م. خالد الربيعة، في تصريح صحفي عقب الاجتماع، بأنه جرى استعراض مشروعات وزارة الإسكان التي يتم تنفيذها بالمنطقة، والإستراتيجية المستقبلية للوزارة في المنطقة، في إطار ما يقوم به مجلس المنطقة من متابعة تقديم الخدمات لسكان المنطقة، مبيناً أن العرض حظي بإشادة سموه بهذه المشروعات التي ستسهم بإذن الله بدفع عملية التنمية التي تشهدها المنطقة وتحقق تطلعات المواطنين.

الإسكان: عشرة مشروعات تحت التنفيذ.. والرياض نالت ستة آلاف قرض عقاري

محطات الوقود: 132 محطة تديرها شركات مؤهلة.. وتشجيع الاستثمار على الطرق السريعة

وأشار الربيعة إلى أنه تم تقديم عرضاً مرئياً عن محطات الوقود على الطرق السريعة، وأطلع المجلس على ما تم التوصل إليه بشأن تطوير وتحسين محطات الوقود على الطرق السريعة وسبل معالجة وضعها الحالي.

ولفت أمين مجلس منطقة الرياض إلى أنه تم تقديم عرضاً مرئياً عن الساحات البلدية بمنطقة الرياض، تم خلاله الإطلاع على مشروعات الساحات البلدية وطرق الاستفادة منها لمصلحة المواطن والمقيم وتوجهات الأمانة المستقبلية حيالها، مؤكداً أن سمو أمير منطقة الرياض رئيس مجلس المنطقة شدد على ضرورة الاهتمام والعناية بتوفير أماكن مناسبة ومهيأة للشباب.

ومن ثم، تم تقديم عرضاً مختصراً عن البرنامج التوعوي "بيئتي مسؤوليتي"، والذي جرى خلاله الاطلاع عن ما تم عرضه في المخيم البيئي الذي تم تنفيذه في روضة الخفس الجنوبية خلال الفترة من 9-1438/7/13هـ، بهدف المحافظة على البيئة والتشجيع على الزراعة.

بعد ذلك، قام المجلس بمناقشة المواضيع المدرجة على جدول أعماله والمشتملة على تقارير اللجان الدائمة المتعلقة بالارتقاء بالخدمات التعليمية والصحية والاقتصادية والاجتماعية والمرافق الخدمية والثقافية وغيرها من المواضيع الأخرى، وقد أُتخِذَ بشأنها القرارات والتوصيات اللازمة.

وفي نهاية الاجتماع، شكر سموه الكريم أعضاء المجلس على ما يقدمونه من جهود في سبيل تحقيق تطلعات القيادة وتلبية احتياجات المواطن.

الإسكان

فيما قدمت وزارة الإسكان خلال الاجتماع نبذة عن إستراتيجيتها ومشروعاتها بمنطقة الرياض، وكشف مدير عام فرع وزارة الإسكان بمنطقة الرياض م. محمد الميموني، عن وجود عشرة مشروعات تحت التنفيذ، تمثلت إسكان مطار الرياض

والخرج (بنية نحتية)، وإسكان الدوادمي، وشقراء، والعيينة، ورماح، والزلفي، وثادق، والمجمعة (مبان سكنية وبنية تحتية)، وإسكان الأفلاج (مبان سكنية(، بتكلفة إجمالية 3.133 مليار ريال. وبين خلال العرض أن إجمالي مشروعات التطوير التي تنفذها الوزارة من الفلل والأراضي المطورة بلغت 13.171 مشروعاً، نصيب مدينة الرياض منها 1791 مشروعاً، فيما حازت محافظة الخرج على النصيب الأكبر بـ 4130 مشروعاً.

وعن القروض المقدمة من الصندوق العقاري، بين التقرير أن إجمالي قروض سكان منطقة الرياض في الدفعات الثلاث السابقة بلغ 6039 قرضاً عقارياً، مبيناً أن عدد المنتجات التي تم توزيعها في حملة سكني 2017م تجاوزت 11 ألف منتج.

محطات الوقود

واطلع سمو أمير منطقة الرياض خلال الاجتماع على برنامج تحسين محطات الوقود، والذي بين أن عدد المحطات التي تدار من قبل الشركات المؤهلة بلغت 132محطة تديرها عشر شركات.

فيما استعرض وكيل أمانة منطقة الرياض لشؤون بلديات المنطقة م. صالح المخضوب، الوضع الراهن للمحطات، والذي كشف إحصائية أعداد محطات الوقود على الطرق السريعة، حيث بلغت محطات الوقود على طريق الرياض وادي الدواسر 156 محطة وقود، يليها طريق الرياض مكة المكرمة بـ 80 محطة وقود، فيما بلغ عدد محطات الوقود على طريق الرياض القصيم ثماني محطات فقط، وكذلك طريق الرياض الدمام بست محطات وقود.

واستعرض البرنامج مسار تحسين برنامج محطات الوقود في مرحلته الأولى وتعديل اللائحة لدعم البرنامج وتشجيع الشركات لدخول هذا المجال، ومنها عدم اشتراط إقامة المحطات على التقاطعات العلوية، والسماح بالمحطات المتقابلة، وأن يكون إقامة موتيلات على الطرق الإقليمية اختياريا للمسافات التي تقل عن 150كم بين كل موتيل وآخر، وكذلك الموافقة على وضع معايير أولية لإغلاق المحطات على الطرق الإقليمية تغلق بموجبه المحطات التي لا تدار من قبل الشركات المؤهلة لمسافة 40 كم.

تقرير الساحات البلدية

فيما شاهد الأمير فيصل بن بندر وسمو نائبه وأعضاء مجلس منطقة الرياض عرضاً مرئياً عن الساحات البلدية قدمه مدير عام الحدائق وعمارة البيئة بأمانة منطقة الرياض م. إبراهيم الهويمل، كشف خلاله أن عدد الساحات البلدية المنفذة حالياً بلغ 60 ساحة منفذة، وكذلك خمس ساحات في مرحلة التنفيذ، وهي ساحات الجزيرة حيث أنجز 70% منها، وساحة الفيحاء التي أنجز 57% منها، وكذلك ساحة الملقا التي وصلت نسبة إنجازها 35%، بالإضافة إلى ساحة الوادي التي أنجز منها 50%، وساحة المعيزيلة التي أنجز 05% منها.

برنامج بيئتي مسؤوليتي

واستعرض مجلس منطقة الرياض برنامج بيئتي مسؤوليتي قدمه مدير عام الإدارة العامة للزراعة بمنطقة الرياض د. ماجد الفراج، استعرض فيه ما قام به من حملات تمثلت في المخيم البيئي، وحملة النظافة، وحملة التوعية، وحملة التشجير.

»الصحة«: 165 خطأ طبيا خلال أسبوع.. والوفيات وفقدان أعضاء 11%

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م

http://www.al-madina.com/article/523086

كشفت وزارة الصحة عبر موقعها الرسمي أنه خلال أسبوع واحد تلقت أكثر من 165 بلاغا عن خطأ طبي، وأشارت في تقريرها الأسبوعي أن نسبة الوفيات أو فقد عضو بلغت 11%، فيما بلغت نسبة الضرر المحدود في الأخطاء الطبية 42%، و47%من الاخطاء الطبية لم تؤد إلى عواقب سلبية. وأوضحت وزارة الصحة في تقريرها الأسبوعي، أن عدد بلاغات الأخطاء الطبية بلغت 165 بلاغا، احتلت الرياض المقدمة بـ44 خطأ طبيا، تلتها جدة بـ15 خطأ طبيا، ثم المنطقة

الشرقية ومنطقة المدينة المنورة كل منهما 14 خطأ طبيا ثم مكة المكرمة بـ11 خطأ وعسير والقصيم كل منهما 9 أخطاء طبية، ثم جازان بـ7 أخطاء طبية، والطائف والأحساء كل منهما 6 أخطاء، وحفر الباطن والباحه كل منهما 5 أخطاء، ومستشفى الأمير محمد، وحائل، وتبوك، كانت 3 أخطاء لكل منهما.
أما نجران ومدينة الملك فهد الطبية ومدينة الملك سعود الطبية والحدود الشمالية والجوف فخطأين لكل منهما، فيما احتلت أخيرا بيشة بأقل الأخطاء طبيا تمثلت في بخطأ طبي واحد.
وأشارت إلى أن الأخطاء الطبية في القطاع الخاص على مستوى المملكة بلغت 15 خطأ طبيا.
فيما بلغت الأخطاء الطبية في المستشفيات الحكومية خلال أسبوع 42 خطأ، حيث احتل المقدمة مستشفى النساء والولادة والأطفال بالمدينة بـ3 أخطاء.
وتساوت مثيلاتها في كل من مستشفى الأمير محمد بن عبدالعزيز ومستشفى الولادة والأطفال بالقصيم ومستشفى الملك فيصل بالطائف ب 3 أخطاء.
فيما تساوت بقية المستشفيات في الأخطاء الطبية، حيث حصل كل من مستشفى الرس العام بالقصيم ومستشفى الملك فهد بجدة ومستشفى صبياء العام جازان ومستشفى الملك عبد العزيز بمكة المكرمة ومدينة الملك فهد الطبية ومستشفى بريدة المركزي ومدينة الملك سعود الطبية ومستشفى المانع بالخبر ومستشفى النور التخصصي بمكة المكرمة ومجمع الملك عبد الله جدة ومستشفى الدمام المركزي ومستشفى الولادة والاطفال بالاحساء ومستشفى الأيمان العام ومستشفى الولادة والأطفال بمكة المكرمة ومستشفى الملك فيصل بمكة المكرمة بخطأين طبيين.

تأهيل 4683 سعوديا وسعودية في برنامج «أتقن»

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م
http://www.al-madina.com/article/523082

أنهت المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني تأهيل (4683) سعوديًا وسعودية في ختام المرحلة الأولى من برنامج التدريب المجتمعي «أُتقن» المُنفذ في الكليات والمعاهد التقنية بمختلف مناطق المملكة.
وأوضحت المؤسسة أن البرنامج أتم مرحلته الأولى في ختام الأسبوع الثالث في مجالات تقنية نوعية للرجال والنساء، حيث بلغ عدد المتدربين في تخصص مبادئ الكهرباء والتمديدات المنزلية (1562) متدربًا، وبلغ عدد المتدربين في تخصص مبادئ صيانة السيارات (1158) متدربًا، و(505) متدربين في مبادئ التبريد والتكييف، بالإضافة إلى (13) متدربًا في مبادئ صيانة التمديدات الصحية، أما بالنسبة للنساء فقد بلغ عدد متدربات تخصص مبادئ صيانة أجهزة الحاسب الآلي والدعم الفني (763) متدربة، وبلغ عدد المتدربات في تخصص مبادئ التجميل وتصفيف الشعر (682) متدربة، وتمّ منح جميع المتدربين والمتدربات شهادات معتمدة من المؤسسة. وكانت المؤسسة قد بدأت في استقبال طلبات التسجيل بدورات المرحلة الأولى من برنامج «أتقن» منذ مطلع شهر رجب الماضي من خلال موقعها الإلكتروني، شمل البرنامج عدة تخصصات رجالية ونسائية روعي في اختيارها رغبات أفراد المجتمع، ومدى أهميتها في حياتهم اليومية؛ لتمكينهم من امتلاك مبادئ المهن التي سيتم التدريب عليها؛ لأداء بعض الأعمال الأساسية في تلك المهن، وذلك بمعدل (16) ساعة تدريبية لمدة أربعة أيام، وذلك خلال الفترة المسائية للتسهيل على المواطنين والمواطنات للحصول على الدورات التي يرغبون فيها.

70 % من وفيات الحوادث بسبب تأخر الإسعاف

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=302937&CategoryID=5

»الرياض: سليمان العنزي 2017-05-09 12:41 AM

كشفت هيئة الهلال الأحمر السعودي عن نتائج دراسات أثبتت أن 70% من الوفيات، كان بالإمكان إنقاذها، لو تدخلت الفرق الإسعافية خلال 30 دقيقة من وقوع الحادث، فيما بلغت الحالات الإسعافية التي باشرتها فرق الهيئة أكثر من نصف مليون حالة. وأكدت الهيئة أن القيادة الرشيدة حثت جميع القطاعات الحكومية والخاصة على أهمية التعاون مع الهلال الأحمر.

كشفت هيئة الهلال الأحمر السعودي عن نتائج دراسات أثبتت أن 70% من الوفيات، كان بالإمكان إنقاذها، لو تدخلت الفرق الإسعافية خلال 30 دقيقة من وقوع الحادث. وأكدت الهيئة في سياق تقرير إحصائي حديث بمناسبة مرور 85 عاما على تأسيسها، وذلك على هامش فعاليات «اليوم العالمي للهلال الأحمر» أمس، أن القيادة الرشيدة حثت جميع القطاعات الحكومية والخاصة على أهمية التعاون مع الهلال الأحمر السعودي في تسهيل مهام عمله، والتي ستكون- بعد الله- السبب في تقليل نسبة الوفيات. وأشارت إلى أن الدراسات أثبتت زيادة في الخدمات الإسعافية التي يقدمها الهلال الأحمر، حيث بلغت الحالات الإسعافية التي باشرتها فرق الهيئة أكثر من نصف مليون حالة إسعافية.

إعاقة الفرق الإسعافية

أكد رئيس الهيئة الدكتور محمد بن عبدالله القاسم، أن التجمهر أثناء أداء الفرق الإسعافية واجبها الإنساني في مباشرة الحوادث والحالات المرضية الطارئة، يعوق وصول فرق الهلال الأحمر في الوقت المناسب، مشددا على أن هذه التصرفات الفردية لا تمثل المجتمع، وأن من شأنها أن تؤدي لخسارة روح أو تفاقم إصابة بشكل أكبر بسبب تأخر الفرقة الإسعافية.

تطور العمل الإسعافي

أشار القاسم إلى أن العمل الإسعافي في المملكة شهد تطورا كبيرا ومتسارعا خلال الفترة الماضية، بفضل الدعم اللا محدود من حكومة خادم الحرمين الشريفين. وقال إن اليوم العالمي للهلال الأحمر يبقى ضمن أهداف الهيئة التوعوية من خلال الاحتفاء به واستثماره بالطريقة الإيجابية بإقامة المحاضرات والندوات والمعارض لتسليط الضوء على العمل الإسعافي والإنساني، وتعريف المجتمع بالأعمال والخدمات التي تقدمها الهيئة، والمخاطر التي من شأنها إعاقة العمل الميداني من قبل المتجمهرين.

جاء ذلك خلال المحاضرة التي رعاها القاسم بعنوان (التعريف باليوم العالمي للهلال الأحمر)، وذلك في قاعة الملك سلمان بن عبدالعزيز بالمركز الرئيسي للهيئة. ونوه القاسم بالعمل التطوعي في الهيئة الذي يعتمد على تقديم الخدمات الإنسانية من قبل أفراد في المجتمع كل حسب تخصصه، وتقديمها في مواسم الحج والعمرة والحرمين الشريفين والمناسبات الرياضية، إضافة للمهرجانات والمناسبات.

خدمات إنسانية وإغاثية

ألقى الأمين العام للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر الدكتور صالح السحيباني كلمة، أثنى خلالها على عمل الهلال الأحمر السعودي سواء ما يقدمه من خدمات إسعافية أو إنسانية، إضافة إلى أعمال المملكة الإغاثية عن طريق الهلال الأحمر السعودي ومركز الملك سلمان للإغاثة.

بعد ذلك، ألقى المستشار القانوني للمنظمة العربية معز الهذلي محاضرة بعنوان (التعريف باليوم العالمي)، تحدث خلالها عن أهمية هذا اليوم والنشاطات التي تقام خلاله سواء للأهلة أو الجمهور.

"الصحة" توضح: التقرير المتداول للأخطاء الطبية مجرد "بلاغات" وليس أخطاء مؤكدة

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م
https://sabq.org

كشفت وزارة الصحة حقيقة التقرير المتداول عن الأخطاء الطبية مؤكدة أنه مجرد تقرير عن البلاغات المقدمة وليس أخطاء طبية مؤكدة.

وقالت الوزارة في توضيحها : "إن تقديم البلاغات عن طريق الاتصال على الرقم 937 هو حق مكفول للمريض والمستفيد من الخدمة، وما تم تداوله في التقرير المتداول عن بلاغات لأخطاء طبية هو في الواقع ما تم الإبلاغ عنه من قبل المرضى وذويهم وليس كما وصفه بعض المتداولين بأنه تقرير بالأخطاء الطبية المؤكدة. إن هذه البلاغات خاضعة للتدقيق والمراجعة وما يتم التأكد منه تقوم الوزارة بأخذ الخطوات النظامية اللازمة تجاهه، إلا أن كثيرا من البلاغات تكون مضاعفات أو مخاطر للعمليات وهي متوقعة ومفصح عنها في نموذج الموافقة، وفي هذه الحالة يتم التأكد من سلامة الإجراءات وأن ما حصل للمريض هو في حدود تلك المضاعفات والمخاطر المتوقعة .

إن التوقيع على إجراء العملية مع توضيح نسبة النجاح وذكر المضاعفات الطبية المتوقعة أمر أساسي ومعمول به في كل دول العالم وهذا ما قد يراه بعض المرضى أو ذووهم خطأ طبيا ويتم الإبلاغ عنه، وهذا حق مشروع لهم حيث تقوم الوزارة والجهات المختصة بالتحقيق فيها سواء تلك التي في القطاع الخاص أو الحكومي وتنتهي نسبة منها إلى أنها أخطاء طبية ونسبة أخرى تكون مضاعفات طبية متوقعة كان يعتقد المريض أو ذووه أنها خطأ طبي وتكون في حدود ما تم الإفصاح عنه في نموذج الموافقة .

وهناك إجراء آخر تقوم به الوزارة بخلاف البلاغات وهو دور إشرافي عن طريق إدارات الجودة في المستشفيات التي تقوم بحصر الأخطاء الطبية في المستشفيات بسبب عدم اتباع الإجراءات الطبية من قبل الطاقم الطبي أو التمريضي ويتم الرفع بها إلى ديوان الوزارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة .

وأكدت الصحة أن ما تم تداوله هو معلومات البلاغات والتي لا تعكس بالضرورة كون البلاغ بالفعل خطأ طبيا أم لا، كما هو واقع البلاغات في الجهات الرقابية الأخرى وأن مسؤولية الوزارة هي التحقق من تلك البلاغات واتخاذ الإجراءات النظامية فيما يثبت منها وتؤكد الوزارة التزامها بالشفافية أمام الرأي العام ومستمرة في نشر مؤشرات الأداء للخدمة بشكل أسبوعي.

ابن جمعة: مطالبتنا بقبول ومصادقة الأنظمة من دون اعتراض واقتناع.. «ظلم»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21774908

الرياض - الحياة

بعد موافقة مجلس الشورى أمس (الثلثاء) على 10 مشاريع لمذكرات تفاهم وأنظمة جاءت من الحكومة، رفع عضو مجلس الشورى الدكتور فهد بن جمعة «نقطة نظام» بعد رفض الأمانة العامة بالمجلس من قبول توصية منه ومن زميله لإجراء تعديلات على القانون الموحد لحماية المستهلك الخليجي، بسبب أنه نظام إقليمي وهو في مرحلة المصادقة، ولا يجوز طلب توصيات عليه، وقال: «إن يُطلَب من الأعضاء القبول والمصادقة على ما لم يقتنعوا به فهذا ظلم، لاسيما على المستهلك»، مطالباً بوضع تعريفات ومواد للاحتكار والمنافسة وارتفاع الأسعار لحماية المستهلك من التجار.

بدوره، تساءل عبدالعزيز النصار: هل مثل هذه الأنظمة والمشاريع الموافق عليها في المجلس الأعلى يجوز التعديلات عليها من المجلس أم هي لـ«المصادقة»؟

فيما ابتدأ اللواء عبدالهادي العمري مداخلته معترضاً على النظام ببيت شعري:

ذهبت من الهجران في غير مذهب

ولم يكُ حقاً كل هذا التجنب

وأوضح العمري أن مواد النظام لحماية المستهلك الخليجي ذهبت إلى معالجة من وقع عليه الضرر، ولكنها لم تتصدَ لمن أوقع الضرر ومن تسبب فيه. وعندما يهتم النظام بإجراءات رفع الضرر عن المستهلك الخليجي فكيف يتناسى من استورد وأدخل هذه السلع المغشوشة إلى بلداننا؟ مشيراً إلى أن بعض التجار وفي غياب الجزاء الرادع يذهب بنسخة أصلية لبعض السلع إلى بعض الدول المصنعة، والتي لا تكترث أصلاً بتصدير الصناعات المقلدة المغشوشة، لعلمها بضعف الأنظمة لدينا في محاربتها، ويطلب هذا التاجر النسخة نفسها مقلدة ومغشوشة، ثم تدخل هذه المواد للعيان مقلدة ومغشوشة!

وقال: «آمل من المجلس بإضافة مادة عقابية رادعة لمن يتسبب في الإضرار بالمستهلك». متسائلاً :لماذا في دول الخليج يكون الغش والتقليد في بعض السلع متاحاً ومشروعاً؟

جاء ذلك خلال مناقشة المجلس تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن النظام)القانون) الموحد لحماية المستهلك بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي .وطالبت «اللجنة» في توصيتها التي رفعتها للمجلس بالموافقة على مشروع النظام)القانون) الذي يتكون من 37 مادة، وتضمين لائحته التنفيذية المنوه عنها في المادة الثانية من النظام الموحد المستهلك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، والحقوق والإجراءات التنظيمية الواردة في المادة الـ32، لتشمل الحق في إعادة السلعة واستبدالها أو استرداد قيمتها خلال فترة محددة من تاريخ شراء السلعة التي لا تتوافر فيها شروط الجودة المطابقة للمواصفات أو الصحة والسلامة.

كما طالبت اللجنة تضمين «اللائحة» الحق في شهادة لصيانة السلع المصنعة لما بعد البيع، ضماناً للجودة وعدم وجود المنتجات غير السليمة في السوق، إضافة إلى الحق في ضمان جميع الالتزامات بحماية المستهلك تحت جميع وسائل الشراء وأنواع البيوع التقليدية والمستجدة في المعاملات التجارية، والعمل على الفصل بين إجراءات عقوبات السجن والغرامات الواردة في المادتين الـ32 والـ20 من النظام، لتمكين الجهة المختصة من تطبيقها ولتنفيذها بمنهجية علمية. ويهدف النظام (القانون) إلى وضع الأطر والأحكام الرئيسة لحماية المستهلك، وذلك بوضع تعريفات دقيقة وشاملة للمستهلك والسلع والخدمات، وإقرار مبادئ عدة لحماية المستهلك، أبرزها ما يتعلق بتعويض المستهلك واستبدال السلع المعيبة أو الخطرة وردّها. كما وسّع النظام من نطاق حماية المستهلك بامتداد المسؤولية للموردين والموزعين والتجار، كما نظم النظام مواضيع الإعلانات التجارية والتخفيضات، ووضع عقوبات صارمة ورادعة لمن يخالف أحكامه.

«العدل» تدرّب 31 ألف موظف في «تنمية الموارد البشرية»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21774904

انخرط حوالى 31 ألف موظف في وزارة العدل في برنامج «الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية»، وتعد الوزارة من أكثر الأجهزة الحكومية لناحية عدد الموظفين الذين طبق عليهم البرنامج في مرحلته الأولى. ونفذت الوزارة مبادرات عدة في مجال التخطيط للتعاقب الوظيفي، وإدارة الأداء، والتدريب وتطوير القيادات، والتواصل الداخلي، والسلامة في مواقع العمل، وتخطيط القوى العاملة، واستقبال الموظف الجديد.

وتقدم الإدارة العامة لتنمية الموارد البشرية في الوزارة 178 خدمة إلكترونية للموظفين، ويسعى نظام الموارد البشرية إلى تحقيق رضا الموظفين، إلى جانب نشر الوعي حول برنامج «الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية» ومراجعة وتطبيق النماذج المعتمدة من وزارة الخدمة المدنية، وكذلك وضع خطة لإدارة التغيير في الوزارة.

وقامت الإدارة في هذا المجال بتنمية المعلومات لدى الموظفين في ما يتعلق بـ«رؤية المملكة 2030»، وبرنامج «التحول الوطني «**2020**، وتهيئة الموظف الجديد للاندماج في بيئة العمل بتوفير الوسائل التي تعينه على ذلك.

تعليم المدينة: سنحاسب المفرط في حادثة سقوط طالب من الدرج

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://www.alriyadh.com/1592708

المدينة المنورة - خالد الزايدي

أصدرت إدارة تعليم المدينة المنورة بيانا إلحاقياً حول حادثة سقوط طالب من درج الطابق الثاني لمدرسة ابتدائية، أكدت فيه بأنها لن تتهاون في محاسبة كل من يثبت تفريطه أو تهاونه في تأدية واجباته الرقابية والإشرافية، وأن تصميم المبنى معتمد في كافة مناطق المملكة، كما أنها ستعلن النتائج بشفافية حال انتهاء التحقيقات، جاء في نص البيان: "إلحاقاً إلى بياننا السابق والمتعلق بحادثة سقوط الطالب أحمد بن تويشبيكوف نوركلين والذي يدرس بالصف الأول بمدرسة محمد بن علي القشيري الابتدائية لتحفيظ القرآن، الملحقة بمدرسة حسان بن ثابت الابتدائية، أثناء الانصراف، مما أدى إلى وفاته - يرحمه الله-، وما تناقلته بعض وسائل التواصل لمقطع الفيديو الذي يظهر سقوط الطالب والذي تم تداوله على نطاق واسع، وعليه تود إيضاح التالي :

حظيت هذه الحادثة باهتمام ومتابعة كبيرين من وزارة التعليم والجهات المختصة، كما تود الإدارة الإيضاح بأن مبنى المدرسة من المباني المصممة للخدمات التعليمية، علماً بأن هذا النموذج معتمد في كافة مناطق المملكة ولم يرد للإدارة أي ملاحظات عليه من جهات حكومية، قامت الإدارة بتكليف فريق متخصص للوقوف على هذه الحادثة وإعداد تقرير حول ملابساتها، تحت إشراف إدارتي المتابعة والقضايا، وذلك تزامناً مع قيام الجهات الأمنية المعنية بالتحقيق في هذه الحادثة، وقد صدر التقرير الأولي للجنة وتم رفعه للإدارة القانونية، تؤكد الإدارة بالمنطقة بأن من أولوياتها إيجاد بيئة تعليمية آمنة ومحفزة للتعلم تتوفر بها كافة وسائل السلامة، وأنها في الوقت نفسه لن تتهاون في محاسبة كل من يثبت تفريطه أو تهاونه

في تأدية واجباته الرقابية والإشرافية والتي تؤثر على سير العملية التعليمية، والتقيد باتباع ما يكفل سلامة الطلاب في المدرسة، كما تؤكد الإدارة بأنها ستقوم بإعلان نتائج التحقيق حول هذه القضية حال الانتهاء منها."

مركز الملك سلمان للشباب يبرز فرص الشباب في رؤية 2030

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://www.alriyadh.com/1592909

لرياض- مفضي الخمساني

تبدأ اليوم أعمال "الشباب والفرص في رؤية 2030"، الذي ينظمه مركز الملك سلمان للشباب، في «مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية» بمدينة الرياض، ويستهدف فئة الشباب في المملكة، لاسيما طلاب وطالبات الجامعات منهم، و المبتعثين بالخارج. ويتضمّن الملتقى خمسة محاور رئيسية، تركز على هدف رئيس يتمثل في تبسيط مفهوم «رؤية المملكة 2030 «بأسلوب يتناسب وعقلية الشباب وطريقة تفكيرهم، بما يضمن فهمها بشكل دقيق، والتعرف على الفرص المتاحة لهم وكيفية مشاركتهم في توليدها واستثمارها وإنتاجها، فيما سيشهد الملتقى مشاركة ثلاثة من الوزراء، الذين سيشرفون جلسات الملتقى وإثراء محاوره وحواراته. وأوضح المدير التنفيذي لـمركز الملك سلمان للشباب رئيس اللجنة المنظّمة لملتقى «الشباب والفرص في رؤية 2030«، هاني بن مقبل المقبل، أن الملتقى يأتي بعد مرور سنة كاملة على انطلاق رؤية **2030**، وبناء على مبادرة سابقة قام بها المركز فيما يخص برنامج التحول الوطني، انطلاقا من دور المركز فيما يخص قطاع الشباب بصفتهم العمود الفقري للمملكة بنسبتهم العالية في المجتمع، التي أكدت دراسات إحصائية أنهم يشكلون **70%**من عدد السكان. ونوه بدور القطاعين العام والخاص في هذا الصدد، مشيراً إلى ضرورة مشاركتهما في التحفيز والتعريف بالرؤية، خصوصاً وأن "رؤية المملكة 2030" تستهدف مختلف القطاعات بشكل واضح وجلي، لافتاً النظر إلى المهام التي يتولى مركز الملك سلمان للشباب تنفيذها، والتي وضعت الشباب محور الاهتمام، والمستهدف الأول من مبادرات المركز. وبين المقبل أن الملتقى يعد أول مشروع غير حكومي يخص الشباب و«رؤية 2030»، وهذا ما ينطبق أيضاً على كل البرامج التي تستهدف الشباب ويتبناها «مركز الملك سلمان للشباب«، وأنه سيكون هناك تعاون مع الجامعات في هذا الخصوص سيتم إعلانها في حينه . وأفاد أن الملتقى بدأ العمل فيه بعد نجاح ملتقى فرص الشباب في برنامج التحول الوطني 2020 الذي أقامه المركز في رمضان الماضي وشهد نجاحاً لافتاً، وجاءت فكرة الملتقى الجديد بعد سلسلة من الإجراءات المختلفة لتطوير الفكرة بعد دراسة الحالة العامة لتقديم مبادرة تتماشى وحاجة الشباب في هذا المشروع الوطني الكبير". وأشار إلى الخطط والاستراتيجيات التي تضمنتها بداية مشروع الملتقى، التي اتفق على أن يكون تبسيط «رؤية 2030» هدفاً رئيساً في السنة الأولى من عمر الملتقى، أي بلغة تناسب فكر الشباب واهتماماتهم، لاسيما وهم المكسب الأول والأهم من فعاليات وأعمال الملتقى، إلى جانب التركيز على تعزيز الصورة الإيجابية لـ «رؤية 2030.«

من جهته أوضح مدير الإعلام والنشر بمركز الملك سلمان للشباب، رئيس اللجنة الإعلامية بالملتقى يوسف الهزاع أن الملتقى سيستضيف معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الأستاذ عبدالله السواحة للحديث حول محور التحول الرقمي، فيما سيشارك معالي وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي ومعالي وزير المالية الأستاذ محمد الجدعان في جلسة حوارية. وحول تفاصيل محاور الملتقى الخمسة، أبان الهزاع أن المحور الأول سيتناول تعريف الرؤية بشرح وتبسيط الرؤية، ويتحدث فيه معالي مدير جامعة الباحة الدكتور نبيل كوشك، وعضو مجلس إدارة هيئة الترفيه الدكتورة لمى السليمان. فيما يستعرض المستشار في الإعلام والعلاقات العامة الدكتور إبراهيم البعيز، تجارب دولية ناجحة في هذا الجانب، في حين سيركز المحور الثاني على مفاهيم ركيزة العمق العربي والإسلامي، من خلال ما سيقدمه المتحدث في هذا المحور رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للدراسات الأثرية الدكتور محمد العتيبي، الذي من المنتظر أن يسلط الضوء على تاريخ الحضارات في الجزيرة العربية .وسيشهد الملتقى مشاركة كل من أمين العاصمة المقدسة الدكتور

أسامة البار، والشيخ صالح المغامسي، ومقدم برنامج "على خطى العرب" الدكتور عيد اليحيى، للحديث عن خدمة ضيوف الرحمن وكرم الضيافة وحسن الوفادة للحجّاج، بينما ستتناول جلسة حوارية الفرص الواعدة في زيادة عدد المعتمرين من 8 ملايين إلى **30**مليون معتمر، ويتحدث فيها الرئيس التنفيذي لشركة جبل عمر للتطوير ياسر الشريف، والكاتب الاقتصادي فضل البوعينين، فيما يسلط المحور الثالث الضوء على الفرص الواعدة في خطط توطين الصناعات العسكرية، ويتحدث فيه المستشار في صندوق الاستثمارات العامة عبدالله بن زرعة. ولفت الهزاع النظر إلى المحور الرابع الذي يتطرق إلى استغلال الموقع الجغرافي للمملكة كمنصة لوجستية لربط القارات، ويتحدث فيه كل من رئيس هيئة النقل العام الدكتور رميح الرميح، ومدير عام الجمارك أحمد الحقباني، والمدير العام للشؤون التجارية والدولية في مجموعة الزامل القابضة مساعد الزامل، والرئيس التنفيذي لمجموعة الطيار عبدالله الداود، فيما سيتناول المدير العام المكلف للمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة حسام المدني أبرز مفاهيم قياس الأداء والشفافية والحوكمة في رؤية المملكة 2030، فيما يستعرض وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتنمية الدكتور سالم الديني في المحور الأخير يستعرض فرص التطوع ونشاطاته في الرؤية.

الحميدان: برامج لدعم التوظيف وإعانة الباحثين عن عمل

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://www.al-madina.com/article/523247

قال نائب وزير العمل والتنمية الاجتماعية احمد الحميدان: إن عدد المسجلين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قفز من 700 ألف مواطن في 2011 إلى 1.8 مليون مواطن في 2015 وهذا نمو هائل، وتهدف الوزارة في خطة التحول الوطني 2020م إلى خلق فرص عمل لائقة للسعوديين عبر مبادرات خلق الوظائف في القطاع الخاص، وعبر التدخلات المباشرة من الوزارة في هيكلة الأجور.

وبيَّن الحميدان أن نظام «ساند» أسهم بشكل كبير في تحقيق الأمان الوظيفي للسعوديين، ولم يعد خافيًا تسجيل سعوديين برواتب 3000 ريال لسعوديين في نظام التأمينات الاجتماعية لتقل نسبة التقاعد، وبالتالي فنظام حماية الأجور سيحدد العلاقة بين أصحاب العمل والعمال ويكشف محاولة التحايل، مشيرًا إلى أن هيئة توليد الوظائف وهيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة مساندة للوزارة في إيجاد فرص العمل.

جاء ذلك خلال الجلسة التي افتتحها الحميدان مساء أمس بملتقى «حوارات تنموية» في دورته السادسة بعنوان «الحماية الاجتماعية في سوق العمل» والتي عقدتها مؤسسة الملك خالد في مقرها بمدينة الرياض.

وأضاف الحميدان: إن الوزارة وقعت مع هيئة المهندسين لتدريب الطلاب وهم على مقاعد الدراسة وسيستمر هذا البرنامج إلى ما بعد الجانب الهندسي وسيشمل جوانب أخرى مثل التدريب الصحي وغيرها، مؤكدًا أن منصة دروب معنية بشكل كبير بتطوير وتدريب السعوديين على أي نقص في هذا المجال خاصة أنه مجال متطور ومتجدد.

وأشار إلى إطلاق مبادرة جديدة هي «رخصة العمل الحر» من خلال برنامج تسعة أعشار الذي يهدف إلى دعم الشباب السعوديين لممارسة العمل الحر وفق تنظيم يكفل لهم كافة الدعم والتشريعات اللازمة. وتناول الملتقى التحديات التي يعانيها سوق العمل من منظور الحماية الاجتماعية ومناقشة البرامج والسياسات المعنية بتوفير الحماية والتغطية للعاملين عبر تحفيز فرص العمل اللائقة وبرامج دعم التوظيف وإعانة الباحثين عن عمل، والتدابير الوقائية الخاصة بحماية العامل في جميع مراحله الحياتية باحثًا عن العمل وموظفًا وبعد انتهاء خدمته وعند تقاعده، لما لهذه المعطيات من انعكاسات على نمط حياة الأفراد واستقرار المجتمع ومتانته.

وأكدت صاحبة السمو الملكي الأميرة البندري بنت عبدالرحمن الفيصل المديرة العامة لمؤسسة الملك خالد، في كلمة لها في بداية الملتقى، أن المملكة شهدت تغييرات ملهمة طالت جميع مرافق الدولة بعد مرور عام من رؤية المملكة 2030 وأثّرت هذه التغييرات على نمط الحياة في المجتمع.

وشدّدت سموها على أهمية تناول القضايا التي يعاني منها سوق العمل في القطاع الخاص من زاوية مختلفة وغير تقليدية، لافتة النظر إلى أن سوق العمل في المملكة يواجه الكثير من التحديات.

بدوره أشار مستشار وزير العدل الدكتور عبدالله العبداللطيف إلى وجود 25 مبادرة لدى وزارة العدل ضمن خطط التحول الوطني ورؤية 2030م ومن أهمها تصميم نموذج حديث للمحكمة العمالية، وإنشاء مركز التحكيم العمالي وهو أحد الأساليب الوقائية لحماية منسوبي العمل وهو جاهز للإطلاق.

وأضاف: إن إدارات التسوية العمالية في مكاتب العمل حققت نتائج مبهرة حيث إن 65% من القضايا انتهت صلحًا، منوهًا إلى أن عام 1438هـ حقق أرقامًا كبيرة في عدد القضايا المنظورة في المحاكم والتي بلغت حتى الآن 70 ألف قضية، وسبب التزايد في هذه الأرقام هو النظام الجديد الذي فضح التستر التجاري.

من جهته قال رئيس اللجنة التأسيسية لاتحاد اللجان العمالية نضال رضوان: «إن المرأة السعودية يجب أن تأخذ أجرها وحقها بالكامل مساواة بالرجل عندما يؤدي الاثنان نفس العمل بكافة الامتيازات.»

أوضح نائب المحافظ للاستراتيجية والشراكات بهيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الدكتور عبدالله الصغير أن هنالك توجهًا لدعم الأسر المنتجة لتحويلها إلى مؤسسات صغيرة قائمة بذاتها، حيث تعد اليوم من البرامج متناهية الصغر ويدعمها بنك التنمية الاجتماعية، مضيفًا: إن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة يستوعب أكثر من 55% من القوى العاملة، وأن 19 % من السعوديين يعملون حاليًا في القطاع.

«التنمية الاجتماعية»: 422 مليونا إعانات شهرية لـ 476 ألف معاق

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://www.al-madina.com/article/523236

كشف وكيل الرعاية الاجتماعية والأسرة في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الدكتور نايف الصبحي، أن مجموع ما يقدم من إعانات شهرية للأشخاص ذوي الإعاقة يبلغ 422 مليون ريال، في حين تبلغ قيمة الأجهزة الطبية المساندة لذوي الإعاقة، سواء كانت إعاقة سمعية أو بصرية أو جسدية 45 مليون ريال سنويا.

وأوضح الصبحي، أن العدد الإجمالي للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يستفيدون من الإعانات والبرامج التي تقدمها الوزارة ممثلة بوكالة الرعاية الاجتماعية والأسرة يبلغ 475,617 ألف شخص حسب آخر إحصائية.

وأكد على أهمية تقديم كافة الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال منهجية جديدة تتوافق مع الاتفاقية الدولية لذوي الإعاقة، وإشراكهم في تقييم الخدمات المقدمة لهم، بهدف الوصول إلى أرقى الخدمات.

«العمل»: إيقاف استقدام أطباء الأسنان

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://www.al-madina.com/article/523237

أعلنت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وقف الاستقدام لوظائف أطباء الأسنان؛ لإتاحة فرص العمل لأطباء الأسنان السعوديين والسعوديات. وقالت الوزارة أمس عبر حسابها في «تويتر»، إن هذا القرار جاء بالتنسيق مع وزارة الصحة، وذلك خلال ورشة العمل المشتركة التي أقيمت صباح أمس بين الوزارتين بحضور وزيري الصحة والعمل والتنمية الاجتماعية، ونوقش خلالها سبل تمكين السعوديين والسعوديات من العمل في القطاع الصحي. ويتوقع أن يسهم القرار في توظيف 3000 خريج طب أسنان سعودي في المستوصفات والمستشفيات الخاصة خلال المرحلة المقبلة. كما ناقشت الورشة تحفيز القطاع الخاص لفتح مقاعد تدريبية وتأهيلية، وتقديم التسهيلات للمنشآت بهدف دعم نمو فرص العمل بالقطاع، إلى جانب توحيد اشتراطات التفتيش والمراقبة بين الوزارتين على القطاع الخاص، وبرامج التدريب والتجسير للعاملين في القطاع الصحي، وتم الاتفاق على تكوين لجنة فرعية بين الوزارتين، لمتابعة وتنفيذ مخرجات الورشة على أرض الواقع، فضلًا عن إعداد دراسة تفصيلية لخمس سنوات مقبلة عن القطاع الصحي، وإجراء التخطيط المشترك، والتحضير لإعداد برامج تدريبية للسعوديين للعمل في القطاع الصحي.

مختص: القرار حل عاجل لتكدس الخريجين.. ونطالب بدمج الكليات

علق د. إبراهيم العمر المتخصص بالإدارة الصحية قائلاً: إن القرار مناسب رغم أنه جاء متأخرًا، وهو حل عاجل لمشكلة تزايد عدد الخريجين من كليات طب الأسنان الحكومية والخاصة، وطالب بالنظر بعدد كليات الأسنان الحكومية والخاصة، وإمكانية دمجها لتخريج عدد يناسب سوق العمل. وقال إن ذلك يمهد الطريق نحو خصخصة القطاع الصحي حسب رؤية السعودية 2030، ويمهد الطريق، ويؤهل الأطباء السعوديين للعمل والتكيف مع القطاع الخاص، وأكَّد أنَّها فرصة لتوطين وظائف أطباء الأسنان بالقطاع الخاص في ظل شحّ وظائفهم.

الأحوال المدنية لـ المدينة : تصحيح أوضاع 2.5 مليون سوري ويمني

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://www.al-madina.com/article/523229

أحمد علي - جدة

كشف محمد الصرامي مدير عام الشؤون القانونيَّة بالأحوال المدنيَّة، بوزارة الداخليَّة، عن تصحيح أوضاع ما يقارب من نصف مليون يمني، ومليوني سوري، مع توفير كل سبل العيش الكريم لهم، خاصة في قطاعي التعليم والصحة. وأشار إلى أنَّ المملكة تعتبر اللاجئين وافدين، وتعاملهم في القضايا الأساسيَّة معاملة السعوديين، لافتًا إلى تقديم خدمات التعليم والصحة لهم بالمجان، مع تسجيل كل الوقوعات المتعلِّقة بالزَّواج والميلاد لهم. ولفت في تصريحات خاصَّة لـ«المدينة» بالقاهرة على هامش أعمال الاجتماع الثالث لعمليَّة التشاور العربيَّة الإقليميَّة حول الهجرة، بمقر جامعة الدول العربيَّة إلى دور المملكة بمساعدة اللاجئين، وما يقوم به مركز الملك سلمان للإغاثة، بالتعاون مع منظمة الهجرة الدوليَّة، في مناطق

النزاع لتخفيف معاناة المتضررين، ولاسيما في اليمن وسوريا. ووفقًا لمصدر مسؤول بوزارة الخارجيَّة، فإنَّ المملكة في مقدمة الدول الداعمة للشعب السوري، واستقبلت منذ اندلاع الأزمة ما يقارب المليونين ونصف المليون سوري، وحرصت على عدم التعامل معهم كلاجئين، أو وضعهم بمعسكرات لجوء؛ حفاظًا على كرامتهم وسلامتهم، ومنحت لمن أراد البقاء الإقامة النظاميَّة أسوة ببقية المقيمين، وتجلى الدعم بوضوح في الأمر الملكي الصادر في عام 2012، والذي اشتمل على قبول الطلبة السوريين الزائرين بمدارس التعليم العام، وقد وصل عددهم إلى 100 ألف طالب، وأشار إلى أن قيمة المساعدات الإنسانيَّة للأشقاء السوريين بلغت نحو 700 مليون دولار.

«الشورى" يطالب بتضمين الحماية من الاحتكار في نظام المستهلك الخليجي

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://www.al-madina.com/article/523227

يكشفُ وزيرُ الشؤون الإسلاميَّة والأوقاف الشيخ صالح آل الشيخ، عددًا من الملفات لأعضاء مجلس الشورى في جلستهم اليوم المخصَّصة لمناقشة الملفَّات الهامَّة، والمعوّقات التي تواجه الوزارة، وأبرز الحلول التي تقدِّمها لمواجهة تلك المشكلات. فيما طالب عددٌ من أعضاء الشورى في جلسة أمس، بتضمين الحماية من الاحتكار في النظام الموحَّد لحماية المستهلك بدول مجلس التعاون الخليجي، مشيرين إلى أنَّه أغفل الحديث عن الجودة، وعقوبات مَن يُدخل السلع المقلَّدة للسوق.

ويأتي حضور الوزير رغبةً من المجلس في مناقشة أداء الوزارة، وخططها، ورؤاها المستقبليَّة لتطوير الخدمات التي تقدمها، والارتقاء بها، وذلك انطلاقًا من دور الشورى في دعم الأجهزة الحكوميَّة وتطوير أدائها، ودوره في دعم مسيرة التنمية الشاملة في المملكة، وتأكيدًا على الدور التكاملي بين المجلس والأجهزة التنفيذيَّة للدولة.

وعلمت «المدينة» أنَّ من أبرز الملفَّات تفعيل الرقابة المجتمعيَّة على المساجد، من خلال تطبيقات إلكترونيَّة للإبلاغ عن التجاوزات لتعليمات وزارةِ الشؤون الإسلاميَّة ولوائحها، وأيضًا المطالبة بزيادة الاعتمادات الماليَّة السنويَّة المخصَّصة لمكافآت الأئمة، والخطباء، والمؤذِّنين، وخدم المساجد، وأعمال الوزارة في المجال الدعوي في الداخل والخارج، ورفع كفاءة الإنفاق التشغيلي بما ينسجم مع برنامج التحوُّل الوطنيّ، ورؤية المملكة 2030.

واستغرب عددٌ من أعضاء الشورى أمس، عند مناقشة مشروع النظام الموحَّد لحماية المستهلك لدول الخليج العربيَّة أن النظام خلا من أيِّ مواد لحماية المستهلك من الاحتكار، أو من عقود الإذعان.

وقال عضو المجلس عطا السبتي: إنَّ النظام لم يقدِّم أيَّ مادة تحمي المستهلك من عقود الاحتكار، كما أنَّ النظام يجب أن يتضمَّن موادَّ فيما يخصُّ حماية المستهلك.

ومن جانبه قال عضو المجلس فهد بن جمعة: إنَّ التعريفات في النظام غير دقيقة، حيث إن هناك تعريفًا للرغبة، ولا يوجد تعريفٌ للشبع، كما أنَّ التعريفات في المادة الأولى غاب عنها تعريف الممارسات الاحتكاريَّة، وأنه يجب تعريف الاحتكار.

مقترح حماية كاملة لمبلغي الرشوة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=303084&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي 10-05-2017 1:37 AM

علمت «الوطن» من مصدر مطلع، أن هناك مقترحا تتم دراسته يهدف إلى تعديل بعض مواد نظام مكافحة الرشوة، لتحقيق ما أسمته المصادر «حماية كاملة» للمبلغين عن جرائم الرشوة التي يقع فيها بعض الموظفين العاملين بالقطاعات المختلفة سواء أكان المبلغ مقيما أو مواطنا أو موظفا، وذلك بعد أن تم رصد شكاوى لحالات تعرضت للمضايقات بعد قيامهم بالإبلاغ عن جرائم رشوة إلى جانب التحقيق معهم كأطراف في القضية المبلغ عنها.

1800قضية فساد

كشف المصدر، أن عدد قضايا الفساد المالي والإداري التي تلقتها الجهات المسؤولة بلغ نحو 1800 قضية فساد إداري ومالي، تتضمن الرشوة، وشملت تلك البلاغات موظفين يعملون بالقطاع الحكومي تم القبض عليهم والتحقيق معهم عبر الجهات المختصة وبعد ذلك تم تحويلهم إلى الجهات القضائية لمحاسبتهم. وأكد المصدر، أن نظام الرشوة تضمن أن كل من قام بالتبليغ عن جريمة رشوة ولم يكن راشيا أو شريكا أو وسيطا يمنح مكافأة مالية لا تقل عن 5 آلاف ريال ولا تزيد عن نصف قيمة المال في الجريمة المبلغ عنها.

تفعيل الحماية

أوضح المحامي نواف المطوع لـ«الوطن»، أن نظام مكافحة الرشوة الحالي يحتاج إلى تفعيل حماية حقيقية المبلغين عن حالات الرشوة المختلفة، مؤكدا أن القضايا الأكثر التي تقع فيها جرائم الرشوة هي استغلال النفوذ وما ينتج عنها من رشاوى وغيرها، وقال «هناك مبلغون كثر تضرروا من التبليغ عن الفساد وهنا أمر مهم يجب تداركه وهو فقد الثقة لدى المبلغين في تلك الجهات التي لا تحمي أسماء المبلغين عن شبهات الفساد وهذا يتطلب معالجة عاجلة وإثبات آثارها كي تعود ثقة الناس في الحماية.»

حالات يطبق فيها نظام الرشوة

كل موظف أخذ مالا أو طلب لنفسه أو لغيره أو قبل عطية لتسهيل معاملة من أعمال وظيفته يعد مرتشيا ويعاقب بالسجن 10 أعوام وغرامة مليون ريال.

كل موظف امتنع عن أداء عمل من أعماله إلا بأخذ مال له أو لغيره أو يزعم أنه من أعماله وظيفته ولو كان هذا الامتناع مشروعا يعد مرتشيا ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها سابقا.

كل موظف عام طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ مالا أو عطية فيعاقب على ذلك ولو كان ذلك بدون اتفاق سابق يعد مرتشيا ويعاقب بنفس العقوبة السابقة.

كل موظف عام أخل بواجبات وظيفته بأن قام بعمل أو امتنع عن عمل من أعمال تلك الوظيفة نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يعد في حكم المرتشي ويعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد عن مائة ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.

كل موظف عام طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لاستعمال نفوذ حقيقي يعد مرتشيا.

14ألف زيارة لمستشفى الأمل خلال عام

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=303093&CategoryID=5

الرياض: محمد العواجي 10-05-2017 12:42 AM

استقبلت العيادات الخارجية بمستشفى الأمل بجدة خلال العام الماضي 2016 (13942) زيارة، بينما استقبل قسم الطوارئ بالمستشفى 2653 زيارة خلال نفس الفترة، وبلغ عدد الخدمات الطبية المساعدة (53455) فحصا مخبريا، بالإضافة إلى (2260) أشعة تشخيصية، بينما بلغ عدد خدمات علاج الإدمان المساعدة (26064) جلسة نفسية لقسم علم النفس الإكلينيكي، في حين بلغ عدد الخدمات الاجتماعية المقدمة (16415) خدمة اجتماعية. وبلغ عدد زيارات قسم الرعاية الممتدة من المرضى الذين أكملوا البرنامج العلاجي (4919 زيارة)، وهؤلاء أقل عرضة للانتكاسة.

فحص عشوائي لنزلاء وعاملي سجون الشرقية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=303073&CategoryID=5

الدمام: مبارك آل مشاري 10-05-2017 12:25 AM

كشف المدير العام لسجون المنطقة الشرقية، اللواء مساعد الرويلي، اتخاذ تدابير جديدة في الحد من تهريب الممنوعات داخل السجون، خلال استخدام أجهزة الكشف عن المعادن، وأجهزة إكس راي حديثة، أسهمت في الفترة الأخيرة في تقليص نسبة التهريب بهذا المجال، مؤكدا تنظيم فحص طبي دوري -وبشكل عشوائي ومفاجئ- على السجناء والأفراد العاملين في السجون، تم خلاله رصد حالات معينة متعاطية للمخدرات.

وأشار في تصريح صحفي خلال افتتاحه لأول معرض في مجمع تجاري لبيع منتجات النزلاء والنزيلات في مجمع الراشد بالخبر، أمس، والذي جاء ضمن برامج لجنة تراحم لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم بالمنطقة الشرقية، إلى الانتهاء من نسبة 80 % من أعمال إصلاحية الدمام التي تعد الأولى من نوعها كنموذج عالمي بالمنطقة، بعد أن وجّه أمير الشرقية الأمير سعود بن نايف، بسرعة إنجازها وتسهيل كل الصعوبات، مضيفا أنها تتضمن 28 موقعا تدريبيا، وعنابر متعددة، تتميز بأفضل المواصفات والمقاييس، والتي يتوقع نهاية العمل في هذا المشروع خلال 6 أشهر.

من جانبه، أوضح المدير التنفيذي لتراحم الشرقية، الدكتور يوسف الراشد، أن هذا هو المعرض الدائم لمنتجات السجون، كأول معرض من نوعه في المنطقة يعرض منتجات النزلاء والنزيلات، مبينا أن تراحم أخذت على عاتقها توفير المشاريع ذات الاستدامة المالية، والتي ترتبط بتنمية النواحي المهنية للسجناء والسجينات، وتوفر لهم مصادر دخل دائمة من إنتاجهم داخل السجن، فتعاونت مع المديرية العامة للسجون، وبرعاية وتمويل من مركز الزامل لخدمة المجتمع، لإنجاح هذا المشروع.

من جهته، أكد ممثل مركز المسؤولية المجتمعية، مساعد الزامل، أن المركز يسعى إلى دعم المبادرات النوعية، لا سيما فيما يتعلق بدعم الأسر المنتجة، ومنها مشاريع السجون.

مسؤولون حكوميون: نظام "ساند" والمادة الـ77 استُغلا سلبيًّا من البعض.. وإطلاق "رخصة العمل الحر"

خلال لقاء "حوارات تنموية".. وعدد المسجلين بالتأمينات يقفز إلى 1.8 مليون مسجل

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
https://sabq.org

أكد مسؤولون حكوميون أهمية ترشيد القبول، والتركيز على التخصصات النوعية التي يحتاج إليها سوق العمل، مشيرين إلى أن نظام "ساند" والمادة الـ77 استُغلا بشكل سلبي من البعض، وأنهما ساهما في حماية سوق العمل.

وأضافوا خلال لقاء "حوارات تنموية"، الذي نظمته مؤسسة الملك خالد الخيرية، واستضاف نائب وزير العمل ونائب وزير التعليم ومستشار وزير العدل ونائب محافظ هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورئيس اللجنة التأسيسية لاتحاد اللجان العمالية، بأن عدد المسجلين في التأمينات الاجتماعية قفز خلال 4 سنوات من 700 ألف إلى 1.8 مليون مسجل.

وقال نائب وزير العمل أحمد الحميدان: إن من الأدوار الرئيسية التي تقوم بها وزارة العمل هو هيكلة السوق الحالية، وهل هي قادرة على خلق فرص عمل أم لا، من خلال توفير الصحة والسلامة المهنية. مشيرًا إلى أن عدد المسجلين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قفز من 700 ألف مواطن في 2011 إلى 1.8 مليون مواطن في 2015.

وبيَّن أن نظام "ساند" أسهم بشكل كبير في تحقيق الأمان الوظيفي للسعوديين، وأيضًا لم يعد خافيًا تسجيل سعوديين برواتب 3000 ريال في نظام التأمينات الاجتماعية؛ لتقل نسبة التقاعد المقتطعة؛ وبالتالي فنظام حماية الأجور يهدف لتحديد العلاقة بين أصحاب العمل والعمال، وكشف محاولة التحايل. مشيرًا إلى أن هيئة توليد الوظائف وهيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة مساندتان للوزارة في إيجاد فرص العمل.

وأشار الحميدان إلى إطلاق مبادرة جديدة، هي "رخصة العمل الحر"، من خلال برنامج تسعة أعشار، الذي يهدف إلى دعم الشباب السعوديين لممارسة العمل الحر وفق تنظيم يكفل لهم الدعم والتشريعات اللازمة كافة. مؤكدًا أن القضاء ووزارة العدل هما المعنيان بالدرجة الأولى بحل المشكلات الخاصة بأرباب العمل والعاملين، وأنهم لا يستطيعون التدخل، وذلك في إجابة عن طول أمد التقاضي في بعض الخلافات العمالية.

وقال نائب وزير التعليم، الدكتور عبد الرحمن العاصمي: تسعى الجامعات إلى تطوير المخرجات، ليس فقط عبر البرامج الأكاديمية، ولكن عبر العديد من المجالات، مثل الدورات التدريبية وأيام المهنة التي تقيمها أغلب الجامعات، وأيضًا المهارات الأساسية والحياتية المهمة لتأهيل طالب العمل". مشيرًا إلى إطلاق مركز تطوير مهني، يهدف إلى تطوير وتقييم البرامج التدريبية الحالية، وسيكون نقلة نوعية؛ إذ سيتم التدريب بطريقة احترافية.

وأضاف: مبدأ التعلم مدى الحياة العالمي موجود لدى الوزارة، وتعمل عليه، وهو يرتبط أكثر بمؤسسات العمل. مشيرًا إلى أن كل طلابنا يخضعون إلى تدريب أثناء الدراسة، وتتفاوت النسب، مثل الطب والهندسة والقانون والتوعية، وغيرها.

وبيَّن أن الجامعات السعودية تتعاون مع الجمعيات الخيرية، مثل جمعية إنسان وغيرها في قبول منسوبيها في بعض التخصصات المهمة التي يحتاج إليها سوق العمل. مشيرًا إلى توجه الوزارة الجديد في ترشيد القبول، والتركيز على التخصصات النوعية.

وأكد الدكتور عبد الله العبد اللطيف مستشار وزير العدل أن التعويض عن الفصل التعسفي غير واضح، وأن المادة الـ77 قد تُستغل من قِبل بعض أرباب العمل بشكل سلبي، لكنها إيجابية لحماية سوق العمل. مشيرًا إلى وجود 25 مبادرة، من أهمها تصميم نموذج حديث للمحكمة العمالية، وإنشاء مركز التحكيم العمالي، وهو أحد الأساليب الوقائية لحماية منسوبي العمل، وهو جاهز للإطلاق.

وأضاف: حققت إدارات التسوية العمالية في مكاتب العمل نتائج مبهرة؛ إذ حققنا 65 في المائة من القضايا، وانتهت صلحًا. مشيرًا إلى أن عام 1438هـ حقق أرقامًا كبيرة في عدد القضايا المنظورة في المحاكم، التي بلغت حتى الآن 70 ألف قضية. وسبب التزايد في هذه الأرقام هو النظام الجديد الذي فضح التستر التجاري.

وبيَّن أنهم أخذوا بتجارب الإمارات وسنغافورة والصين في جانب الخلافات العمالية؛ ففي الصين مثلاً 90 في المائة من القضايا العمالية تحل صلحًا؛ والسبب هو إدراج إحصائيات في ملف القضايا بما تم من الجمعيات العمالية ودورها في الحد من الخلافات وحلها.

وقال رئيس اللجنة التأسيسية لاتحاد اللجان العمالية نضال رضوان: إن المرأة السعودية يجب أن تأخذ أجرها وحقها بالكامل مساواة بالرجل عندما يؤدي الاثنان العمل نفسه بالامتيازات نفسها، إضافة إلى أهمية فتح المجال لعمل المرأة. مشيرًا إلى أحقية الفئة المهمشة، وهم ذوو الاحتياجات الخاصة.

وبيَّن أن بعض أصحاب العمل استغلوا المادتين الـ77 والـ78 لمصلحته الشخصية للتخلص من الموظفين السعوديين في كل الظروف، إضافة إلى استغلال متنفذين من الوافدين في القطاع الخاص لهاتين المادتين لاستبعاد المواطنين من الوظائف؛ وبالتالي فإن هاتين المادتين - للأسف - خدمتا أصحاب العمل، ولم تخدما الموظفين السعوديين في القطاع الخاص.

وأوضح نائب المحافظ للاستراتيجية والشراكات بهيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الدكتور عبدالله الصغير، أن ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال بدأت بالانتشار، ضاربًا المثل بعربات الغذاء المتنقلة، التي أصبحت عامل جذب لكثير من السعوديين، بدلاً من التوظُّف بالمطاعم.

وأشار إلى أهمية دعم النساء في مشاريع ريادة الأعمال النسائية التي تتبناها الهيئة، وأن هناك توجهًا لدعم الأسر المنتجة لتحويلها إلى مؤسسات صغيرة قائمة بذاتها؛ إذ إنها تعد اليوم من البرامج متناهية الصغر، ويدعمها بنك التنمية الاجتماعية.

وأضاف بأن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة يستوعب أكثر من 55 في المائة من القوى العاملة، وأن 19 في المائة من السعوديين يعملون حاليًا في القطاع. مقدمًا حلولاً بعدم استغلال ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل برامج العمل عن بعد والتجارة الإلكترونية وبرامج التمكين بضوابط محفزة، فيها كثير من الفرص.

وطرحت مؤسسة الملك خالد ورقة عمل في ملتقى حوارات تنموية السادس، الذي حمل عنوان "الحماية الاجتماعية في سوق العمل"، أوضحت فيها ضعف برامج التعليم والتدريب الموجهة للشباب السعودي؛ إذ إن 1 من كل 5 من الشباب بين سن 15-24 سنة خارج مقاعد العمل والتعليم والتدريب.

وأشارت إلى معاناة سوق العمل السعودي من التوطين غير المنتج؛ إذ يتقاضى 45 % من السعوديين في القطاع الخاص راتب 3000 ريال، وهو الحد الأدنى لاستفادة أصحاب العمل من نقاط السعودة في برنامج نطاقات؛ ما يدل على التفريط الواضح في الموارد البشرية الوطنية.

وأضافت الورقة إلى ضعف تكافؤ الفرص بين الجنسين، واستمرار وجود فجوة في الأجور بينهما؛ إذ تضاعفت الفجوة ثلاث مرات من 324 ريالاً في عام 2014 إلى 1077 ريالاً عام 2016م، بنسبة 332 %، في حين تعد الشابات السعوديات من 15-24 سنة الفئة الأكثر تضررًا في سوق العمل؛ إذ بلغت نسبة عطالتهن 71.7 %.

600ألف سعودي يطلبون عمالة منزلية عبر «مساند»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 15 شعبان 1438هـ - 11 مايو 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21793762

الرياض - «الحياة»
كشفت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أن أكثر من 600 ألف مواطن سجلوا في برنامج «مساند»، للحصول على عمالة منزلية، فيما بلغ عدد مكاتب وشركات الاستقدام المسجلة 605 مكاتب، ووصل عدد العمال المستفيدين من الموقع إلى 61.411 عاملاً وعاملة، إضافة إلى وجود أكثر من 40 ألف سيرة ذاتية لعمال الخدمة المنزلية في الموقع.
وعدت الوزارة »مساند»: «نواة التحول الإيجابي لخدمات الاستقدام من خلال طرح مجموعة من الحلول التطويرية الرامية لتحسين بيئة عمل هذا القطاع تحت مظلة هذا البرنامج»، الذي يهدف إلى «تحسين وتطوير قطاع العمالة المنزلية في المملكة عبر تنسيق العلاقة بين مزودي الخدمة مكاتب وشركات الاستقدام، وأصحاب العمل المستفيدين من الخدمات التي يقدمها مساند، وعمال الخدمة المنزلية، وذلك من خلال تقديم تطبيقات تقنية مبتكرة وخدمات إلكترونية تستهدف أصحاب العمل ومقدمي الخدمات في المملكة وخارجها.«
وأكدت «العمل» أنها تسعى من خلال برنامج «مساند» إلى «حماية حقوق جميع الأطراف بما يضمن تحقيق العدالة والشفافية، والقضاء على السماسرة والمكاتب غير المرخص لها من خلال التحكم بإجراءات التعاقد الداخلية والخارجية، وتوفير منصة إلكترونية تمكن المستخدمين من الوصول إلى جميع المعلومات والأخبار المتعلقة في قطاع العمالة المنزلية في المملكة، وتقليل الكلف على المستوى المتوسط من طريق التحكم بالتحصيل المالي الإلكتروني بين المستفيد من خدمات عمال الخدمة المنزلية ومزود الخدمة». وأبانت الوزارة أن عدد متصفحي «مساند» وصل حتى الآن إلى حوالى عشرة ملايين متصفح، من سبع دول تم إطلاق النظام فيها، وتصدرت الرياض، وجدة، والدمام، أعلى المدن زيارة للموقع.

32ألف وافد يغادرون السعودية.. وحملات توقف 100 ألف مخالف

المصدر: جريدة الحياة الخميس 15 شعبان 1438هـ - 11 مايو 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21794848

الرياض - سعاد الشمراني
كشفت وزارة الداخلية السعودية عن مغادرة أكثر من 32 ألفاً من المخالفين لنظامي الإقامة والعمل منذ انطلاق حملة «وطن بلا مخالف»، لكن نشاط أجهزتها في ضبط المخالفين لم يتوقف، إذ أسفر عن ضبط حوالى 100 ألف مخالف خلال الفترة نفسها.
وأكد رئيس فريق العمل في الحملة اللواء جمعان الغامدي في حوار تلفزيوني قبل يومين، أن «الأجهزة كافة تعمل لإنجاح الحملة، ونراجع خططنا يومياً لإنجاحها. وتجاوز عدد المقبوض عليهم خلال شهر من بدء الحملة 100 ألف مخالف.«
بدوره، دعا مساعد المشرف على الحملة في الرياض العقيد سفر بن دليم المخالفين إلى استغلال المهلة والمغادرة قبل انتهائها، مؤكداً أن «كل من لا يغادر ستعاد عليه جميع الرسوم والغرامات، ويقيد بأنه مطلوب ولن يستطيع التحرك، لأن الحملة تستهدف أن يكون جميع المقيمين بشكل نظامي.«

وتبقى أقل من 50 يوماً على انتهاء مهلة الـ90 يوماً الممنوحة ضمن «وطن بلا مخالف» التي بدأت أواخر آذار (مارس) الماضي، وشهدت الفترة الماضية استجابة آلاف المخالفين والمتسللين لتصحيح أوضاعهم، وخصوصاً عبر مطار الملك عبدالعزيز الدولي في جدة.
وأسفرت الحملة، التي تشارك فيها 19 جهة حكومية، عن توافد أعداد كبيرة من المخالفين على مقار «الجوازات»، التي تستقبل في 78 موقعاً أعداداً كبيرة يومياً، منها 16 موقعاً في الشرقية، و12 في مكة المكرمة، و10 في الرياض، وسبعة في القصيم.
وتأتي استجابة المخالفين بعدما أعفتهم المملكة من جميع المخالفات المسجلة عليهم وما يترتب عليها من رسوم وغرامات، وأهمها عدم إخضاعهم لـ«بصمة مرحل» ما يتيح لهم العودة إلى السعودية بشكل نظامي، وذلك قبل البدء في ملاحقتهم قانونياً، بمجرد انتهاء المهلة في نهاية شهر رمضان المقبل، إذ سُيطبق على المخالفين بعدها «أقصى العقوبة.«
وتستهدف الحملة حوالى مليون مخالف، بينهم أكثر 285 ألف عامل متغيب عن العمل، بإمكانهم الإفادة من المهلة، في ظل «مغريات» تتيح للمخالف العودة إلى المملكة مرة أخرى، وتأتي الحملة امتداداً لحملات سابقة، كان آخرها قبل أكثر من أربع سنوات وأسفرت عن إخراج وتصحيح أوضاع أكثر من 5.5 مليون مقيم غير شرعي.
وأشار مسؤول في السفارة الهندية إلى تسجيل أكثر من 20 ألف هندي مخالف بياناتهم لمغادرة المملكة، بينهم من أمضى أكثر من عشر سنوات بشكل غير نظامي، وجاءت غالبية الطلبات من عمال خدمات، يرغبون في العودة إلى الهند والإفادة من المهلة الممنوحة.
وتستمر نشاطات الأجهزة الأمنية في ملاحقة المخالفين في مختلف المناطق، إذ ضبطت شرطة تبوك 1891 مخالفاً لنظامي الإقامة والعمل خلال شهر رجب وحتى الأسبوع الماضي، لا تشملهم مهلة التصحيح .ولفت المتحدث الإعلامي لشرطة المنطقة العقيد خالد الغبان، إلى أن 2025 مخالفاً استفادوا من مهلة التصحيح، منذ بدايتها حتى السادس من شهر شعبان الجاري بعد مراجعتهم وإنهاء إجراءاتهم.
وفي القصيم، ضبطت الأجهزة الأمنية 2466 مخالفاً خلال حملات نفذتها. وشهد الأسبوع الماضي، ضبط أجهزة الأمن في الرياض 16 مخالفاً، فيما ضبط الشهر الماضي 15 إثيوبياً متورطين في جرائم سرقة تحت تهديد السلاح.
وأثمرت الحملات الأمنية المنفذة في القطيف حتى منتصف نيسان (أبريل) الماضي، عن ضبط 243 مخالفاً من جنسيات مختلفة. وضُبط أكثر من 1700 مخالف لنظام الإقامة في الجوف خلال الأشهر الخمسة الماضية. وتمكنت شرطة المدينة المنورة خلال شهر جمادى الآخر الماضي من ضبط أكثر من 5 آلاف مخالف.

سعوديون يتفاعلون ويطالبون بالإبلاغ عن المخالفين

>تفاعل سعوديون على مواقع التواصل المختلفة مع نتائج الحملة في شهرها الثاني، وتمنوا الإعلان عن «مملكة بلا مخالفين». وكتب علي الأحمري معلقاً »المضبوطون لا يمثلون 5 في المئة، أتوقع أن أعداد المخالفين بالملايين«، فيما نشط آخرون بتغريدات تحض على التعاون في التبليغ عن المخالفين.
وعلق محمد العابر بالقول: «التبليغ عن المخالف واجب وطني»، فيما طالب علي البلوي بـ«عدم التستر على المخالفين والإبلاغ عن أماكنهم». وكتب آخر محذراً »العمالة المخالفة خطر وغالبيتهم متورطون في جرائم»، بينما غرد محمد «الكل يترقب نجاح الحملة وأن تؤتي ثمارها.«
وتشمل قائمة الفئات المستفيدة من الحملة كل من تخلفوا عن المغادرة من حاملي تأشيرة حج، وعمرة، وزيارة، وعبور (مرور)، وأصحاب الإقامة المنتهية قبل تاريخ الإعلان عن بداية المهلة، ومن عليه مخالفة حج من دون تصريح، ومن عليه بلاغ تغيب عن العمل)هروب)، والمتسللين إلى المملكة.
وتضم أيضاً «العمالة السائبة» الذين يحملون إقامة نظامية، وليس عليهم بلاغ هروب، ويرغبون في الإفادة من المهلة لعدم معرفة صاحب العمل، وكذلك الوافدين المخالفين لدى المؤسسات والشركات الموجودة في النطاق الأحمر.

«العمل» تتفاعل مع 4907 طلبات للتسجيل في «وصال»

المصدر: جريدة الرياض الخميس 15 شعبان 1438هـ - 11 مايو 2017م
http://www.alriyadh.com/1593160

الرياض - "الرياض "
تفاعلت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، مع 4907 طلبات للتسجيل في خدمة "وصال" التي أطلقتها الوزارة الشهر الماضي، وتهدف للوصول إلى المتعففين.
وكشف المشرف العام على وكالة الضمان الاجتماعي في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية د. عبدالعزيز الفريان، أنه تم قبول 634 طلبًا من فريق العمليات، فيما تم قبول 165 طلبًا بشكل مبدئي من قبل المكاتب، ويجري الآن التحقق من أهلية الاستحقاق من قبل مكاتب الضمان حسب النطاق الجغرافي، في حين تم حذف تسعة طلبات لعدم رغبة الشخص المتعفف، مشيراً إلى أنه تم قبول 52 طلباً بشكل نهائي.
وأوضح د. الفريان، إلى أن من مجموع الطلبات التي تلقتها الوزارة منذ تدشين الخدمة والتي بلغت 4907 طلبات، منها 3174 طلبًا لمتعففين من الذكور، و1733 لمتعففات من الإناث، لافتاً إلى أن منطقة مكة المكرمة هي أكثر مناطق المملكة في عدد الطلبات، حيث بلغت 1336 طلباً، تليها منطقة الرياض 1101 طلب، ثم منطقة عسير بـ 510 طلبات.

تشكيل لجنة لذوي الاحتياجات الخاصة.. ومتابعة المجلس لبلاغات ٩٤٠ تكشف واقع تنفيذها

«بلدي الرياض» يوصي بوضع مؤشرات أداء لقياس مستوى الخدمات المقدمة للمرأة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 15 شعبان 1438هـ - 11 مايو 2017م
http://www.alriyadh.com/1593201

لرياض - «الرياض «
عقد المجلس البلدي في الرياض جلسته التاسعة والعشرين في مقره بحي الملز الثلاثاء الماضي برئاسة نائب رئيس المجلس م. عيسى العيسى.
وقد استهلت الجلسة بعرض مقدم من الإدارة العامة للخدمات النسائية في أمانة منطقة الرياض قامت بتقديمه هيفاء النصار، وقد تضمن العرض مهام الإدارة وصلاحياتها والخدمات التي تقدمها للسيدات، وقد أشاد المجلس بالعرض المقدم وثمن تميزه غير أن الأعضاء ناقشوا عدداً من القضايا المتعلقة بالإدارة العامة للخدمات النسائية كان على رأسها دور الإدارة في رخص النوادي النسائية، وكذلك واقع الكوادر البشرية التابعة لوحدات الإدارة.

وذكر المتحدث الرسمي لبلدي الرياض محمد الشويمان أن المجلس أوصى بتكليف عضوات المجلس بالتعاون مع إدارة الخدمات النسائية لوضع مؤشرات أداء لقياس مستوى الخدمات المقدمة للمرأة.
وقال: إن المجلس بعد ذلك استعرض التقرير الربعي الذي قدمه م.العيسى حول نتائج مركز الطوارئ ٩٤٠ والذي يشارك المجلس في تطوير أدائه بالتعاون مع أمانة الرياض، حيث تعد التقارير الربعية للمركز هي القناة المثلى لقياس مستوى البلديات الفرعية والإدارات العامة في تقديم الخدمة للسكان، وقد لاحظ الأعضاء تقدماً ملموساً في مستوى التعامل مع البلاغات في بعض بلديات شمال وشرق الرياض كان في مقدمتها بلديات العليا والروضة والشمال، بينما تم ملاحظة انخفاض مستوى التعامل مع البلاغات في بعض بلديات جنوب وغرب الرياض ومنها بلديات نمار والسلي والحائر، وقد لفت انتباه الأعضاء أن نسبة البلاغات المنفذة في وقتها المحدد لا تتجاوز ٢١٪، وقد أوصى المجلس بالاستمرار في تطوير أداء المركز مع ضرورة مخاطبة البلديات التي تم ملاحظة ضعف أدائها بتصحيح وضعها ووضع الحلول اللازمة لذلك.
وأردف الشويمان قائلاً: إن المجلس ناقش مقترحاً باستحداث لجنة لذوي الاحتياجات الخاصة تقوم بالتواصل معهم للتعرف على شكاواهم وتساهم في حل مشكلاتهم المتعلقة بالشأن البلدي، كما تسعى لتوفير البيئة والخدمات الملائمة لظروفهم واحتياجاتهم، وقد حظيت اللجنة بإجماع الأعضاء بالموافقة على تشكيلها، كما أبدى عدد من أعضاء المجلس رغبتهم في الانضمام لتلك اللجنة، وقد أوصى المجلس بأن تقدم اللجنة المستحدثة خطة زمنية لتحقيق أهدافها خلال الجلسة القادمة للمجلس.

العمر لـ"الرياض": يحق لمن لحقه ضرر نتيجة خطأ البلدية رفع دعوى

المصدر: جريدة الرياض الخميس 15 شعبان 1438هـ - 11 مايو 2017م
http://www.alriyadh.com/1593126

لقطيف - منير النمر
أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الشؤون البلدية والقروية حمد العمر، على أحقية رفع المواطن الدعوة ضد البلديات إن وقع عليه خطأ، قائلاً في حديثه لـ"الرياض": "يحق لمن لحقه ضرر من تصرف خاطئ من البلدية، وكان الضرر الحاصل بسبب ذلك الخطأ أن يتقدم للمحاكم الإدارية بطلب التعويض."
وأفاد المحامي والمستشار القانوني يعقوب المطير، بأن النظام القضائي لم يدع أجهزة الدولة بمأمن من المقاضاة، بحيث يد العدالة تطول ولا تقتصر، مضيفاً "خول النظام القضائي لديوان المظالم "المحكمة الإدارية"، الحق بالبت في جميع الدعاوى ضد أجهزة الدولة بما فيها البلديات، وقد نص نظام ديوان المظالم باعتبار أن الديوان هيئة قضائية إدارية مستقلة ترتبط مباشرة بالملك، ومرد ذلك الأمر أن الديوان يفصل في دعاوى ذات طبيعة خاصة قد تكون أجهزة الدولة طرفاً فيها، مما تطلب تبعية الديوان للملك.
وتابع "عليه يكون من حق أي مواطن "متضرر" وقع عليه ضرر أو توافرت لديه بينات وأدلة على مخالفات في مشروعات خاصة بالبلدية إقامة دعواه أمام الديوان، وذلك لاعتبار أن المواطن صاحب حق أصيل في المال العام وحماية المال العام منوطة بالكافة "هيئات / أفراد"، كما أن الدولة وفرت هيئات يمكن للمواطن اللجوء إليها في حال توافرت لديه بينات مبدئية بالمخالفات الخاصة بمشروعات تنفذها البلدية، وأحكام ديوان المظالم تخضع للاعتراض من قبل محكمة الاستئناف الإدارية، كذلك فإن أحكام محكمة الاستئناف تخضع للاعتراض أمام المحكمة الإدارية العليا متى ما كان الاعتراض مبني على مخالفة الشريعة الإسلامية، أو صدر القرار من محكمة غير مختصة، أو تكوينها تم بالمخالفة للنظام.

تطبيق إلكتروني للاستعلام عن بيانات التأمينات الاجتماعية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 15 شعبان 1438هـ - 11 مايو 2017م
http://www.al-madina.com/article/523388

يتيح تطبيق تأميناتي الذي أطلقته مؤسسة التأمينات الاجتماعية العديد من الخدمات والمعلومات للمشترك والمستفيد عبر الهاتف الجوال، إذ يهدف إلى تمكين عملاء المؤسسة من المشتركين والمستفيدين من الاستعلام عن بياناتهم وإجراء العديد من العمليات الخاصة بهم بكل يسر وسهولة، كما يهدف هذا التطبيق إلى راحة العملاء.

وأوضح المتحدث الرسمي للتأمينات الاجتماعية عبدالله بن محمد العبدالجبار، أن من مزايا هذا التطبيق استعراض بيانات الملف الشخصي للمشترك وتقديم العديد من الخدمات والمعلومات مثل استعراض المعاش الشهري المتوقع وحساب المعاش الشهري المتوقع (بناء على تاريخ ونسبة زيادة محددة) واستعراض التسلسل الزمني للاشتراكات والأجور والاطلاع على اشتراكات العمل الحالية، والتحقق من أهلية المشترك لصرف تعويض التعطل عن العمل «ساند» وتمكينه من التقدم لطلب صرف التعويض ومعرفة المبلغ المتوقع للتعويض، كما يمكن المشترك من إصدار شهادة بمدد اشتراك المشترك وسجل أجوره.

«التقاعد»: طلبات ٠ مساكن" للمتقاعدات عبر الأقسام النسائية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 15 شعبان 1438هـ - 11 مايو 2017م
http://okaz.com.sa/article/1545988

»عكاظ» (الرياض(
okaz_online@

اعتبرت المؤسسة العامة للتقاعد، تخصيص قسم نسائي لتسهيل إجراءات المتقاعدات، تأكيدا لتطبيق الأوامر السامية الكريمة التي تهدف لتمكين المرأة السعودية من المشاركة في العملية التنموية بالبلاد، والاستفادة من قدراتها وخبراتها في خدمة الوطن.

ودعت المؤسسة المتقاعدات الراغبات في التقديم على برنامج «مساكن» لتقديم طلباتهن عبر الأقسام النسائية، ما يتيح لهن فرصة تمويل لشراء عقار أو أراض من خلال تسهيلات مالية تصل إلى خمسة ملايين ريال.

وأوضحت أن الأقسام النسائية تبذل جهودا لخدمة المراجعات ومنها خدمة طباعة تعريف بالمعاش، وإصدار بطاقة التقاعد التعريفة، التي تستطيع المتقاعدة التقديم عليها عن طريق الإنترنت، وذلك بالتسجيل في موقع المؤسسة الإلكترونية والدخول على خدمة «إصدار بطاقة تقاعدية»، وذلك حتى يتاح لها الاستفادة من العروض والتخفيضات التي تقدمها المؤسسة بالتعاون مع جهات القطاع الخاص المختلفة.

وبينت أن نظام التقاعد كفل للمرأة المتقاعدة حقوقها كاملة أسوة بالرجل، فلقد حدد نظام التقاعد المدني نطاق سريانه من حيث الأشخاص، حسبما نصت عليه المادة الثانية على جميع الموظفين السعوديين المدنيين المعينين على مراتب في الميزانية العامة للدولة أو ميزانيات الهيئات العامة.

وأضافت أن النظام في الفصل الأول منه يشير إلى الألفاظ الواردة في التعاريف بأنها تشمل لفظ المذكر والمؤنث، لذلك فإن النظام يشمل الرجل والمرأة معاً، باستثناء النسبة التي تسوى عليها مكافأة الموظفة حال استقالتها بسبب الزواج، إذ تسوى على أساس (11%) بدلا من (10%) ويعتبر هذا ميزة للمرأة المتقاعدة.

مظلات شمسية لعمالة النبهانية

المصدر: جريدة الوطن الخميس 15 شعبان 1438هـ - 4 مايو 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=303207&CategoryID=5

النبهانية: عبدالله الحربي 2017-05-11 12:58 AM

مع دخول موسم الصيف وارتفاع درجات الحرارة، وزّعت بلدية النبهانية مظلات شمسية لعمالها الذين يعملون تحت لهيب الشمس لتقيهم من حرارتها. وذكر رئيس بلدية النبهانية، الدكتورعبدالمحسن العمار، أن هذه الفكرة تأتي بناء على توجيهات أمير المنطقة بتأمين مظلة شمسية للعمال تُركّب على عربة النظافة.

وأوضح العمار أن البلدية، ضمن المبادرات الإنسانية التي تقوم بها، قامت بتأمين مظلة شمسية للعمال الذين يعملون تحت أشعة الشمس ولا يملكون عربة نظافة، بحيث يتم تركيب هذه المظلات عن طريق ربطها في الرأس لتقيهم حرارة الشمس.

تفاعل رسمي مع "#امراه_تحرق_قلب_طفله".. "أبا الخيل": نريد معلومات

بعد فيديو لسيدة تخاطب طفلة: أمك ستموت ولن تنتقلي إلى منزلكم الجديد

المصدر: جريدة سبق الخميس 15 شعبان 1438هـ - 4 مايو 2017م
https://sabq.org

تفاعل المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل، صباح اليوم، مع وسم #امراه_تحرق_قلب_طفله داعياً من لديه أي معلومات إلى تزويد الوزارة بها.

وقال "أبا الخيل" عبر حسابه في "تويتر" صباح اليوم: من تتوفر لديه معلومات عن #امراه_تحرق_قلب_طفله يرجى تزويد الوزارة بها.

يُذكر أنه تم تداول مقطع فيديو لسيدة تسأل طفلة عن والدتها أمام زميلاتها، وتتحدث معها عن غياب أمها والاستهزاء بها، قائلة: "من يشتري لك ملابس وإن أمك ستموت، ولن تنتقلي إلى منزلكم الجديد"، وذلك وسط بكاء الطفلة في مشهد أثار استياء المتابعين.

استجابة سامية كريمة لمطالب المرأة السعودية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 11 شعبان 1438هـ - 7 مايو 2017م
http://www.alriyadh.com/1591783

هتون الفاسي

حملت جريدة الرياض يوم (2017/5/5) خبراً استثنائياً تصدر مواقع التواصل الاجتماعي وتناقلته وكالات الأنباء العالمية والفضائيات، ألا وهو الأمر السامي الذي أمر به خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز، بإتاحة الخدمات للمرأة السعودية دون شرط «الولي» ما لم يكن هناك سند نظامي لهذا الطلب وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، معمماً الأمر الذي صدر بتوصية من مجلس الوزراء، إلى جميع الجهات المعنية بـ"ضرورة مراجعة الإجراءات المعمول بها لديها ولدى الأجهزة المرتبطة بها ذات الصلة بالتعامل مع الطلبات والخدمات المقدمة للمرأة، وحصر جميع الاشتراطات التي تتضمن طلب الحصول على موافقة ولي أمر المرأة لإتمام أي إجراء أو الحصول على أي خدمة مع إيضاح أساسها النظامي والرفع عنها في مدة لا تتجاوز 3 أشهر من تاريخ صدور الأمر."

إن هذا الأمر تناول عددا من التفاصيل المهمة، تشمل التوجيه إلى جميع الجهات التي تتعامل مع المرأة وتقدم خدمات لها، أي الوزارات والمؤسسات والشركات والبنوك والمواصلات وغيرها. وكلف هذه الجهات أجمع بأن تضع حصرا لكل ما لديها من اشتراطات خاصة بالمرأة وسند ذلك النظامي وترفعه في مدة زمنية محددة بثلاثة أشهر إلى الملك، أي أننا نتوقع انتهاء هذه القضايا المعلقة خلال فترة قصيرة.

يمكنني القول بأن هذا من أجرأ وأقوى القرارات التي صدرت ملكياً بما يخص المرأة السعودية، كما يمكن القول بأن المملكة بهذا القرار والذي تربطه بأمرها لهيئة حقوق الإنسان أن تُعرّف المواطنين والمواطنات بالاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها المملكة والتزاماتها حيالها وما تحفظت عليه، ونشر ذلك من خلال برامج تعليمية وتدريبية على كافة الأصعدة، ما يشير إلى أن المملكة تأخذ انتخابها في لجنة حقوق المرأة المعنية بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، وذلك في الفترة بين عامي 2018 و2022، مأخذ الجد الذي لن يؤهلها له حقاً إلا إصلاح الأنظمة التي تمددت في التضييق على النساء دون مستندات نظامية ولا شرعية.

ولكن لا بد من الإشارة إلى نقطتين مما ورد في هذا الأمر، الأولى تتعلق باشتراط أحكام الشريعة الإسلامية، وهو أمر أساسي لا شك فيه، ولكنه فضاء مفتوح أيضاً ويحتاج لتحديد من يحق له البت فيما يعتبر من الشريعة أو من اجتهادات الفقهاء مما يحتمل اجتهاداً آخر أكثر سماحة أو تضييقاً على النساء. فهذه نقطة تحتاج لاستدراك وألا تترك مفتوحة لمن قد يجتهد بالتضييق.

والنقطة الثانية تتعلق بالمواصلات التي وجه الأمر السامي بتوفيرها لكل النساء العاملات وفق أنظمة وزارة العمل، فهذا الأمر لن يحل مشكلة المواصلات المتأزمة في المملكة بهذا الأمر فحسب ولا يزال يحتاج إلى أن يُفتح الباب لحق الاختيار، والذي نأمل أن يكون التالي في أمر سامٍ قادم قريباً بإذن الله.

«الحضانة لمصلحة المحضون»

المصدر: جريدة المدينة الاحد 11 شعبان 1438هـ - 7 مايو 2017م
http://www.al-madina.com/article/522639

سمر الحيسوني

الطلاق معضلة اجتماعية ينتج عنه ضغوط سلبية ومشاكل نفسية يعانيها الأطفال، فهم ضحية قرار الوالدين المتمثل بتفكيك الأسرة، واللذين قد يكونان اتخذا هذا القرار بعد محاولات عديدة منهما لتفادي هذا الأمر ولكنها حالت دون جدوى لاستمراريتهما معاً. ولكثرة حالات الطلاق في المجتمع، حرصت المملكة على حماية الأطفال بشتى الطرق لعلمها التام بالآثار السلبية الناتجة عنه وتأثيرها السلبي والمباشر عليهم، ومنها المشكلات السلوكية والأكاديمية والانفعالية والاجتماعية التي تتحكم بعد مراحل البلوغ في تكوين شخصية الطفل وسماته. لذلك، صدرت عدة قوانين وقرارات وتعاميم تنصبُّ لصالح المحضون وتحفظ له حقوقه.

ومن أبرز القرارات الأخيرة الصادرة بهذا الشأن تعميم معالي وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني بتاريخ 1438/8/1هـ الصادر بناءً على الأمر الملكي رقم 27807 بشأن دراسة قضايا العنف الأسري والإجراءات المثلى لمعالجة القضايا المتعلقة بالولاية والحضانة ومدى ملاءمة استمرار صلاحيتها لأحد الأبوين. كما أكد القرارعلى القضاة بأهمية ذكر المستند الشرعي والنظامي عند إصدار الأحكام في قضايا العنف الأسري بعامة وقضايا الحضانة والولاية بخاصة، والأسباب التي بني عليها الحكم، والإجراءات المتخذة للتحقق من حال الأطراف الصحية والاجتماعية والنفسية والاطمئنان الأمني على المحضون، مما يظهر كمال الحكم الشرعي وإحاطته بالنوازل المعاصرة.

فقد جاء القرار لحل الكثير من المشاكل المتعلقة بخصوص استمرار الحضانة لأحد الأبوين، ومما لا شك فيه أنّ اتجاه المحاكم الشرعية في السعودية تبنى مفهوم الحضانة لمصلحة المحضون، وهذا الأمر مفروغ منه تماماً حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار الأفضل للمحضون نفسياً وعاطفياً واجتماعياً إلى جانب ضمان حمايته من العنف بمختلف مظاهره؛ سواءً كان بالإهمال، أو الاعتداء الجسدي، أو النفسي، أو المعنوي، أو الجنسي، فهو مرفوض تماماً لدى القضاة؛ فكل هذه الفئات تؤثر على سلوك الطفل ونشأته في المستقبل وتجعل منه شخصاً غير سويّ.

أخيراً، أتمنى أن يتم تطبيق القرار الصادر بالشكل الأمثل لضمان مصلحة المحضون وحمايته من تداعيات انفصال والديه. كما على الوالدين أن يدركا في حال انفصالهما أنّ لا ذنب لأطفالهما بذلك، فلا يوجد مبرر لمحاولة أحدهما إلحاق الضرر بالآخر والانتقام منه من خلال الطفل، فلا ضرر ولا ضرار!

الضمير والقانون

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 12 شعبان 1438هـ - 8 مايو 2017م
http://www.alhayat.com/Opinion/Mansour-Al-Zghebi/21734875

منصور الزغيبي

إن داخل كل إنسان منا صوتاً ينتصر للخير ويأمر بفعله وامتثاله، وينهى عن الشر وارتكابه، وفي حال تم فعل الخير والواجب، يشعر الإنسان بالسعادة وبالارتياح الكبير، وإذا لم يسمع لضميره الداخلي، وتجاوز دائرة الخير بفعل الشر، يشعر بالندم الشديد والألم. والضمير نطاقه أعمق وأوسع من القانون، لأنه هو في الأساس شيء لا يُرى، ومن الصعب (وهو عمل غير أخلاقي) استنطاق نفوس الآخرين وقراءة نواياها، أما القانون فأحكام نصوصه وتطبيقها يكون على ما هو ظاهر وبيّن بدليل وبرهان لا «لَبْس» فيه من تصرفات الناس وأعمالهم.

إن الضمير والقانون يتشكلان من خلال تأثيرات عوامل مختلفة تؤثر فيهما، وكل عصر له نمط معيّن تحكمه ظروف مختلفة، ولكل قوم وبيئة عادات وتقاليد وقيم متفاوتة، منها ما هو مشترك، ومنها ما هو مختلف بحكم عوامل حياتية كثيرة؛ لاختلاف الأديان والثقافات والعادات والتقاليد والعوامل الاقتصادية وحال رقي ووعي كل أمة ومجتمع وقوم.

أيضاً الضمير يؤدي دوراً قضائياً ذاتياً، فهو محكمة ذاتية مستقلة، يقضي بين النزاعات التي تدور داخل أسوار الذات، بينما القانون يعالج ما يظهر من سلوك الناس والممارسات ويفصل فيها.

وهذا لا يعني أن الضمير دائماً معصوم من الخطأ، ويأمر بالخير وينهى عن الشر فقط، وأيضاً قد يأمر ضمير الإنسان بشيء في زمن معيّن، ويأمره بشكل مختلف عن ذلك، ومؤرخ الفكر الأديب الفذ أحمد أمين - رحمه الله - في كتابه «الأخلاق»، أشار إلى أن السبب في اختلاف أوامره أن الضمير يتأثر بعاملين كبيرين:

فيتأثر أولاً :بالحالة الاجتماعية للأمة وعُرفها ودرجة رقيها، فالإنسان ينشأ في أسرة تستحسن أعمالاً وتستقبح أخرى، فيتبعها في استحسانها واستقباحها، ثم هو إذا خرج إلى الحياة العامة تبادل مع الناس في الأخذ والعطاء، فيلتقط آراءهم في الخير والشرّ، ويقلدهم في ذلك، ويساير هم في ما هم يستحسنون وما يستقبحون، ويأمره ضميره أن يفعل كما يفعلون.

ثانياً: يتأثر ضمير كل إنسان بدرجة عقله وعلمه، فكلما زاد علم الإنسان ونما عقله ارتقى ضميره، ذلك أن الخبرة والتجربة ومعرفته بنتائج الأشياء النافعة والضارَّة تُوسِّع عقله، فيتبع ذلك ارتقاء ضميره، حتى قد يأمره ضميره بعد هذه التجارب بما كان يَنْهاه عنه من قبل، وينهاه عما كان يأمره به، لأن عقله عرف من الحقائق ما كان يجهله، بل هو إذا وصل إلى درجة كبيرة من رقي العقل كان ضميره تابعاً لعقله أكثر من تبعيته لتقاليد قومه، واستطاع - إذا هو رزق وسائل الزعامة - أن يُغَيِّر ما يستنكره من عادات قومه.

خلاصة القول؛ إن الضمير تكمن قيمته حينما يكون مقترناً بالإرادة ويغذى بصحبة الأخيار، وتعميق معاني الفضيلة والاستشعار بها من خلال التعلم والتطبيق، وهو خير قائد إذا تمت تغذيته بوعي، وهذا ما يميل إليه المفكر أمين وغيره من الحكماء، والقانون تكمن قيمته في الالتزام به وتطبيق نصوصه، والوعي بها، ومعرفة الواجبات والحقوق.

المرأة.. ذلك المجهول

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 12 شعبان 1438هـ - 8 مايو 2017م
http://www.alriyadh.com/1592081

عماد العباد

»المرأة كائن غير مفهوم، وكل الشرائع والقوانين لم تتمكن من استيعابها«
زروبا اليوناني
بصوتها الجهوري ومظهرها الصارم، وقفت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي تزأر في مجلس العموم أمام خصمها زعيم المعارضة جيرمي كوربن، كان منظراً مهيباً وهي تخطب في المجلس معظِّمة من شأنها ومحقرة من شأنه. ماي ليست المرأة القوية الأولى في قيادة بريطانيا العظمى، فقد سبقتها مارغريت ثاتشر التي كانت تلقب بالمرأة الحديدية وخُلدت كإحدى أهم الشخصيات في تاريخ المملكة المتحدة.
ما بين ماي وثاتشر كنموذج للمرأة في الطرف الأكثر صلابة وبين نماذج أخرى لنساء في الطرف النقيض الأكثر ليونة ورقة، تتمايز أصناف النساء ما بين الجمال والصرامة والرقة والقسوة والجاذبية وغيرها من الخليط المتناقض .المرأة عالم غريب ومعقد لذلك يقف الرجل حائراً أمام شريكته في هذه الحياة يحاول فك أسرارها ويفشل. الرجل الذي بنى الحضارة الإنسانية المذهلة وحلل ألغاز الكيمياء وقعّد للفيزياء وفك شفرة جسده، لم يصل بعد إلى ماهية المرأة. ذلك المخلوق الذي له الأثر الأكبر في حياته بل والدافع الأقوى، بشكل أو بآخر، لكل ما أنجزه في تاريخ البشرية. ربما يلخص ذلك، الرسم الكاريكاتوري الطريف لأينشتاين وهو يقف أمام سبورة مليئة بالمعادلات التي قام بحلها، ويقول "لكنني لم أستطع بعد أن أفهم النساء."!
الاضطراب الذي يسود علاقة الرجل بالمرأة يكشف اختلال معرفته بها. تارة يعاملها باحتقار ويضطهدها ويلفها بكل عقده الذكورية، فيمنعها من أبسط حقوق الحياة، وتارة يقدسها ويجلها ويبالغ في إظهار الاحترام لها ليوسم بالنبل والشهامة. ربما يعود ذلك الاضطراب إلى شخصية المرأة، وأثرها المتناقض في هذه الحياة فرغم ما تبدو عليه كعنصر ثانوي إلا أنها صاحبة الثقل الأعظم في الحياة وهي الظل الوحيد الذي يعتبر أهم من الضوء، قادت بصلابة دولاً عظمى واستغلت أنوثتها في إسقاط دول أخرى. هذا ما يذكره التاريخ لها، أما على الجانب الإنساني والوجداني فقد تكون الألوان للحياة وقد تكون الظلمة لها أيضاً. حتى كتب التراث حذرت مما قد تسببه المرأة من ألم، إذ شبهت التوراة العلاقة بالنساء بأنها قد تكون أكثر مرارة من الموت نفسه.
وأخيراً؛ رغم كل ما يقال عن المرأة معها وضدها، تظل هي ماء الحياة وشمسها التي تكرهها أحيانا وتشتاق لها أحايين كثيرة.. تذكر ما قاله نزار قباني: قد تغدو امرأةٌ يا ولدي يهواها القلب هي الدنيا".. والجحيم أحياناً يا قارئة الفنجان!

طب الأسرة.. درهم وقاية يوفر علينا مليارات العلاج

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م
http://www.alriyadh.com/1592371

د. حمد المانع

"درهم وقاية خير من قنطار علاج" مقولة شهيرة نعتقد أحياناً أن المعني بها الأفراد، لكن الواقع أن خيرها يكون أعم وأشمل، لذا منذ الأيام الأولى لتوليّ العمل في وزارة الصحة لم يغب عني هاجس تفعيل برامج طب الأسرة في بلادنا؛ فقد كنت، ومازلت بالطبع، أرى أنه خط الدفاع الأول، ودرهم الوقاية الذي سيجنبنا المليارات من الدراهم التي يمكن أن ننفقها في العلاج. ولقد قطعت شوطاً كبيراً طوافاً حول الأرض في رحلة بحث دؤوب بحثاً عن أفضل التجارب العالمية في مجال الرعاية الصحية الأولية لجلبها إلى بلادنا .وسأكتفي هذه المرة بأن تطلعوا على التجربة الكندية في الرعاية الصحية

الأولية وطب الأسرة، لتعرفوا قدر هذا الكنز الطبي الكبير وما يمكن أن يوفره على الشعوب من متاعب، وعلى الأوطان من نفقات وثروات مهدرة.
يقول أ. د. نبيل القرشي، استشاري وأستاذ طب الأسرة، مؤسس رئيس الجمعية السعودية لطب الأسرة والمجتمع سابقا، مؤسس ورئيس المنظمة العالمية لأطباء الأسرة بمنطقة الإيمرو، عن رحلته إلى بريطانيا ضمن بروتوكول تعاون طبي بين الهيئة الملكية بينبع وكلية الطب بجامعة لندن أونتاريو قصتين، في مقام درسين، مع استشاري العيون البروفسور "روبرت ماكمارتري."
يروي د. روبرت قائلاً: "في نهاية الثمانينيات اتخذ قرارا بالبدء في توزيع السكان على أطباء الأسرة، على أن تلتزم الدولة بدفع قيمة العلاج لجميع الخدمات المقدمة للناس من خلال طبيب الأسرة وفق سلة خدمات وقائية وعلاجية وتأهيلية تطويرية صممت لضمان حصول المواطن الكندي على أرقى خدمة صحية تؤدي إلى سعادته والارتقاء به وبمجتمعه. وفعلا طبق النظام ليكون عام 2000هو اكتمال المشروع وتغطية السكان لطبيب الأسرة بنسبة 100."%
يقول د. روبرت ماكمارتري: "بعد تطبيق نظام توزيع السكان على أطباء الأسرة، واستمرارية الرعاية من طبيب محدد يختاره المريض بنفسه لاحظنا ظاهرة غريبة، وهي أن المواعيد التي كانت تستغرق شهوراً أصبحت تستغرق يوماً أو يومين، ولاحظنا انخفاض استخدام الأسِرّة؛ نظرا لانخفاض عدد المرضى الذين يزورون المستشفى. هذا الحدث أزعج أطباء المستشفيات بكندا آنذاك في بداية التسعينيات، واتهموا أطباء الأسرة بأنهم يحجبون المرضى ولا يحولون للمستشفيات إلا قليلاً منهم؛ حتى يستفيدوا مالياً، ما أغضب أطباء الأسرة؛ لهذا القدح في شرفهم المهني، فقررت وزارة الصحة تشكيل مجموعات من الأطباء والباحثين لدراسة سبب انخفاض تحويل المرضي، وبرأت نتائج التقييم والتحقيق أطباء الأسرة، بل أثبتت براعتهم في رعاية الناس المرتبطين بهم، وكتب الإعلام يشيد بدور وزارة الصحة في اكتشاف كنز جديد ومصدر مهم للارتقاء بالرعاية الصحية الكندية وهو طبيب الأسرة. وبسبب نظام طب الأسرة في كندا وبعد خروج تقرير لجنة التقييم الذي بين أهمية الرعاية الصحية الأولية بقيادة طبيب الأسرة والفريق المتكامل من عدة تخصصات، قررت وزارة الصحة الاستغناء عن ثلث أسِرّة المستشفيات؛ لأن نصفها كان فارغاً؛ لعدم وجود مرضي يحتاجون إلى تنويم، وقررت وزارة الصحة أن تنفق الفائض من ميزانيتها على تطوير طب الأسرة والرعاية الصحية الأولية، ثم حدثت مفاجأة أخرى في السنوات التالية بعدما استمرت أسِرّة المستشفيات في الانخفاض؛ ما أدى إلى أن تقوم وزارة الصحة بإغلاق بعض المستشفيات الحكومية تماماً، أو تحويلها إلى مراكز تخصصية، وأيضا إنفاق الفائض على تطوير الرعاية الصحية الأولية والوقاية وطب الأسرة. هذا كله نتيجة لانخفاض نسبة الأمراض بعد الارتقاء بالصحة والاكتشاف المبكر وثقة الناس بطبيبهم الخاص طبيب الأسرة، وأصبحت كندا من أفضل دول العالم في الرعاية الصحية نتيجة تبنيها لمشروع طبيب لكل أسرة."
إلى هنا انتهت القصة كما سردها د. روبرت ماكمارتري للأستاذ الدكتور نبيل القرشي، والدرس المستفاد الكبير منها لا يحتاج إلى توضيح، بقدر ما يحتاج منا انخراط الإخوة في وزارة الصحة، وثقتنا كبيرة بحرصهم وكفاءتهم، في استكمال الطريق الذي بدأناه إلى ارتياد آفاق طب الأسرة والرعاية الأولية؛ وإدراجه ضمن استراتيجية وطنية، فهذا من شأنه أن يجنبنا هذا الركض وراء تقديم الخدمة الطبية، ومضاعفة السعات السريرية للمستشفيات، والأولى أن نذهب إلى أصل الداء، ونقطع عليه الطريق قبل أن يستفحل.

افتحوا أبوابكم للموظفين

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م
http://www.al-madina.com/article/522971

فالح الصغير

تطوير الموارد البشرية في القطاعات المختلفة ومنها القطاع الحكومي ضروري لتأتي حسب ما جاء بحديث الأمير محمد بن سلمان ووفق برامج الرؤية 2020 ، 2025 ، 2030 التي تنفذ بشكل احترافي وعالٍ جداً ، ولا مجال للتأخير كما أكد

سموه ، يتضح من ذلك الاهتمام بتطوير الموارد البشرية في قطاعات أجهزة حكومية لرفع مستوى أدائها وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين والمقيمين ، المراجع لاحظ مؤخراً التطور في مستوى أداء بعض الجهات الحكومية والخدمة المقدمة، مثل ما تقوم به وزارة الداخلية من عمل متطور وفر على المراجعين الوقت والمال والجهد في تنفيذ الخدمات ، وبرنامج « أبشر « خير دليل،فكثير من المعاملات تتم من خلاله بيسر وسهولة ،لم يعد الحصول على جواز السفر وتجديده أو إنهاء اجراءات الاقامة ورخص القيادة والاستمارة وغيرها طابوراً طويلاً وانتظاراً لأيام ، المؤشرات تدل على تطورات قادمة في مجالات متعددة.

•بعض القطاعات الحكومية الأخرى لازال مسؤولوها يجتهدون لتنفيذ الخطط والبرامج الهادفة الى رفع أداء موظفيها لكن لم يلاحظ أي تطور سواء على مستوى الموظفين أو الخدمة إن كانت جهة تخدم المراجعين ولها تعامل مباشر معهم . الوزير المسؤول عن الوزارة بمختلف أقسامها لابد أن تكون لديه الرغبة لدفع عملية التطوير من كافة النواحي، لكن ما يغفله بعضهم أن التطوير يبدأ بالمسؤولين في وزارته، فقبل بداية أي مسؤول بتنفيذ مشروع التطوير لابد له أن يطور عدداً من المسئولين والموظفين الذين ربما يخذلونه بشكل أو بآخر، حيث لا يعلم أن بعض مدراء الإدارات الحكومية يعمل على نمط قديم يعتمد على البيروقراطية والروتين الذي يقتل طموح من هم تحت مسئوليته.

•لعل الوزير يعلم أن بعض المدراء يمارسون أسلوباً روتينياً متعباً يصل الى الحرمان من التدريب والعلاوات وأحياناً ظلمهم في الترقيات، كثير من الموظفين يتردد في إيصال صوته للوزير خوفاً من قرارات قد تؤثر على مستقبلهم الوظيفي ، فبعض المدراء يهددون موظفيهم بالنقل التأديبي لمناطق بعيدة إذا تجرأ وحاول أن يوصل صوته للمسؤول.

•لقاء الوزير بموظفيه بين وقت وآخر مفيد لكل الأطراف من أجل تطوير العمل بشرط أن يكون اللقاء بشفافية ووضوح بعيداً عن المجاملات والخروج بلا نتيجة، افتحوا قلوبكم وأبوابكم للموظفين بالوزارة صغيرها وكبيرها هم سر النجاح وليس فقط الوكلاء والمساعدين والمستشارين الذين يستشارون.

يقظة:

•رامج الرؤية تنقسم الى ثلاث دفعات ، دفعة إلى 2020، ودفعة إلى 2025، ودفعة إلى 2030 ، هذه برامج تنفيذية ، بأهداف واضحة وبطريقة واضحة ، لتحقيق الرؤية، وما أطلق يوم الأحد الماضي هو بقية برامج الرؤية الى 2020 ، بحيث نتفرغ بقية عام 2017م ، وفي الأعوام - 2018-2019- 2020- لتحقيق هذه البرامج.

سبق أن أطلق برنامجان (برنامج التحول الوطني) و(برنامج التوازن المالي 2020) لأننا نسابق الزمن، لا نريد أن نتأخر، وفي نفس الوقت نريد أن نعمل بشكل احترافي وعالٍ جداً ، وكان القرار المتخذ أن أي برنامج جاهز للإطلاق يطلق مباشرة والبقية تأتي تباعاً .

«تمكين" المرأة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://www.alhayat.com/Opinion/hifaa-Sufouq/21772836

هيفاء صفوق

قرار «تمكين المرأة» من الخدمات من دون اشتراط موافقة ولي أمرها، الذي أصدرته القيادة الرشيدة أخيراً، تميّز وتفرّد بالوعي بكل صغيرة وكبيرة، وهو دليل على النظرة الثاقبة والمتوازنة والإنسانية، إذ أنهى تطبيق «القرار «معاناة المرأة التي ولي أمرها إما كبير في السن أو المسجون أو المتعنت في خدمتها، وهو نقلة في الوعي بحقوق الأفراد ومشاركتهم في تحمل مسؤولية أنفسهم.

»تمكين المرأة» هو نيل جميع الخدمات المتاحة لها من دون اشتراط وموافقة ولي الأمر ما لم يتعارض مع الشريعة الإسلامية، إذ إن هناك خلطاً بين العادات والتقاليد وبين حقوق المرأة طالما لم تتجاوز الثوابت الشرعية، وهذا ما التزمت به القيادة الرشيدة وأكدت عليه، ودليل على أن المرأة أثبتت وجودها وكيانها في تحمل مسؤولية نفسها، فأعطت الأنموذج

الرائع في مجتمعنا الذي أصبحت فيه المعلمة والطبيبة والمحامية والمديرة والعديد من الوظائف التي أثبتت من خلالها قدرتها على أداء عملها على أحسن وجه، ولنا في ذلك أسماء كثيرة أسهمت وشاركت في بناء المجتمع وجعلت لها بصمة قوية تثبت وجودها، على رغم التحديات التي قابلت بعضهن إلا أننا ما زلنا نسمع قصة نجاح هنا وهناك.
إذاً، المرأة ليست كائناً غريباً، بل هي عماد المجتمع الذي يرتكز عليه وأساسه في كل مكان، سواء أكان في دورها كـ«أم» ربت جيلاً واعياً وكرست حياتها تفانياً لأسرتها، أم أدوار أخرى أسهمت فيها كالدراسات والبحوث العلمية على مستوى العالم، إذ لفتت أنظار العالم لها كامرأة سعودية ذكية ومجتهدة وعملية تواكب كل التطورات العلمية.
لا نحتاج اليوم أن نستعرض دورها وكيف أثبتت وجودها بإصرار، ربما كانت تحتاج إلى القليل من الإنصاف في إعطائها حقوقها.
السماح للمرأة بالحصول على خدماتها سيفتح لها مجالات عدة وستمارس ما ترغب به سواءً في إكمال التعليم أم تسهيل إجراءاتها القانونية، ولن يقف أحد في منعها من مطالبة حقوقها أو ممارسة العمل. فكم من زوجة لرجل لا يعمل أو مديون أو معوق قامت بأدوارها على أحسن حال، فلم تمد يديها لغريب وفضلت العمل الشريف على اللجوء للآخرين.
من هنا ينهض المجتمع بحسّه للمسؤولية، فلا يرتكن لضعف ولا ليأس، مثال على ذلك مشروع الأسر المنتجة الذي أصبح اليوم يعول الكثير من الأسر، فقط عندما وثقنا بالمرأة وسمحنا لها بالقيام بأعمالها التي تعرفها، إذ أصبحت الأسر تعيش حياة كريمة مستقلة لا تنتظر الإحسان من أحد، هذا لا ينعكس فقط على الأسرة الواحدة، بل على بقية المجتمع، فلا فرق بين الفرد والمجموعة الكل مكمل للآخر.
هذه القرارات ستمنع وستقلص كل من يتجاوز حدوده في الوقوف أو التلاعب في إعطاء المرأة حقوقها، وسيعطي مبدأ الحزم والجدية في عدم تجاوز أي فرد على الآخر، كما أن من حق المرأة ممارسة عملها أو تعليمها أو ترتيب أولوياتها ومسؤولياتها.
من المهم التوازن بين الحقوق والواجبات ضمن مبادئ وقيم يستند عليها الفرد بالعموم، رجلاً أم امرأة، فالحياة مشاركة ومحبة وتبادل أدوار ومهمات، كل ما نحتاجه الوعي في احترام إنسانيتنا والثقة في الآخر وترك الخوف والجهل من دون المساس بهذه القيم.

مأزق مؤسسة التقاعد

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://okaz.com.sa/article/1545630

عبده خال

في الأسبوع الماضي كتبت مقالا عن عجز المؤسسة العامة للتقاعد عن إعادة هيكلة عملها لتلافي (عجزها المالي) إعلان إفلاسها قبل أن تقف أمام مجلس الشورى الذي طالبها بذلك، وكشف عن عجز المؤسسة من اتخاذ قرارات تصحح المسار، فبوجود التأكيدات على أن هناك انخفاضا مستمرا للمركز المالي لحساب التقاعد المدني والعسكري.. ولم تجد مؤسسة التقاعد من حجة سوى تقديم مخاوفها أن تجف الاحتياطات المالية لخزينتها نتيجة عدم التوازن بين المنافع والاشتراكات.
حدث هذا قبل انعقاد الجلسة في مجلس الشورى وبعدها كانت نتيجة النقاش مثيرة وطرحت عددا من الأسئلة.. أولها: كيف يمكن نفاد احتياطات التقاعد؟
ولماذا ظلت المؤسسة صامتة إلى أن وصل الأمر إلى هذا المستوى؟
وأين ذهبت أموال المؤسسة التي يتم استقطاعها من المدنيين والعسكريين بنسب تبقي خزينة المؤسسة متخمة بالأموال، وإذا كان هناك عمل إداري قادر على استثمار تلك الأموال لماذا لم يتم العمل به؟
إذا كانت حجة المؤسسة بنفاد الاحتياط يرجع إلى رفع الحكومة رواتب الموظفين، فهي حجة مردودة كون هذه الزيادة لم

تحدث إلا مرة واحدة منذ ثلاثين عاما، فأين كانت ولماذا لم تتقدم إلى الجهات المسؤولة تكشف عن احتمالية عجزها؟ ثم أين هي الأموال الاستثمارية للمؤسسة؟ فهل يعقل أن جميع الإدارات السابقة التي مرت بالمؤسسة لم تستوعب قاعدة (خذ من التل يختل)، وهنا تنشأ المساءلة (حتى ولو كانت بأثر رجعي) لأن نفاد الاحتياط يشير من طرف خفي إلى وجود تجاوز.

وعلى طريقة تقديم بلاغ للمدعي العام أجدني أقدم بلاغا لجميع الجهات الرقابية بأن تقوم (بنخل) السجلات والاستثمارات والحسابات التي تخص مؤسسة التقاعد لاكتشاف إن كان هناك خلل مالي أو إداري، ومحاكمة المقصرين في إحداث هذا الوضع الذي تعيشه مؤسسة التقاعد.

الحياة AL HAYAT

قبل أن نندم على نظام التأمين الصحي

المصدر: جريدة الحياة الخميس 15 شعبان 1438هـ - 11 مايو 2017م
http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/21792869

محمد اليحيى

يبدو أننا في السعودية على وشك تطبيق نظام التأمين الصحي على الموظفين الحكوميين، وهو - على ما يبدو - اختياري حالياً وليس إجبارياً (وهذا أفضل.(

ولكن قبل أن نتجه لتطبيق التأمين الصحي أو الطبي، من المهم التعرف على تجربة غيرنا من الدول في هذا المجال، على سبيل المثال تطبيق نظام «أوباما كير» في أميركا.

يلزم نظام «أوباما كير» شركات التأمين باستقبال كل الحالات، بما فيها من تعاني من أمراض سابقة، فنظام «أوباما كير» يشبه من لا يؤمّن على سيارته إلا بعد وقوع الحادثة!

أيضاً يلزم هذا النظام كل المواطنين بالتأمين الطبي حتى الشباب صغار السن الذين لا يريدون التأمين الطبي، ومن لا يؤمّن يدفع غرامة كبيرة توضع في صندوق، ووعدت الحكومة شركات التأمين أنها ستخصص هذا الصندوق ليكون تعويضاً لشركات التأمين التي تخسر، وهذا ما لم يحدث.

ساهم نظام »أوباما كير» خلال السنوات الثلاث الماضية في إفلاس العديد من شركات التأمين وخسارة شركات أخرى ولم يسعف الشركات ذلك الصندوق لأنها لم تغطِ مقدار تلك الخسائر. وبالتالي رفعت شركات التأمين التي لم تفلس أسعارها من ٣ إلى ٤، وربما ٥ أضعاف في بعض الولايات، تفادياً للخسارة، وأصبحت بعض العيادات والمستشفيات لا تقبل منسوبي «أوباما كير» بسبب نوعية وكثرة المراجعين والمرضى، إذ لا طاقة للمستشفى أو العيادة في استقبالهم في مقابل المبلغ الضئيل (المخفض) الذي يجنونه من شركات التأمين وتأخر السداد، فرأت كثير من المستشفيات رفض التعامل مع منسوبي النظام الجديد، لأنهم لم يجدوا جدوى اقتصادية في التعامل مع تلك الشريحة، ولم يصبحوا عملاء مستهدفين لهم النتيجة .

فشل نظام «أوباما كير» فشلاً ذريعاً، والإدارة الحالية الأميركية تسعى إلى إلغائه أو تعديله. في سنغافورة تم تطبيق نظام صحي جدير بالاهتمام، وفي رأيي هو أفضل بكثير من إلزام شركات التأمين باستقبال تأمين كل المواطنين مع وجود حالات مرضية، وهو استقطاع مبلغ شهرياً من الموظفين يصل إلى ٣٠ في المئة، ليصبح لدى الموظف مبلغ يساوي تقريباً قيمة التأمين الطبي، والذي ستدفعه عنه شركته أو القطاع الحكومي الذي يعمل لديه، وتقوم مؤسسته بخصم الرسوم من راتبه شهرياً.

فالمؤسسة الحكومية أو الخاصة هي من سيدفع لشركة التأمين وليس الموظف، لأن المؤسسة أقدر على الحصول على سعر أفضل لمجموعة من الموظفين أكثر من قدرة فرد واحد يذهب إلى شركة التأمين. ويمكّن المؤسسات الحكومية والخاصة مثلاً من إعطاء مزايا للموظفين المميزين، كإعطاء خصومات أو رفع مميزات التأمين للموظف، وبالتالي شركات التأمين ستتعامل مع مؤسسات بدلاً من التعامل مع أفراد، والموظفون سيقومون بالتوفير والادخار من أجل تأمين

قيمة التأمين الطبي، والمستشفيات لن تخسر في التعامل مع مرضى التأمين الطبي، لأن كل مريض دفع رسوم التأمين كاملة، حتى أولئك الذين لديهم حالات مرضية سابقة .
أتمنى أن ينظر المسؤولون لهذه التجربة قبل فوات الأوان، لأن اكتشاف مثل هذا النوع من الأخطاء قد يكون مكلفاً ومؤلماً لاقتصاد البلد بشكل عام، وعندها قد يكون طريق العودة أكثر صعوبة.

سوق العمل وعدد العاطلين الفعلي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 15 شعبان 1438هـ - 11 مايو 2017م
http://www.alriyadh.com/1593039

راشد محمد الفوزان

من أصعب الأرقام التي نحتاج التصريح بها بجلاء هو "كم عدد العاطلين عن العمل من الجنسين"؟ أعرف أنه سيقول الكثير أنها معلنة وواضحة أمام الأعين وانظر للمتقدمين للوظائف ذكوراً وأناثاً، وقبل أن أتحدث عن شيء مسلم به أمام الجميع كما يعتقد، لنتحدث بلغة الأرقام وبوضوح تام، لدي أرقام وحاولت التواصل للبحث عن أرقام دقيقة عن العاطلين وسأضع ما وجدت ومعلن رسميا وليست من عندي، أولا عدد الباحثين عن العمل في الربع الرابع لـ2016 هو 917,563 فرداً من الجنسين، وتفصيله وفق الإحصاءات هو 177,573 ذكرا باحثا عن العمل 739,990باحثة عن العمل، ومعدل البطالة للسكان السعوديين هو 5,9% للذكور، و34,50% للإناث، ومعدل البطالة للسكان السعوديين هو 12,3%، هذه أرقام وأرقام أخرى تقول عن الربع الثالث لعام 2016 هي كتالي "للعاطلين عن العمل "بأن الإجمالي هو 693,784 فردا، منهم 254,108 ذكور يشكلون 37% من العاطلين و439,676 أنثى وبنسبة 63%. إذا الذكور "وأركز عليهم هنا" بين عدد باحثين بعدد 177 ألفاً أو عاطلين بعدد 254 ألفاً، ولا أعرف حقيقة رقم دقيق جدا لعدد العاطلين والعاطلات فعلاً، فالبطالة بتقديري هي "من يبحث عن العمل ولا يجده ولا تتاح الفرصة للعمل لانعدام فرصة العمل" ولكن حين توجد فرص عمل متاحة فهي تعني أن هناك فرص عمل ولكن الخلاف سيكون هنا "الراتب- المكان -بيئة العمل- التسهيلات المتاحة" إلخ.
سؤالي هنا من شقين، الأول من يفيدنا بعدد العاطلين "فعلا" عن العمل من الذكور، هل نعتمد "العاطلين 245 ألفا أو الباحثين عن العمل 177 ألفا"؟! مع أنني أفترض أن العكس أي الباحثين عن العمل 254 ألفا والعاطلين 177 ألفا باعتبار ليس كل باحث عن العمل هو عاطل، نحتاج أرقاما دقيقة جدا في ذلك .الشق الثاني لسؤالي إذا كان عدد العاطلين 254 ألفا أو 177 ألفا ولنمسك العصى من المنتصف ونقول 200 ألف عاطل ذكر، هل سنحتاج معها "لتوطين" محلات الذهب، وأسواق الخضار، ووكالات السفر، وسائقي الليموزين والنقل، والصيدليات، ومحالات الاتصالات، والمولات، وسائقي النقل، ومؤسسات تأجير السيارات "أعلن أنها تحتاج 200 ألف وظيفة فقط"، وقطاع التجزئة في قطاعات منه؟ هل كل هذه المهن والأعمال تحتاج 200 ألف سعودي؟ أو تحتاج إلى ما لا يقل عن نصف مليون سعودي وأكثر، ونحن نعلم أن قطاع التجزئة لوحدة يعمل به ما يفوق مليون عامل، ناهيك عن الأعمال الحرة والتجارة الخاصة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟.. للحديث صلة.

«حقوق الإنسان" تناقش مكافحة الإرهاب بمقر منظمة التعاون الإسلامي

المصدر: جريدة الرياض الاحد 11 شعبان 1438هـ - 7 مايو 2017م
http://www.alriyadh.com/1591848

جدة - أحمد الهلالي

تعقد الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي دورتها العادية الحادية عشرة في الفترة من 7 إلى 11 مايو/أيار 2017، في محافظة جدة، بمشاركة جميع الدول الأعضاء، والمراقبين في منظمة التعاون الإسلامي بما في ذلك مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان، وخبراء من مختلف المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، إضافة إلى كبار المسؤولين في الأمانة العامة للمنظمة وممثلي وسائل الإعلام.

وسيسعى الخبراء والمشاركون خلال الدورة إلى تحليل تدابير مكافحة الإرهاب التي تمارس في دول منظمة التعاون الإسلامي، وعلى المستوى الدولي في ضوء قواعد ومعايير حقوق الإنسان، بهدف تبادل الممارسات الجيدة واقتراح سبل المضي قدما لضمان حماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب.

وأوضحت الهيئة أنه، وبناء على الحالة الراهنة، والخطر المتزايد لـ"الإرهاب" الذي تواجهه أغلب دول منظمة التعاون الإسلامي، تم اختيار موضوع هذه الدورة تحت عنوان: "حماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب "وسيعقد هذا النقاش يوم الثلاثاء 9 مايو 2017 كما جرت عليه العادة.

ومن المزمع عقد مناقشات مستفيضة حول جميع القضايا المدرجة على جدول أعمال الدورة، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأعضاء، وانتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين وجامو وكشمير. كما ستنعقد الاجتماعات المعتادة لمجموعات العمل الأربع بشأن فلسطين، وحقوق المرأة والطفل، والإسلاموفوبيا والأقليات المسلمة، والحق في التنمية، لمناقشة التقارير والدراسات التي أعدها أعضاء الهيئة واعتمادها .وستشكل هذه الدورة فرصة لتعزيز العلاقات مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية، ومع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وجمعيات المجتمع المدني للعمل سويا من أجل تعزيز رسالة حقوق الإنسان الكونية.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاحد 11 شعبان 1438هـ - 7 مايو 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/21697871

المصدر: جريدة المدينة الاحد 11 شعبان 1438هـ - 7 مايو 2017م

http://www.al-madina.com/article/522646

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 12 شعبان 1438هـ - 8 مايو 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/21738000

المصدر: جريدة الرياض
الاثنين 12 شعبان 1438هـ - 8 مايو 2017م

http://www.alriyadh.com/1592181

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/21755482

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7854

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/21774865

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م

http://www.alriyadh.com/1592839

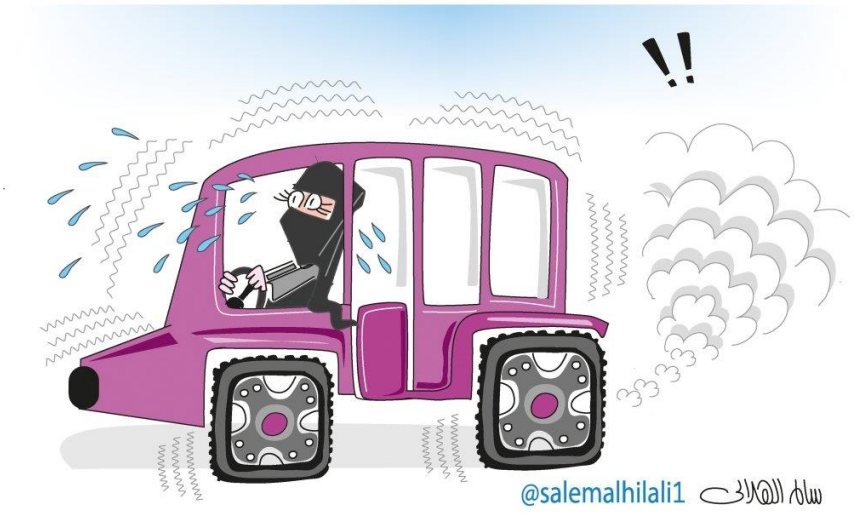

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 15 شعبان 1438هـ - 11 مايو 2017م

http://okaz.com.sa/article/1545995

المصدر: جريدة الحياة الخميس 15 شعبان 1438هـ - 11 مايو 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/21793818